الجمهورية اليمنية

جامعة عدن

المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن

جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة

11-13 أكتوبر 2010

واقع ضمان الجودة للبرامج الأكاديمية لجامعة عدن

أ.د. عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس جامعة عدن

أ.د. عبدالوهاب عوض كويران مدير مركز التطوير الأكاديمي

أ.م. عبدالمجيد عبدالله عراسي مدير عام التخطيط والمتابعة والتقييم

دار جامعة عدن للطباعة والنشر

2010

مقدمة

الأستاذ الدكتور/عبدالعزيز صالح بن حبتور
رئيس جامعة عدن

ينعقد المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن في الفترة 11- 13/أكتوبر/2010م في أجواء احتفالية علمية وثقافية تشهدها الجامعة وهي تحتفل بمرور 40 عاماً على تأسيسها (1970م/2010م)، مروراً باحتفالات شعبنا اليمني بأعياد ثورته المجيدة (26 سبتمبر، 14 أكتوبر، 30 نوفمبر)، وبمناسبة مرور 20 عاماً على اليوم الوطني للوحدة اليمنية في الـ 22 مايو 1990م.

كل هذه المناسبات عبارة عن وقفه لجامعة عدن لتقييم مسيرتها العلمية على الصعيدين الثقافي والأكاديمي، وذلك من خلال مؤتمرها العلمي الرابع الذي ستقدم إليه جملة من الوثائق المهمة. أولها وثيقة "تقويم البرامج الأكاديمية لكليات جامعة عدن لعام 2010 "، وثانيها وثيقة "واقع ضمان الجودة للبرامج الأكاديمية لجامعة عدن"، أما الوثيقة الثالثة فهي تشمل "الأبحاث العلمية المحكّمة المقدمة للمؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن"، وهي حصيلة للأبحاث المقدمة من أساتذة من جامعات يمنية وعربية وأجنبية.

الوثيقة الرابعة "دليل جامعة عدن" لعام 2010م، هي دليل يشمل كل البيانات والمعلومات الأساسية عن جامعة عدن بكلياتها ومراكزها العلمية والخدمية، فيما ستعد الوثيقة الخامسة وثيقة "تاريخ جامعة عدن" الكتاب الأول 1970م – 1975م".

هذه الوثائق هي حصيلة جهد علمي مكثف قام به أساتذة جامعة عدن من أجل إبراز الدور المهم لمؤسستنا الأكاديمية، بهدف الوقوف بهذه المحطة أمام كل الإنجازات التي حققتها الجامعة خلال مسيرتها العلمية لـ 40 عاماً، واستشراف التحديات التي تواجه التطوير العلمي الأكاديمي الثقافي للجامعة خلال سنواتها المقبلة.

فقد تناولت الوثائق واقع الحال في البرامج الأكاديمية والخطط الدراسية لمنهج شامل وعام تتكئ عليه الجامعة في نشاطها العلمي اليومي، وتقف أمام المعضلات البحثية التي تسهم في تجاوزها وحلها من خلال فرق البحث العلمي والمجموعات البحثية.

جامعة عدن تحتفي بمرور هذه المناسبة وهي تركز على موضوع ضمان الجودة للبرامج الأكاديمية بوصفها حجر الأساس للتطور اللاحق لمخرجات جامعة عدن، وانسجاماً مع المعايير الدولية والإقليمية والمحلية لضمان الجودة التي أشار إليها القرار الجمهوري بشأن إقرار "مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي" وجامعة عدن بذلك هي تتسق إذاً مع حاجة موضوعية داخلية وخارجية لتعزيز نوعية مخرجاتها للانسجام مع تحديات سوق العمل اليمنية والخارجية.

وهي كانت مناسبة مهمة عملت كل الفرق الأكاديمية في جامعة عدن منذ أكثر من عام بدءً بالقسم العلمي والمجالس واللجان العلمية، مروراً باللجنة العليا للاحتفالات بمناسبة الذكرى الـ 40 على تأسيس الجامعة، حتى وصلنا إلى هذه المحطة "المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن"، وكانت بمثابة مناسبة أنشغل فيها الأساتذة والعلماء في مختلف حقول المعرفة والاختصاصات من أجل إبراز واقع ما وصلت إليه الجامعة من تطور؛ واحتياجاتها لرؤية إستراتيجية مقبلة، تعمل الجامعة على صياغتها وعلى تطويرها بما يلبي طموحات التطور العلمي.

إن تاريخ جامعة عدن بوصفها أقدم جامعة يمنية وعمرها. الذي بلغ الأربعين عاماً والخبرة العلمية المتراكمة لأساتذتها أهَّلها لان تخوض وبشكل واثق عملية تقويم نفسها لاستشراف إستراتيجية مستقبلها، مروراً بإشاعة وترسيخ ثقافة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي بين أساتذتها ومنتسبيها والبيئة التي تعمل ضمنها.

لقد شهدت جامعة عدن تطوراً كبيراً بعد إعلان الوحدة اليمنية المباركة التي أتاحت لها العديد من الفرص والإمكانات المادية والعلمية، وحظيت بهذا الدعم من قبل قيادتنا السياسية واهتمام شخصي من فخامة الرئيس/علي عبد لله صالح "حفظه الله" الذي أولى الجامعة رعاية واهتمام كبيرين لما تمثله من مصدر إشعاع تنويري يخدم المجتمع، ويضئ دروب المعرفة والتقدم الحضاري.

ولم تألوا الحكومة اليمنية في تقديم كل أشكال الدعم من أجل تطوير جامعة عدن في بنيتها التحتية وكل مستلزمات العمل الأكاديمي التطويري فلها كل الشكر والتقدير والاحترام والوفاء من كل منتسبي جامعة عدن أساتذة وموظفين وطلاب.

أن قانون الجامعات اليمنية قد أعطى فرصة كبيرة للجامعات اليمنية بالعمل المشترك مع القطاع الخاص. ولدينا نحن في جامعة عدن تجربة مميزة من خلال وجود مجلس للأمناء بالجامعة من القطاع الخاص اليمني والعربي. وفي هذا السياق أود أن أثني على التعاون الكبير بين جامعة عدن ومجلس أمنائها الذي قدم خدمات جليلة في مجالي المشورة العلمية والدعم المادي، ونخص بذلك المهندس الشيخ/عبدالله أحمد سعيد بقشان رئيس مجلس الأمناء بجامعة عدن، وإخوانه الكرام في مجلس الأمناء وهم الشيخ/محمد عبده سعيد هائل، والشيخ/محمد حسين العمودي، والشيخ/عبد الله باحمدان، والشيخ/أحمد أبو بكر بازرعة، والشيخ/جمال مصلح الهمداني، والشيخ/سالم أحمد باسمح، والشيخ/عبد الإله بن محفوظ، والشيخ/حسن محمد بن لادن، والشيخ/حسين بن صالح مبارك الهمامي.

لقد أسهم هؤلاء الشيوخ الكرام بدعم جامعة عدن دعماً مادياً سخياً فلهم كل التقدير والشكر والاحترام كما أود أن أشكر كل الزملاء الذين قاموا بمهامهم على أكمل وجه في اللجنة العليا للتحضير لفعاليات الذكرى الأربعين لتأسيس الجامعة، واللجنة العلمية للمؤتمر العلمي الرابع، ومركز التطوير الأكاديمي بالجامعة، واللجان الفرعية ودار جامعة عن للطباعة والنشر.

إننا جميعاً اجتهدنا للاحتفاء بهذه المناسبة الخاصة والاستثنائية للجامعة؛ بغية ترسيخ تقليد أكاديمي بما ينفع الآخرين من بعدنا وعملاً بقوله تعالى"فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الأَرْضِ" (سورة الرعد- الآية 17).

والله من وراء القصد،

توطئة

يمثل التقويم بصفة عامة مجموع الإجراءات والأساليب الكفيلة للكشف عن حركة مؤسسة أو نظام ما بكل مكوناته وخواصه وفعالياته ونتائجه. ويتطلب التقويم إصدار حكم أو قرار بشأن إنجاز أو تحصيل مخرج ما. ولا يقصد من وراء معرفة الحادث أو الواقع عملية التشخيص فحسب وإنما يتجاوز ذلك إلي التوصيات والقرارات اللاحقة لتصحيح المسار أو تعديله أو دفعه بحسب بعده أو قربه من تحقيق الأهداف المرسومة، ومن ثم البحث عن أفضل الوسائل والسبل التي يمكن أن تؤدي إلي تحسين النوع وتطويره.

انطلاقا من مفهوم التقويم بصفته العامة، فإنه لابد للجامعة التعليمية - في أية مرحلة من مراحلها كنظام تربوي - أن تقف خلال مسيرتها وقفات تقويمية ناقدة مستمرة بغية دراسة الموقف الراهن أولاً، وعلاقته بالفترة السابقة ثانيًا، ورسم تصورات الاستشراف المستقبلي لهذه المسيرة ثالثًا. ويقتضي ذلك تقويم المتغيرات الفاعلة من ناحية، وتشخيص السلبيات أو العثرات التي رافقت المسيرة وسبل التغلب عليها وتجاوزها من ناحية ثانية، والايجابيات وسبل الحفاظ عليها وتعزيزها ودفعها نحو الأفضل من ناحية ثالثة، والمستجدات العلمية والتربوية والاجتماعية التي يمكن الإفادة منها في التطوير المستقبلي المنشود من ناحية رابعة.

وبما أن الجامعة مؤسسة تعليمية وجهاز أكاديمي وإداري ومالي وخدمي ونظام تربوي يرتكز على فلسفة محددة، يبدأ بأهداف و مدخلات ويخضع للتنفيذ من خلال نتائج عملياته التربوية وينتهي بمخرجات، لابد أن تقف – أي الجامعة – مثل هذه الوقفات التقويمية وبصورة متتالية ومنتظمة ومستمرة لتقويم مسيرتها وفاعليتها ومستوى أدائها لتؤشر المتحقق من أهدافها المرسومة وتخطط لتحسين ورفع كفاءتها ومستوى أدائها ونوعية خريجيها سواء علي الصعيد الأكاديمي أو علي مستوى الخدمات البحثية أو الخدمات الاجتماعية المنوطة بها، ولتتبين مستوى أدائها مقارنة بمستويات أداء أخرى علي الأصعدة المحلية والقومية والإقليمية والعالمية حيثما كانت المقارنة في صالح تطوير ونماء العملية التعليمية الجامعية بكل أبعادها.

أهداف التقويم الدوري للبرامج:

يأتي في هذا السياق مشروع تقويم البرامج الأكاديمية في جامعة عدن والذي يهدف إلى التعرف إلى الآتي:

أ. مدى انسجام البرامج مع رسالة الجامعة وأهدافها ومدى مواءمتها لاحتياجات المجتمع وسوق العمل.
ب. أهمية البرامج وفعاليتها بالنسبة لسوق العمل.
ج. نجاح البرامج في إعداد خريجين بكفاءة علمية عالية من خلال تزويدهم بالمعارف العلمية والمهارات التخصصية التي تمكنهم من ممارسة عملهم المهني بفاعلية وتنمية شخصياتهم وإعدادهم للتعلم مدى الحياة.
د. مواكبة البرامج لأفضل الممارسات التربوية الراهنة فيما يتعلق بنوعية التعليم والتعلم في التعليم العالي، وتلبي معايير الجودة مقارنة بالجامعات الأخرى على المستوى الإقليمي والعالمي.
ه. حداثة محتوى مناهج البرامج وتجانسها وتكاملها، فضلا عن توازنها من حيث تلبيتها لمتطلبات الجامعة والكلية، المتطلبات الأساسية للتخصص ومتطلبات التخصص، ومدى مواكبتها للتطورات في العلوم والتكنولوجيا واحتياجات التطور المهني.
و. نوعية الخيارات الوظيفية وفرص العمل التي توفرها البرامج للخريجين.
ز. توفر الموارد التي تساعد في تحقيق جودة عالية للبرامج؛ والى أي مدى يتم استغلالها في تطوير النوعية الأكاديمية لهذه البرامج وضمان جودتها.
ح. مدى كفاءة البرامج؛ من حيث توفر المصادر واستخدامها بكفاءة، (الكلفة المالية للبرامج).
ط. جدوى البرامج واستمرارها.

أما عملية التقويم الحالية وعلى اعتبار أنها أول محاولات التقويم الممنهجة والمدروسة للبرامج الأكاديمية في الجامعة، والتي نأمل أن تضع اللبنات الأولى في مدماك عملية التقويم الجامعي، وان تحقق في المقام الأول نشر ثقافة التقويم والجودة بين أعضاء هيئة التدريس في مختلف كليات الجامعة، ومساعدة القائمين على البرامج الأكاديمية في معرفة مقومات البرامج الأكاديمية الجيدة وتبني منظومة المعايير الأكاديمية للبرامج في الكليات ودعم تطبيقها، وتطوير نظم تقويم الطالب ورفع الكفاءة التعليمية في

حدود الإمكانات المتاحة، بالإضافة إلى استحداث بعض البرامج التي تلبي احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل.

دليل التقويم الدوري للبرامج:

ولضمان تنفيذ عملية تقويم البرامج بطريقة علمية ومنهجية صحيحة تستند إلى أفضل الممارسات المتّبعة في مؤسسات التعليم العالي، عمل مركز التطوير الأكاديمي (2010م) على إعداد دليل تقويم البرامج الأكاديمية كمرجعية أكاديمية للأساليب التي ينبغي استخدامها في تقويم البرامج، وتوضيح إجراءاته المعززة بالإرشادات والتعليمات لما من شأنه مساعدة القيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس المشاركين في عملية التقويم كافة على تنفيذها بالصورة المثلى وبما يحقق أهدافها. وقد تم التوصل إلى دلالات عن صدق الدليل بالمصادقة عليه من قبل عدد من المحكمين الداخلين والخارجيين.

ويتضمن دليل التقويم الدوري للبرامج الأكاديمي في جامعة عدن سبعة فصول، يختص الفصل الأول بتوضيح أهداف التقويم الدوري ومبادئه، ويتطرق الفصل الثاني إلى طريقة عرض المعلومات الأساسية عن البرنامج الأكاديمي المراد تقييمه، ويقدم الفصل الثالث عدد من البنود التي يمكن الاسترشاد بها في صياغة بنية البرنامج ومحتواه، ويشرح الفصل الرابع خطوات إعداد خطة التقويم الدوري للبرنامج، ويعرض الفصل الخامس مسؤولية التقويم الدوري للبرنامج وآلياته ابتداءً من تشكيل الفريق وحتى إعداد التقرير النهائي، ويبين الفصل السادس مصادر جمع المعلومات والأدوات ذات العلاقة وقد تم طرحها في ثمانية ملاحق نهاية الدليل، وأما الفصل السابع والأخير فيستعرض خطوات كتابة تقرير التقويم الدوري للبرنامج بدءاً بوصف الواقع الحالي لكل مكون من مكونات البرنامج.

ولقد شمل التقويم المكونات آلاتية:

1- المعايير الأكاديمية وتشمل تقويم الآتي:
   أ. مخرجات التعلم المقصودة
   ب. المنهج
   ج. تقويم التعلم وتحصيل الطلبة
2- جودة فرص التعلم وتشمل تقويم الآتي:
   أ. التعليم والتعلم
   ب. تقدم الطلبة
   ج. مصادر التعلم البشرية والمادية
3- ضمان الجودة والتحسين ويتعلق بنظم الجودة وبمستوى الثقة بقدرة المؤسسة التعليمية لضمان وتحسين نوعية برامجها.

التقويم ونظام التقديرات:

كما تم اعتماد نظام التقدير (3، 2، 1) للحكم على جودة مكونات البرامج الأكاديمية في ضوء مؤشرات الجودة المحددة في الدليل والخاصة بكل مكون والتي تم تحديدها بالاستعانة بخبرات كثير من الجامعات ووكالات الجودة العالمية وخصوصا وثائق المراجعة الأكاديمية للوكالة البريطانية لضمان الجودة في التعليم العالي. ويشير الرقم (3) إلى التقدير (جيد)، والرقم (2) إلى التقدير (مرض)، والرقم (1) إلى التقدير (غير مرض). حيث يستحق البرنامج الفوز بالتقدير (جيد) وهو أعلى درجة في سلم التقدير في حالة إظهاره لعدد كبير من المواصفات الجيدة أو حينما تكون السمات النوعية الجيدة طاغية في عملية تصميم وتنفيذ البرنامج. وقد يحصل البرنامج على التقدير (مرض) في حالة إظهاره لبعض دلالات الضعف إلا أنه يحقق الحد الأدنى من المواصفات الجيدة، أو قد يحصل البرنامج على التقدير (غير مرض) في حالة إظهاره العديد من نقاط الضعف في مقابل القليل من نقاط القوة ويعني وجود حاجة ملحة لمعالجة كثير من قضايا البرنامج وعناصره لكي يجتاز عتبة النوعية المرضية.

الإعداد لعملية التقييم والمراجعة للبرامج الأكاديمية:

تم تنفيذ عملية التقويم للبرامج الأكاديمية وفقا للخطوات والإجراءات الآتية:

1. تنظيم ورش عمل للقيادات الأكاديمية ونخبة من أعضاء هيئة التدريس في الكليات لمناقشة الإطار المفاهيمي والمعايير لعملية التقويم الدوري للبرامج الأكاديمية واعتمادها، فضلا عن تدريبهم لضمان تطبيق هذه المعايير والقيام بعملية التقويم.

2. تشكيل لجان التقويم على مستوى الكليات والبرامج بقرارات رئيس جامعة عدن.
3. وضع خطة زمنية للتقييم الدوري للبرامج الأكاديمية في كليات الجامعة؛ حيث وضعت كل كلية من كليات الجامعة خطة عمل مناسبة لتقويم برامجها وقد أنجزت معظم الكليات مهامها في الفترة المحددة للتقويم.
4. البدء بعملية التقويم الدوري للبرامج الأكاديمية في كليات الجامعة حيث عملت كل كلية بتنفيذ عملية التقويم وفقا لظروفها ووفقا للخطط التي وضعتها لجان تقويم البرامج.

وقد تم تقويم كل برنامج على حدة من قبل لجان تقويم البرامج التي بذلت جهودا كبيرة في إنجاح عملية التقويم تستحق الشكر عليها واتبعت إجراءات علمية دقيقة وأساليب على درجة كبيرة من الموثوقية في تقويم البرامج الأكاديمية.

وبعد الانتهاء من عملية تقويم البرامج قدمت لجان تقويم البرامج تقارير التقويم إلى لجان التقويم في الكليات والتي بدورها قدمت تقاريرها إلى مركز التطوير الأكاديمي في الجامعة بعد مصادقة مجالس الكليات عليها. وينبغي الإشارة والإشادة بكليات جامعة عدن التي أنهت عملية التقويم بنجاح وهي: كليات التربية ، كلية الزراعة، كلية العلوم الإدارية، كلية الطب، كلية الهندسة، كلية الحقوق، كلية الآداب، كلية طب الأسنان، كلية الصيدلة، كلية النفط. ولم يتم تقويم برامج كلية الاقتصاد لكونها برامج جديدة تم تطبيقها ابتداء من العام الدراسي 2010/2009م ولم يتخرج أي فوج طلابي منها بعد.

مراجعة تقارير التقويم :

تمت مراجعة النسخة الأولية من تقارير تقويم برامج الكليات من قبل مركز التطوير الأكاديمي وتم عقد لقاء موسع بعمداء الكليات والنواب الأكاديميين فيها وتم في ضوء ملاحظات المركز إعادة صياغة تقرير عام عن نتائج تقويم البرامج على مستوى الكلية والتي يتكون منها هذا الكتاب. وستخضع التقارير التفصيلية لتقويم كل برنامج من برامج الكليات للمراجعة بعد تبادل الخبرات في المؤتمر، وسيتم مناقشتها في الأقسام العلمية المعنية، ولجان المناهج في الكليات ثم اللجنة العليا للمناهج في الجامعة ومن ثم مناقشتها والمصادقة عليها في مجلس الجامعة.

وفي ضوء النتائج الأولية لتقويم البرامج أعد مركز التطوير الأكاديمي خطة لتطوير القدرة المؤسسية للجامعة فيما يتعلق بتحقيق ضمان جودة برامجها نأمل أن تحدد ملامح التطوير المستقبلي للبرامج الأكاديمية وللقدرة المؤسسية لجامعة عدن لضمان جودة برامجها واستمرارية التغيير نحو الأفضل.

مركز التطوير الأكاديمي

واقع ضمان الجودة للبرامج الأكاديمية لكليات جامعة عدن

مقدمة

اضطلعت جامعة عدن منذ تأسيس أولى كلياتها (كلية التربية العليا- عدن) في عام 1970م، بدور مهم وكبير في التصدي للمهام الكبيرة التي فرضتها ظروف وإمكانيات عملية التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع. وتأتي مهمة تأهيل الكادر الوطني أكاديميا ومهنيا بما يلبي احتياجات المجتمع في مجالات التربية، الاقتصاد، الهندسة، الطب، الزراعة والقانون في مقدمة تلك المهام. وساهمت الجامعة من خلال البحث العلمي وإن كان دوره ما يزال متواضعا، في توطيد علاقتها بالمجتمع، والإسهام في إيجاد الحلول لبعض مشكلات التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فضلا عن دورها التنويري في المجتمع، ونشر الثقافة الوطنية وتعميم المعرفة لفئات واسعة من السكان. وتواصل جامعة عدن زيادة فاعلية دورها لتلبية المتطلبات المتنامية للمجتمع، والتفاعل مع الظروف الجديدة التي تهيأت بعد إعادة توحيد الوطن، ومن اجل مواكبة التطور المتسارع في العلوم والتكنولوجيا (كويران وزميله، 1995، ص10).

وما من شك في أن إعداد القياديين في المجتمع وتهيئة الأطر العلمية المناسبة لقيادة التطور الاقتصادي والاجتماعي كانت المهمة العاجلة لتأسيس جامعة عدن، سيما وأن القيادات في المجالات الفنية تكاد تكون معدومة حين تسلمت السلطة الوطنية زمام الحكم. لذلك فدور الجامعة في هذا المجال ذو شقين: أحدهما كمي يعالج إعداد الكوادر المطلوبة في كل تخصص، وثانيهما نوعي يرتبط بمستوى تلك الكوادر وقدراتها على تحمل المسؤوليات الوطنية، والحالتان معروفتان بالكفاية الداخلية والكفاية الخارجية للجامعة، وهما خاصيتان تحرص الجامعة كل جامعة وتسعى جادة للوصول إليهما(النوبان،2004،ص117).

واستطاعت الجامعة بعد الإشهار الرسمي لها في العام 1975م الاستجابة لمتطلبات المجتمع والوفاء بجزء من مهماتها لاسيما إعداد الكوادر وتأهيلها، حيث تنامى أعداد المقبولين في برامج البكالوريوس من (1403) طالبا وطالبة عام 1975م إلى (23458) طالبا وطالبة، منهم (14048) ذكور و(9410) إناث في العام 2010/2009م.

وبالمثل تنامى أعداد الخريجين من حملة الشهادة الجامعية الأولى حيث بلغ في عام 2010/2009م (4972) طالبا وطالبة (2901) ذكور و(2071) إناث.

وقد جاءت هذه الزيادة الكمية كنتيجة للتوسع والزيادة الملحوظة في عدد كليات الجامعة ومراكزها العلمية ومعاهدها خاصة بعد تحقيق الوحدة اليمنية المباركة وقيام الجمهورية اليمنية في 22 مايو 1990م. حيث تتألف الجامعة حالياً من ثلاثين كلية ومركز علمي ومعهد في مختلف التخصصات العلمية والأدبية والإنسانية.

وقد تزامن هذا التطور الكمي للكليات والمراكز والمعاهد مع تطوير بنيتها التحتية، وتزويدها بالإمكانيات المختلفة التي تمكنها من تحقيق الأهداف المرسومة لها بما يلبي الطموحات الكبيرة لإستراتيجية الجامعة في تطوير التعليم العالي وتلبية الاحتياجات التنموية المختلفة للمجتمع.

وعلى الرغم من حداثة تأسيسها ومحدودية إمكانياتها البشرية والمادية، إلا أنه يمكن القول بأن الجهود التي بذلتها والخطوات التي أقدمت عليها جامعة عدن ، والانجازات التي حققتها باتجاه تطوير النوعية الأكاديمية لبرامجها والتعاطي الإيجابي والتفاعل الواعي مع المتغيرات ، تستحق الوقوف أمامها، والتعريف بها ودراستها، واستخلاص الاتجاهات العامة للمهام التي ينبغي أن تنفذها الجامعة لمواصلة تطوير برامجها وضمان جودتها.

وسوف يتم توجيه الاهتمام للتعريف بجهود جامعة عدن لتطوير فاعلية برامجها من حيث إعداد الكادر الوطني الملبي لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تناول التطور الكمي لأعداد الطلبة الملتحقين بالجامعة والخريجين منها في برامج البكالوريوس خلال الأعوام 1990- 2010م ، فضلا عن إجراءات ضمان جودة هذه البرامج، من حيث نوعية الأساليب والإجراءات والآليات المتبعة في تصميم المناهج وتطويرها، وكذا اللوائح المنظمة لسياسات الجامعة فيما يتعلق بأساليب وإجراءات تقويم تعلم الطلبة، فرص التعلم التي توفرها هذه البرامج كطرائق التعليم والتعلم، متابعة تقدم الطالب خلال الدراسة وتطور قوام هيئة التدريس، نوعية

مصادر التعلم، والى أي مدى تسهم في تحقيق مخرجات التعلم المقصودة، فضلا عن اتجاهات العمل المستقبلية التي تخطط الجامعة لتنفيذها فيما يتعلق بتطوير نوعية برامجها الأكاديمية وتحقيق رسالة الجامعة وأهدافها من أجل خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الوطن.

أولا : التطور الكمي للجامعة :

1.1 كليات الجامعة ومراكزها

بعد الوحدة المباركة شهدت جامعة عدن نمواً ملحوظاً في عدد الكليات وأعداد الطلاب وأعداد أعضاء الهيئة التدريسية والهيئة التدريسية المساعدة. فقد وصل عدد الكليات إلى 19 كلية تتوزع على خمس محافظات وذلك على النحو التالي:

جدول رقم 1 : كليات جامعة عدن

م	اسم الكلية	تاريخ التأسيس
1-	كلية التربية/ عدن	1970
2-	كلية ناصر للعلوم الزراعية	1972
3-	كلية الطب والعلوم الصحية	1975
4-	كلية العلوم الإدارية – 2000	1974
5-	كلية الاقتصاد- 2000	1974
6-	كلية الهندسة	1978
7-	كلية الحقوق	1978
8-	كلية التربية/ زنجبار	1979
9-	كلية التربية/ صبر	1980
10-	كلية التربية/ شبوة	1993
11-	كلية الآداب	1995
12-	كلية النفط والمعادن	1996
13-	كلية التربية/ يافع	1998
14-	كلية التربية/ الضالع	1998
15-	كلية التربية/ لودر	1998
16-	كلية التربية/ ردفان	1998
17-	كلية التربية/ طور الباحة	2000
18-	كلية طب الأسنان	2009
19-	كلية الصيدلة	2009

كما كانت الجامعة تضم في سنوات تأسيسها الأولى مركزاً علمياً وحيداً هو مركز البحوث والدراسات اليمنية. إلا أن عدد المراكز ونشاطها شهد نمواً كبيراً يتضح ذلك من الجدول التالي:

جدول رقم 2: المراكز العلمية في جامعة عدن

م	اسم المركز	تاريخ التأسيس
-1	مركز الدكتور جعفر الظفاري للبحوث والدراسات اليمنية	1988م
-2	مركز العلوم والتكنولوجيا	1992م
-3	مركز الحاسب الآلي	1995م
-4	مركز التعليم المستمر	1995م
-5	معهد اللغات	1996م
-6	مركز الاستشارات الجامعي	1996م
-7	مركز دراسات وعلوم البيئة	1996م
-8	مركز الدراسات الإنجليزية والترجمة	1996م
-9	مركز المرأة للبحوث والتدريب	1998م
-10	مركز التطوير الأكاديمي	2009م
-11	مركز الإدارة الصحية للدراسات العليا والأبحاث والتدريب	2010م

جدول رقم 3: المراكز والوحدات الخدمية في جامعة عدن

م	اسم المركز	تاريخ التأسيس
-1	دار جامعة عدن للطباعة والنشر	1998م
-2	مركز الرعاية الصحية	1998م
-3	مركز الاستشارات الزراعية وخدمة المجتمع	1998م
-4	دار الضيافة	2000م
-5	مركز الشفة الأرنبية وشق الحنك	2009م

وبعد الوحدة اليمنية المباركة وعلى وجه الخصوص بدءً من عام 1995م توفرت ظروف مناسبة ومساعدة لإصلاح ما ظل قائماً وقتئذٍ من ثغرات قانونية في جامعة عدن وهذه الظروف المناسبة تمثلت في إصدار القانون رقم 18 لعام 1995م بشأن تنظيم الجامعات اليمنية وتعديلاته بالقانون رقم 30 لعام 1997م وقد وفّر القانون الجديد وتعديلاته نصوصاً قانونية حديثة ومرنة وشاملة نسبياً لتنظيم مختلف جوانب حياة الجامعات اليمنية الحكومية . واستوعبت النصوص كل التطورات التي حدثت في جامعتي صنعاء وعدن وكذا التطورات المحتمل حدوثها في المستقبل في الجامعات الحكومية وكان انعقاد المؤتمر التقييمي في سنة 1995، حول تجربة جامعة عدن في العشرين السنة الماضية حدثاً هاماً في حياة الجامعة، حيث أسهمت وثائق ومناقشات المؤتمر في تقييم تجربة جامعة عدن في كل المجالات وقدمت رؤية واضحة للتصحيح والتطوير في الحاضر والمستقبل . ووضعت رئاسة الجامعة في ضوء القانون الجديد ونتائج المؤتمر العلمي برنامجاً لإصلاح وتحديث جامعة عدن في كل المجالات.

وتميزت السنوات الأخيرة من عمر جامعة عدن بالنمو والتطور الأكثر وضوحاً وبروزاً عن ما قبلها. لقد ألقت الوحدة بظلالها الإيجابية على عموم الوطن ومؤسساته العامة والخاصة ومنها جامعة عدن. فقد كان للرعاية الخاصة للأخ الرئيس القائد علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية ودعمه الدائم أثر بالغ الأهمية في تطور برامجها وتنميتها بشكل عام في مختلف الجوانب الأكاديمية وغير الأكاديمية، ومثال على دعم ورعاية الأخ القائد الرئيس علي عبد الله صالح لجامعة عدن قراره بمنح جامعة عدن مباني ما كان يعرف بمبنى اللجنة

المركزية للحزب الاشتراكي ومبنى معهد العلوم الاشتراكية وقراره بمنح الجامعة قطعة أرض بمساحة (400) هكتار في مدينة الشعب لبناء المدينة الجامعية الجديدة، وإشرافه ومتابعته المستمرة لمستوى تنفيذ برنامج تطورها الأكاديمي. ومن مظاهر هذا التطور الزيادة الملحوظة في عدد الكليات الجامعية والتخصصات العلمية حيث ارتفع عددها من 9 كليات و 42 تخصصاً في عام 1992م إلى19 كلية في عام 2010م. كما قامت الدولة ببناء مباني حديثة لبعض الكليات وتطوير ما هو قائم.

2.1 برامج البكالوريوس:

بلغ عدد كليات جامعة عدن حتى مايو 1990م (9) كليات يتوفر فيها (44) برنامجاً دراسياً. وارتفع عدد الكليات خلال الفترة من مايو 1990م وحتى مايو2010م إلى سبعةٍ عشر كلية جامعية. كما ازداد عدد البرامج الدراسية في الجامعة حتى عام 2006 إلى (92) برنامجاً دراسياً لنيل الشهادة الجامعية الأولى منها (70) برنامجا في البكالوريوس ("6" سنوات في الطب "5" سنوات في الهندسة، "4" سنوات في بقية الكليات بتخصصاتها المختلفة) و(22) برنامجا في الدبلوم، (عامان من الدراسة الجامعية في بعض كليات التربية وكلية النفط والمعادن). وما لبث أن ارتفع عدد الكليات إلى "19" كلية جامعية بعدد برامج تصل إلى "102" برنامج دراسي مع أوائل العام الجامعي 2010/2009م بمتوسط معدل نمو سنوي average growth rate يصل إلى نحو 45٪ على امتداد الفترة بأكملها (1990- 2009).

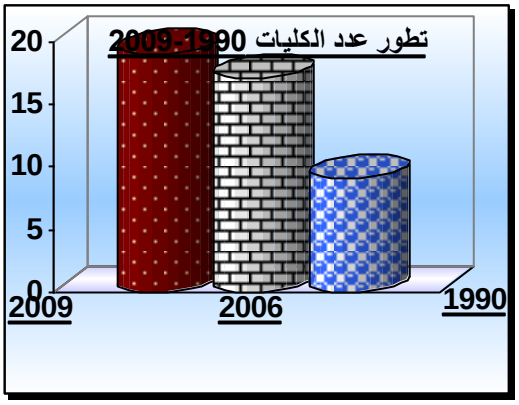

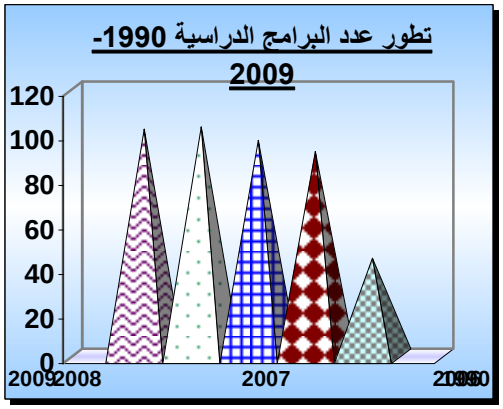

جدول رقم (3) يوضح النمو العددي للبرامج الدراسية بكالوريوس ودبلوم 1990م- 2009م

اسم الكلية	تاريخ التاسيس	عدد البرامج 1990م	عدد البرامج 2006م	عدد البرامج 2007م	عدد البرامج 2008م	عدد البرامج 2009م
كلية التربية/ عدن	1970م	10	12	12	12	12
كلية ناصر للعلوم الزراعية	1972م	4	5	6	6	4
كلية التربية المكلا[1]	1974م	9	0	0	0	0
كلية الطب والعلوم الصحية	1975م	1	3	3	3	1
كلية الهندسة	1978م	3	7	7	7	7
كلية الحقوق	1978م	1	1	1	1	1
كلية التربية/ زنجبار	1979م	5	9	8	9	9
كلية التربية / صبر	1980م	6	8	9	8	8
كلية التربية / شبوة	1993م	0	5	5	5	5
كلية الآداب	1995م	0	10	10	11	11
❖ كلية الاقتصاد والإدارة	1974م	5	0	0	0	0
كلية الاقتصاد	2000م	0	4	4	4	5
كلية العلوم الإدارية	2000م	0	4	4	4	4
كلية النفط والمعادن	1996م	0	2	2	3	4
كلية التربية / يافع	1998م	0	4	4	4	5
كلية التربية / ردفان	1998م	0	5	4	6	6
كلية التربية/ الضالع	1998م	0	4	9	10	8
كلية التربية / لودر	1998م	0	4	4	5	5
كلية التربية/ طور الباحة	2000م	0	5	5	5	5
كلية طب الأسنان	2009م	0	0	0	0	1
كلية الصيدلة	2009م	0	0	0	0	1
المجموع الكلي للبرامج الدراسية		44	92	97	103	102

❖ تم فصلها في عام 2000م إلى كليتي (الاقتصاد، العلوم الإدارية).

3.1 نمو أعداد الطلبة :

المقبولون:

ساعد الدعم اللامحدود الذي قدمته الدولة لجامعة عدن وبخاصة ما يتعلق منه بتطوير البنية التحتية للجامعة من خلال إنشاء مبانٍ جديدة لبعض الكليات في الحرم الجامعي وكذا التوسع الذي شهدته المباني الخاصة ببعض الكليات الأخرى، ساعد على زيادة طاقتها الاستيعابية بنسبة تزيد عن 300٪ عما كانت عليه في العام الأول من إعادة تحقيق وحدة الوطن في العام 1990م. ففي حين لم يتجاوز عدد المقبولين في العام الدراسي 1991/1990م (1677) طالباً وطالبة، شهدت الأعوام 1992- 2008م تطوراً كبيراً وملحوظاً في أعداد الطلبة المقبولين. ففي الأعوام 1996/1995م، 2001/2000، وكذا 2006/2005م ازدادت الأعداد كما يبيّنها الجدول رقم (6) لتصل إلى (5317)، (7694)، (7092) طالباً وطالبة في كل فترة من الفترات المتقدم ذكرها على التوالي، وبذلك بلغ متوسط معدل النمو السنوي للقبول ما يقارب 10٪ خلال فترة الخمسة عشر

[1] تتبع جامعة حضرموت منذ العام 1999.

عاماً (90/1991 – 2006/2005م) وبنسبة (7.3٪) عن الفترة بأكملها المحددة بتسعة عشر عاماً منذ بدء عام القياس والمقارنة وحتى نهاية العام 2010/2009.

جدول رقم (6) المقبولون في جامعة عدن للأعوام

1990/1991 -2010/2009م❖

العام الجامعي	1991/1990	1996/1995	2001/2000	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009
المقبولون	1677	5317	7694	7092	7569	8237	6112	6419

❖ إجمالي عام ويضم كلا المساقين (الدبلوم + البكالوريوس).

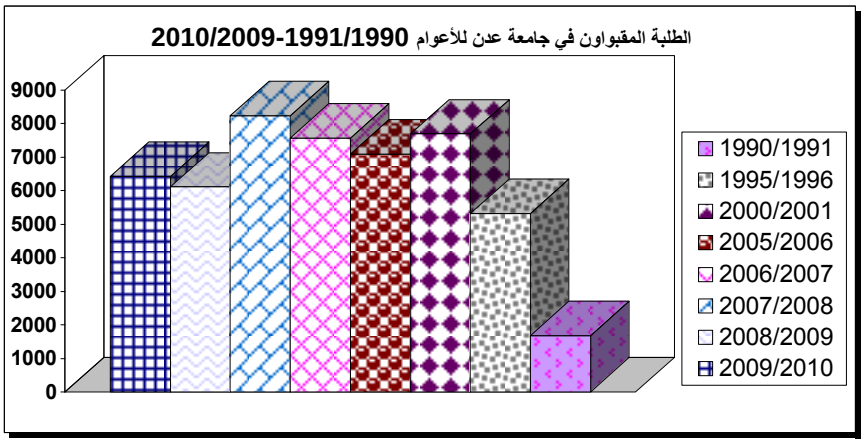

المقيدون:

ازداد عدد طلاب جامعة عدن (الشهادة الجامعية الأولى + الدبلوم) بشكل ملحوظ بعد الوحدة المباركة. فبينما لم يتجاوز عدد الطلبة المقيدين في العام الدراسي 1990/1991م (4415) طالباً وطالبة ازدادت الأعداد في الأعوام الدراسية – الموضوعة على أساس فواصل زمنية لغرض القياس والمقارنة الفترية (1995/1996 - 2000/2001)، وكذا في الأعوام اللاحقة المتصلة والممتدة بدءً من العام الأول وحتى العام الأخير من الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الشاملة (2005/2006 – 2009/2010)، ازدادت تلك الأعداد إلى (13786) ، (20798) ، (23193) ، (23763) و (23598)، (23065) و (23458) على التوالي، وذلك على النحو المبيّن في الجدول التالي رقم (5) الذي أُعّد على هيئة أرقام قياسية (وهي من الطرق التي يفضل استخدامها للكشف عن التغيرات النسبية إن وجدت، في أحدى الظواهر المُشاهَدَة أو المتغيرات الإحصائية بين أحدى الفترات الزمنية وفترة زمنية أخرى يتم اختيارها كأساس مع تحديد الرقم القياسي (100) لهذه الأخيرة لتُقاس على أساسها التطورات في حجم الظاهرة أو المتغير محل القياس).

جدول رقم (7) يوضح إجمالي عدد الطلبة المقيدين

خلال الفترة 1990/1991- 2009/2010م

العام الجامعي	1991/1990		1996/1995		2001/2000		2006/2005		2007/2006		2008/2007		2009/2008		2010/2009	
	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم لقياسي	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي
المقيدون	4415	100	13786	312	20798	471	23193	525	23763	538	23598	534	23065	522	23458	531

ويتبيّن من الجدول السابق أنه قد حدث تطور كبير في نسبة زيادة أعداد الطلاب المقيدين، حيث بلغت نسبة الزيادة نحو (212٪) في عددهم في العام 1996/95م قياساً بعددهم في العام 1991/90م أي بعد مرور خمسة أعوام فقط على إعادة تحقيق الوحدة وتنفيذ الخطة الخمسية الأولى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما بلغت النسبة بعد انقضاء elapse فترة الخطة الخمسية الثانية في العام 2001/2000م (371٪) قياساً بعددهم في عام الأساس 1991/1990م. وقد شهدت الجامعة زيادة أعلى – بلغت حد الذروة – في أعداد الطلاب مع نهاية العامين الأخيرين من الخطة الخمسية الثالثة (2006- 2010)، حيث ارتفعت النسبة إلى نحو (422٪) و(431٪) على التوالي قياساً بعددهم في عام الأساس، وتُعزَي الزيادة الملحوظة التي طرأت في رقم القيد إلى الزيادة الكبيرة في أعداد المقبولين بشكل عام بعد أحداث تطورات ملموسة في البنيّة التحتية وكافة عناصر المدخلات الأخرى التي تشكل في مجموعها حجر الزاوية لأية انطلاقة في زيادة الطاقات الاستيعابية، إلى جانب توفير المتطلبات اللازمة لتحقيق الأهداف الأخرى المتوخاة من التطبيق السليم لنظام ضمان الجودة التعليمية والاعتماد الأكاديمي باعتباره المدخل العملي والسليم لتطوير التعليم الجامعي بشكل عام.

الخريجون:

بلغ إجمالي عدد الطلبة المتوقع تخرجهم من الجامعة في العام الجامعي 2010/2009 (5168) طالباً وطالبة في جميع كليات جامعة عدن مقارنة بأعدادهم في عام 1991/90م (520 طالبا وطالبة)، وهي توازي عشرة أضعاف تقريباً مقارنة برقم سنة الأساس أو بزيادة في متوسط معدل النمو السنوي على امتداد الفترة بأكملها تصل إلى (12.8٪). والجدول التالي رقم (8) يُبيّن التطور في أعداد الخريجين بالأرقام القياسية التي تم احتسابها في كل فترة على حده بالمقارنة مع بيان سنة الأساس 1991/90م.

جدول رقم (8) تطور أعداد الخريجين من جامعة عدن في الأعوام الممتدة من1990/1991- 2009/2010م

العام الجامعي	1991/1990		1996/1995		2001/2000		2006/2005		2007/2006		2008/2007		2009/2008		2010/2009◆	
	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي
المقيدون	520	100	2502	481	3635	699	3827	736	3863	743	3441	662	3741	719	5168	994

❖ تقديري.

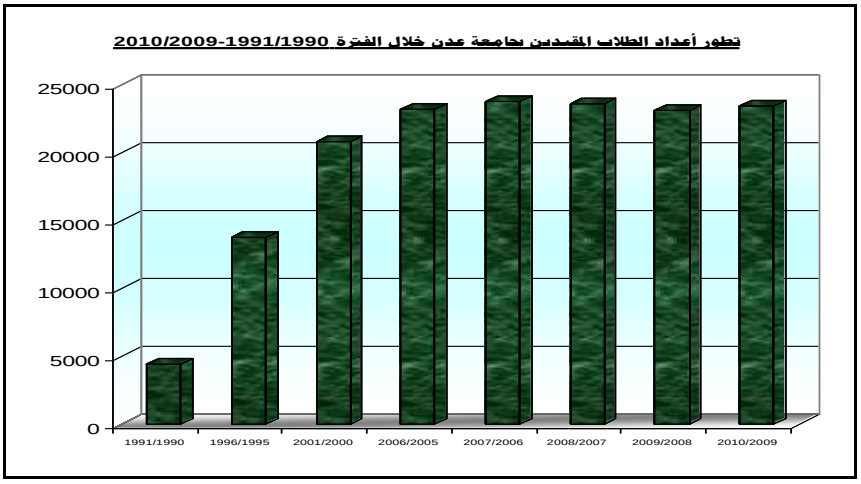

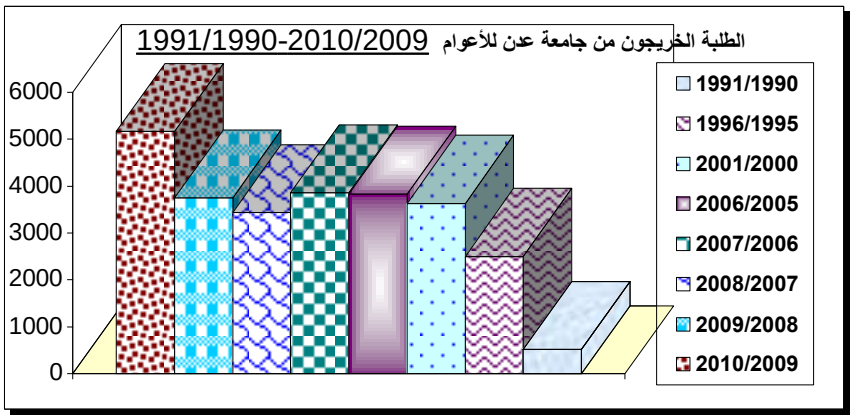

ويبيّن الجدول السابق ما حدث من تطورات كبيرة في نسبة زيادة إجمالي عدد الخريجين، حيث بلغت نسبة الزيادة في عددهم في العامين الأخيرين من الخطة الخمسية الثالثة للتنمية 2009/2008 و 2010/2009 نحو (619٪) و (894٪) على التوالي قياساً بعددهم في العام الأول عام الأساس 1991/90 الذي اختير هنا – ولعدد من عناصر ومجالات الأداء الجامعي الواردة في المتن – بغرض القياس والمقارنة ولتبيان ما شهده التعليم بجامعة عدن من تطورات كبيرة تعكس مدى اهتمام الدولة على أعلى المستويات وبصفة خاصة مِنْ لدُن فخامة رئيس الجمهورية، الراعي الأول لعملية التنمية والتطوير على كافة الأصعدة ومنها أعداد وتنمية مواردنا البشرية للقيام بأعباء التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في إطار من التفاعل الخلاق مع معطيات وتحديات العصر الراهن.

برامج البكالوريوس:

المقبولون:

بلغ إجمالي عدد الطلبة المقبولين في برامج البكالوريوس للعام الجامعي (2010/2009) (6257) طالباً وطالبة بزيادة مطلقة absolute growth تصل إجمالا إلى (470٪) طالب وطالبة (خمسة أضعاف) أو بزيادة نسبية percentage تصل إلى حوالي (370٪) مقارنة ببيان عام 1991/1990م، وبنسبة انخفاض تصل إلى (- 6.4٪) مقارنة برقم العام الأول لخطة التنمية الثالثة للتنمية (2006/2005) وذلك على النحو المبيّن في الجدول (رقم 12). ويظهر من توزيع الطلبة المقبولين حسب الجنس للأعوام 1990- 2010 أن أعداد الطلبة الذكور أعلى من أعداد الإناث فيما يتعلق بمجموع الطلبة المقبولين وفي جميع الكليات ما عدا كلية التربية عدن حيث تزيد نسبة الإناث عن نسبة الذكور في جميع الأعوام، كما تزيد نسبة الإناث عن نسبة الذكور إلى المجموع الكلي في كل من كلية الاقتصاد في العامين الدراسيين (2001/2000 ، 2006/2005) وكلية التربية/ زنجبار في العامين الدراسيين 2006/2005 و2007/2006 إلى (57.1٪) و (58.4٪) بالنسبة لكلية الاقتصاد وإلى (50.3٪) و (51.5٪) بالنسبة لكلية التربية بزنجبار في كل عام من العامين المشار إليهما إزاء كل كلية من الكليتين على التوالي.

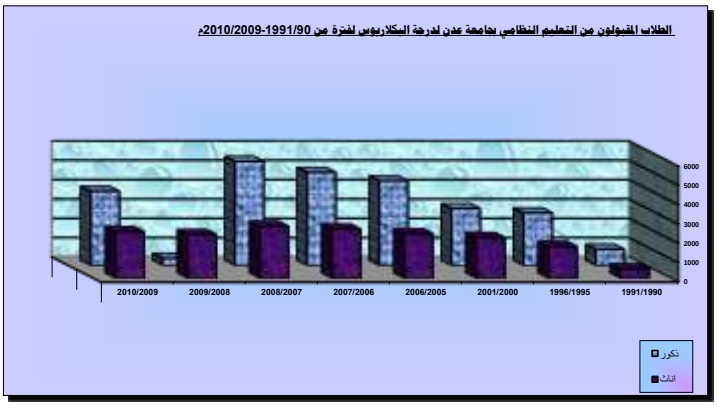

جدول رقم (12): الطلبة المقبولون في برامج البكالوريوس للأعوام 1990/1991- 2009/2010م حسب الكلية

الكليـة	1991/1990			1996/1995			2001/2000			2006/2005			2007/2006			2008/2007			2009/2008			2010/2009		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
التربية/عدن	168	210	378	469	505	974	277	477	754	400	516	916	388	509	897	273	504	777	229	443	672	239	517	756
الزراعة	54	15	69	67	14	81	30	8	38	41	10	51	29	7	36	34	1	35	36	9	45	48	4	52
♦التربية/المكلا	220	96	316	363	171	538	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
♠ الاقتصاد	134	59	193	440	147	587	108	144	252	147	206	353	227	215	442	284	258	542	136	139	275	244	171	415
♠ العلوم الإدارية	*	*	*	*	*	*	413	262	675	565	192	757	579	299	878	499	265	764	461	280	741	419	247	666
▫ الطب	81	53	134	265	215	480	183	169	352	266	216	482	195	203	398	141	210	351	186	194	380	-	-	-
الطب والجراحة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	*	*	*	101	64	165
الأسنان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	*	*	*	59	95	154
الصيدلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	*	*	*	60	49	109
الحقوق	82	26	108	285	68	353	335	154	489	220	100	320	264	130	394	387	123	510	290	95	385	316	106	422
الهندسة	109	24	133	109	19	128	380	113	493	485	157	642	453	151	604	473	129	602	509	162	671	415	177	592
التربية/ذنجبار	*	*	*	219	123	342	530	366	896	287	291	578	385	409	794	278	293	571	202	244	446	256	295	551
التربية /صبر	*	*	*	189	93	282	346	277	623	330	322	652	302	255	557	245	291	536	219	279	498	144	255	399
التربية/شبوة	*	*	*	*	*	*	*	*	*	238	4	242	365	11	376	256	15	271	195	12	207	189	9	198
الآداب	*	*	*	317	290	607	222	135	357	186	137	323	199	137	336	133	116	249	210	164	374	174	171	345
النفط والمعادن	*	*	*	*	*	*	127	0	127	173	0	173	457	1	458	632	1	633	258	0	258	316	0	316
التربية الضالع	*	*	*	*	*	*	0	0	0	380	54	434	377	65	442	441	87	528	380	126	506	314	88	402
التربية /ردفان	*	*	*	*	*	*	0	0	0	202	59	261	261	87	348	727	256	983	153	64	217	141	106	247
التربية / يافع	*	*	*	*	*	*	0	0	0	147	3	150	86	2	88	90	5	95	68	8	76	72	17	89
التربية / لودر	*	*	*	*	*	*	0	0	0	178	10	188	141	16	157	80	4	84	115	3	118	182	12	194
التربية/طور الباحة	*	*	*	*	*	*	0	0	0	139	26	165	108	48	156	416	132	548	58	42	100	108	77	185
المجموع العام	848	483	1331	2723	1645	4368	2951	2105	5056	4384	2303	6687	4816	2545	7361	5389	2690	8079	3705	2264	5969	3797	2460	6257

المقيدون:

بلغ إجمالي عدد الطلبة المقيدين في برامج البكالوريوس للعام الجامعي (2010/2009) (23128) طالباً وطالبة بزيادة تصل إلى حوالي ستة أضعاف عدد المقيدين من كلا الجنسين في عام 1991/1990 وبزيادة نسبية طفيفة تصل إلى نحو (3٪) مقارنة ببيان العام الأول لخطة التنمية الثالثة، كما هو مبين في الجدول رقم (13). وتصل نسبة الإناث إلى المجموع الكلي في العام الأخير إلى حوالي (40٪) مقارنة بما كان علية الحال في عام الأساس للخطة (36.7٪) وان كانت الأرقام المطلقة للقيد الطلابي تُبيِّن الطفرة الكبيرة التي شهدتها الجامعة من حيث زيادة عدد الإناث وإقبالهن على الانخراط في مختلف المجالات الدراسية (بحوالي ستة أضعاف وبمتوسط معدل نمو سنوي متماثل مع الذكور يصل إلى نحو 10٪ على امتداد الفترة بأكملها).

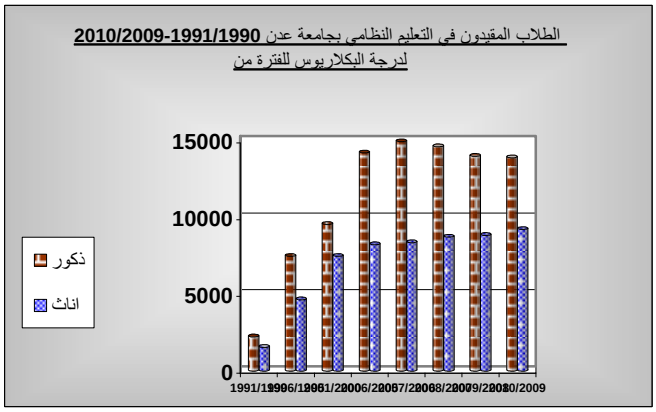

♦ خضعت هذه الكلية لتبعية جامعة حضرموت اعتباراً من العام الجامعي 2000/1999م.

♠ البيانات الموضحة قرين كلية الاقتصاد عن الفترة الممتدة من 91/90م حتى العام 2000/99م هي خاصة بكلية الاقتصاد **والإدارة**. وقد تم تقسيم النشاط الأكاديمي الموحد للكلية (في مجالات الدراسات الاقتصادية والإدارية المختلفة) لتدرج بشكل مفصل في إطار النشاط المستقل لكلٍ من كلية الاقتصاد وكلية العلوم الإدارية وذلك اعتباراً من العام الدراسي 2001/2000م.

▫ البيانات الموضحة قرين كلية الطب عن الفترة الممتدة من 91/90م حتى نهاية 2009/2008م هي خاصة بكلية الطب والعلوم الصحية التي تم تقسيمها إلى ثلاث كليات وهي كلية الطب والجراحة وكلية جراحة الفم والأسنان وكلية الصيدلة وذلك اعتباراً من العام 2010/2009م.

جدول رقم (13): الطلبة المقيدون في برامج البكالوريوس للأعوام 1990/1991- 2009/2010م حسب الكلية

الكلية	1991/1990			1996/1995			2001/2000			2006/2005			2007/2006			2008/2007			2009/2008			2010/2009		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
التربية/عدن	419	648	1067	1779	2048	3827	1640	2419	4059	1381	1957	3338	1429	1794	3223	1240	1896	3136	1102	1821	2923	996	1825	2821
الزراعة	142	30	172	169	44	213	78	21	99	129	48	177	105	40	145	98	29	127	95	21	116	109	21	130
التربية/ المكلا	399	204	603	1254	539	1793	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الاقتصاد	410	204	614	1214	474	1688	210	244	454	506	533	1039	522	588	1110	656	738	1394	624	729	1353	706	697	1403
العلوم الإدارية	*	*	*	*	*	*	1791	1123	2914	1813	654	2467	2130	834	2964	1717	875	2592	1789	941	273	1656	1015	2671
الطب	283	252	535	602	471	1073	918	844	1762	820	845	1665	813	911	1724	860	942	1802	907	1034	1941	–	–	–
الطب والجراحة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	*	*	*	581	518	1099
الأسنان	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	*	*	*	150	330	480
الصيدلة	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	*	*	*	213	213	426
الحقوق	282	106	388	738	178	916	824	381	1205	879	398	1277	782	284	1066	890	373	1263	908	369	1277	1063	400	1463
الهندسة	293	102	395	457	120	577	1082	300	1382	2147	733	2880	2181	726	2907	2197	680	2877	2195	682	2877	2293	726	3019
التربية/زنجبار	*	*	*	470	269	739	1053	904	1975	868	984	1852	805	1072	1877	936	1086	2022	772	1026	1798	708	1010	1718
التربية / صبر	*	*	*	483	216	699	920	761	1681	1046	1005	2051	1053	959	2012	892	969	1861	759	971	1730	572	914	1486
التربية/ شبوة	*	*	*	*	*	*	*	*	*	742	15	757	1010	21	1031	1070	30	1100	920	34	954	732	139	871
الآداب	*	*	*	317	290	**607**	616	479	1095	635	456	1181	621	507	1128	541	448	989	562	446	1008	618	527	1145
النفط والمعادن	*	*	*	*	*	*	429	0	429	497	1	498	457	1	458	633	1	634	984	1	685	878	0	878
التربية/الضالع	*	*	*	*	*	*	*	*	*	1004	183	1187	1202	214	1416	1235	240	1475	1093	300	1393	1138	347	1485
التربية /ردفان	*	*	*	*	*	*	*	*	*	691	200	891	706	252	958	659	259	918	655	277	932	509	304	813
التربية / يافع	*	*	*	*	*	*	*	*	*	396	5	401	383	4	387	334	8	342	290	15	305	234	26	260
التربية/ لودر	*	*	*	*	*	*	*	*	*	229	26	255	289	35	324	253	28	281	260	23	283	446	40	486
التربية/ طور الباحة	*	*	*	*	*	*	*	*	*	441	104	545	462	128	590	416	133	549	384	152	536	297	177	474
المجموع العام	2228	1546	3774	7483	4649	12132	9561	7476	17037	14224	8237	22461	14950	8370	23320	14627	8735	23362	13999	8842	22841	13899	9229	23128

الخريجون:

يبلغ إجمالي عدد الطلبة المتوقع تخرجهم من برامج البكالوريوس في العام الجامعي (2010/2009) (4972) طالباً وطالبة بزيادة تقدر بحوالي (12) ضِعْف أعداد الخريجين من كلا الجنسين في العام الجامعي 1991/1990 كما هو مبيّن في الجدول رقم (14). كما بلغ عدد الإناث (2071) طالبة بزيادة تقدر بحوالي (14) ضِعف عدد الإناث في نفس ذلك العام الموضوع كأساس للمقارنة. ويظهر من توزيع المخرجات بحسب الجنس على امتداد الفترة بأكملها أن أعداد الطلبة الذكور أعلى من أعداد الإناث فيما يتعلق بمجموع الطلبة الخريجين في جميع الكليات ما عدا كلية التربية عدن حيث تزيد نسبة الإناث عن نسبة الذكور في جميع الأعوام الدراسية بدون استثناء، وكذا الحال بالنسبة لكلية الاقتصاد الخمس الأخيرة (أعوام الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية). وبإجرائنا المقارنات الفترية التي تتخلل العامين الدارسين المشار إليهما آنفاً (أي الأول والأخير) لتبيّن لنا كثيراً مدى عِظم وأهمية magnitude هذا الوجه من الأوجه الكثيرة المشرقة والنتائج المشرفة التي حققتها جامعة عدن على امتداد الفترة موضع الدراسة والتحليل. فالمخرجات في الفترة (02/01- 2006/05) – وهي فترة الخطة الخمسية الثانية - تصل إلى نحو ثلاثة (3) أضعاف فترة الخطة الأولى (92/91- 1996/95) وإلى (36) ستة وثلاثين ضِعْف مخرجات العام الأول للوحدة المباركة التي كانت الجامعة وقتها تحت تأثير ما أتيح لها من إمكانات مادية وبشرية متواضعة للغاية insignificant لعوامل لا نرى بأن هنا مجال للإفاضة فيها. (لاحظ بأن متوسط معدل النمو السنوي A.A.G.R على امتداد تلك الفترة المقدرة بنحو 15 عاماً (1991- 2006) قد وصل إلى 27٪ تقريباً كما وصل نفس المعدل في فترة الأعوام الأربعة الأخيرة من الخطة الخمسية الثالثة للتنمية إلى نحو (6.3٪) سنوياً وهذا أمر بالغ الأهمية ويعزز كثيراً ما المحنا إليه حول عِظم وأهمية ما تحقق وما يؤمل أن يتحقق في المستقبل القريب والبعيد في ظل خطط وبرامج التطوير المتعاقبة).

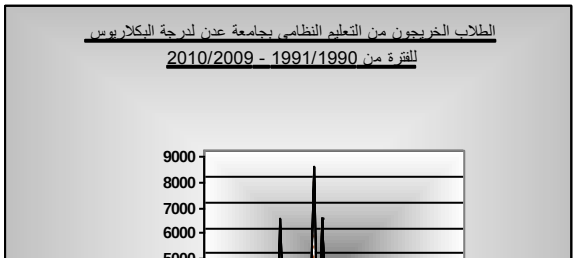

جدول رقم (14): الخريجون بمستوى البكالوريوس للأعوام 1990/1991- 2009/2010م بحسب الكليات المختلفة

الكلية	1991/1990			1996/95 - 92/91			2001/00 -97/96			2006/05 -02/01			2007/2006			2008/2007			2009/2008			2010/2009 ♣		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
التربية/عدن	54	78	132	659	945	1604	1784	2197	3981	1125	1672	2797	270	315	585	176	303	479	126	257	383	270	418	688
الزراعة	16	1	17	176	40	216	106	29	135	121	24	145	25	6	31	18	10	28	18	4	22	16	4	20
التربية / المكلا	40	8	48	1024	339	1363	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الاقتصاد	34	16	50	540	277	817	844	410	1254	261	314	575	62	66	128	38	62	100	56	115	171	115	161	276
العلوم الإدارية	*	*	*	*	*	*	159♦	114	273	982	626	1608	204	105	309	157	94	251	400	171	571	410	287	697
الطب	38	18	56	218	203	421	420	368	788	907	769	1676	110	143	253	128	126	254	143	142	285	-	-	-
الطب والجراحة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	*	*	*	110	103	213
طب الأسنان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	*	*	*	27	49	76
الصيدلة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	*	*	*	35	36	71
الحقوق	41	11	52	394	120	514	721	200	921	653	299	952	103	27	130	132	61	193	102	35	137	155	91	246
الهندسة	45	13	58	239	102	341	418	110	528	979	337	1316	316	132	448	311	109	420	313	113	426	403	140	543
التربية /زنجبار	*	*	*	*	*	*	737	537	1274	1233	1151	2384	123	153	276	113	150	263	152	193	345	180	258	438
التربية/ صبر	*	*	*	*	*	*	767	367	1134	861	784	1645	165	154	319	130	133	263	106	113	219	164	213	377
التربية/ شبوة	*	*	*	*	*	*	*	*	*	59	0	59	144	3	147	136	4	140	231	4	235	186	22	208
الآداب	*	*	*	*	*	*	281	359	640	492	417	909	71	93	164	91	107	198	133	99	232	136	85	221
النفط والمعادن	*	*	*	*	*	*	219	0	219	462	0	462	96	0	96	71	-	71	65	1	66	141	0	141
التربية /الضالع	*	*	*	*	*	*	0	0	0	66	18	84	243	44	287	249	43	292	75	21	96	211	57	268
التربية /ردفان	*	*	*	*	*	*	0	0	0	141	20	161	154	54	208	108	45	153	125	47	172	165	79	244
التربية /يافع	*	*	*	*	*	*	0	0	0	34	0	34	93	2	95	69	-	69	79	1	80	53	3	56
التربية/ لودر	*	*	*	*	*	*	0	0	0	36	8	44	28	4	32	50	6	56	63	8	71	58	8	66
التربية / طورالباحة	*	*	*	*	*	*	0	0	0	105	30	135	119	27	146	85	21	106	126	29	155	66	57	123
المجموع العام	268	145	413	3250	2026	5276	6456	4691	11147	8517	6469	14986	2326	1328	3654	2062	1274	3336	2313	1353	3666	2901	2071	4972

و. برامج البكالوريوس (تعليم مستمر):

المقبولون:

بلغ إجمالي عدد الطلبة المقبولين في برامج البكالوريوس (تعليم مستمر) للعام الجامعي (2010/2009) (1654) طالباً وطالبة بزيادة مئوية قدرها (691٪) مقارنة بالعام الجامعي 1991/1990 وإلى (71٪) مقارنة ببيان العام الأول للخطة الخمسية الثالثة 2006/2005 كما هو مبين في الجدول رقم (15). كما بلغ عدد الطالبات في العام الأخير من الخطة الخمسية الثالثة (306) طالبة بزيادة قدرها (57٪) مقارنة بالعام الأول من

♣ توقع الخريجون.

♦ خريجو كلية العلوم الإدارية بعد إعادة تقسيم النشاط العلمي لكلية "الاقتصاد والإدارة" مع مطلع العام الأكاديمي 2001/2000م.

نفس الخطة 2006/2005. ويظهر من توزيع الطلبة المقبولين بحسب الجنس للأعوام 2001/2000- 2010/2009 أن أعداد الطلبة الذكور أعلى من أعداد الإناث فيما يتعلق بمجموع الطلبة المقبولين على امتداد نفس الفترة الزمنية موضع التحليل في جميع الكليات.

جدول رقم (15) المقبولون في برامج التعليم المستمر لدرجة البكالوريوس

للأعوام 2001/2000- 2010/2009م حسب الكلية

الكلية	2001/2000			2006/2005 •			2007/2006			2008/2007			2009/2008			2010/2009		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
التربية/ عدن	0	0	0	54	53	107	92	95	187	127	123	250	116	132	248	86	116	202
العلوم الإدارية	54	23	77	289	36	325	316	120	436	511	39	550	395	58	453	474	42	516
الحقـوق	27	12	39	100	21	121	65	12	77	63	9	72	105	13	118	84	19	103
الطب والعلوم الصحية (صيدلة)	0	0	0	58	29	87	10	4	14	70	52	122	51	47	98	89	51	140
الهندسة	75	18	93	272	56	328	283	49	332	373	60	433	421	64	485	546	68	614
الآداب	-	-	-	-	-	-	-	-	-	11	2	13	17	5	22	17	3	20
الاقتصاد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	29	6	35	20	7	27
النفط والمعادن	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	20	0	20	32	0	32
المجموع العام	156	53	209	773	195	968	766	280	1046	1155	285	1440	1154	325	1479	1348	306	1654

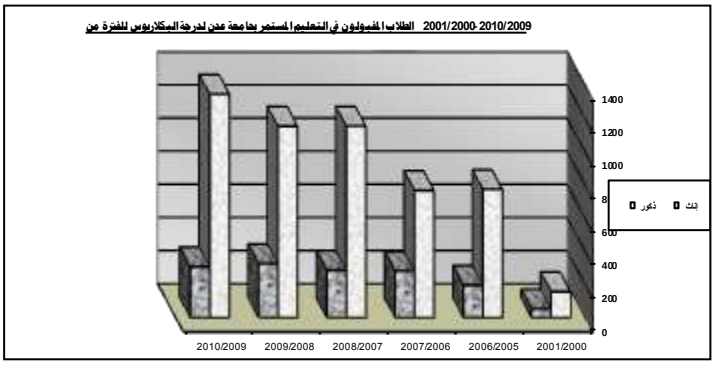

المقيدون:

بلغ إجمالي عدد الطلبة المقيدين في برامج البكالوريوس (تعليم مستمر) في العام الأول من الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الشاملة (2006/2005) (2499) طالب وطالبة وفي العام الأخير (2010/2009) (5156) طالباً وطالبة بزيادة مئوية قدرها (106٪) وبزيادة كبيرة تُقدر بنحو (15) ضِعف مجموع العدد في العام الجامعي كما هو مبين في الجدول رقم (16). كما بلغ عدد الإناث في نفس العام الأول للخطة (512) طالبة بزيادة مئوية تصل إلى نحو (327٪) مقارنة بأعداد الإناث في العام الجامعي(2001/2000). ويُظهر توزيع الطلبة المقيدين بحسب الجنس على امتداد الفترة بأكملها نفس النمط السابق previous pattern أعداد الطلبة الذكور أعلى من أعداد الإناث بالنسبة لمجموع الطلبة المقيدين في جميع الكليات ما عدا كلية التربية/ عدن التي تزيد فيها نسبة الإناث عن نسبة الذكور في كل عام من أعوام الخطة الخمسية الثالثة للتنمية (2006- 2010) بنسبة متماثلة تقريباً بين كل من بداية الفترة وآخرها (13٪) مع توازنهما تقريباً في العام الثالث (2008/2007). وتكاد أن تكون كلية التربية/ عدن هي الأولى من بين كليات جامعة عدن، بل والجامعات اليمنية الأخرى من حيث إعطائها الإناث وزنا نسبيا متفاوتا مع الذكور(قيدا وتخرجا) أن لم يكن وزنا أعلى في عدد من البرامج الدراسية (النظامية منها وغير النظامية).

جدول رقم (16) المقيدون في برامج التعليم المستمر لدرجة البكالوريوس

للأعوام 2001/2000- 2010/2009م حسب الكلية

الكلية	2001/2000	2006/2005	2007/2006	2008/2007	2009/2008	2010/2009

• تحول برنامج البكالوريوس في التعليم المستمر إلى التعليم الموازي في العام الجامعي 2003/2002م وهو نفس عام الافتتاح للتعليم الموازي.

الكلية	2001/2000			2006/2005			2007/2006			2008/2007			2009/2008			2010/2009		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
التربية/ عدن	0	0	0	90	102	192	159	188	347	284	287	571	365	382	747	396	446	842
العلوم الإدارية	131	76	207	934	151	1085	1113	240	1353	1195	201	1396	1307	230	1537	1371	184	1555
الحقوق	43	21	64	308	75	383	268	71	339	196	45	241	232	40	272	260	44	304
الطب والعلوم الصحية(صيدلة)	0	0	0	109	66	175	160	118	278	209	151	360	214	158	372	279	185	464
الهندسة	80	23	103	546	118	664	792	157	949	1011	181	1192	779	225	1004	1606	238	1844
الآداب	-	-	-	-	-	-	-	-	-	11	2	13	30	8	38	49	2	51
الاقتصاد	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	28	6	34	41	12	53
النفط والمعادن	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	20	0	20	43	0	43
المجموع العام	254	120	374	1987	512	2499	2492	774	3266	2906	867	3773	2975	1049	4024	4045	1111	5156

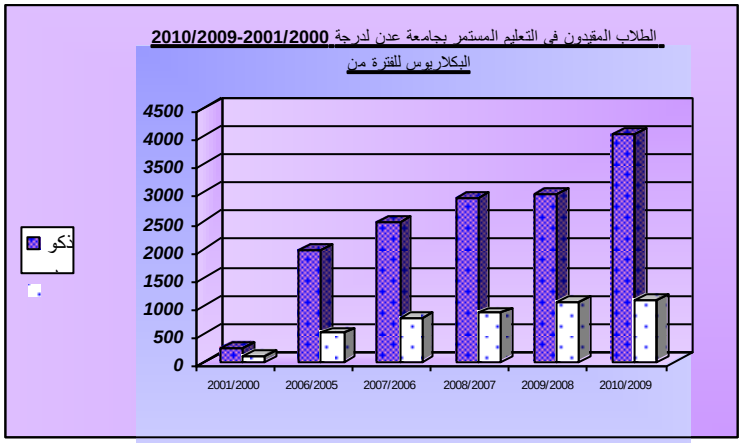

الخريجون:

يبلغ إجمالي عدد الطلبة المتوقع تخرجهم من برامج البكالوريوس (تعليم مستمر) في العام الجامعي (2010/2009) (680) طالباً وطالبة بزيادة توازي (21) ضِعْف أعداد الخريجين في العام الجامعي 2001/2000 كما هو مبيّن في الجدول رقم (17). كما بلغ عدد الإناث الخريجات في العام الأخير (181) مقارنة بعددهن في العام الأول (17 طالبة فقط) أي بفارق مُضاعَف doubly difference يصل إلى نحو (11) ضِعْف مقارنة بنفس العام الأول، مع ملاحظة أن متوسط معدل النمو السنوي للإناث اللاتي تخرجن من نفس البرنامج خلال أعوام الخطة الخمسية الثالثة للتنمية يصل إلى نحو (35.3٪) وهو أعلى مما كان متوقعاً. كما يظهر من توزيع الطلبة المقيدين بحسب الجنس للأعوام 2001/2000- 2008/07م أن أعداد الطلبة الذكور أعلى من أعداد الإناث بالنسبة للمجموع الكلي للخريجين في جميع الكليات وعلى امتداد الفترة المتقدم ذكرها (من البَدِيهيّ أن تأخذ المخرجات نفس نمط واتجاه القبول والقيد الإجمالي).

جدول رقم (17) الخريجون من برامج التعليم المستمر- درجة البكالوريوس
للأعوام 2001/2000- 2010/2009م حسب الكلية

الكلية	2001/2000			2006/2005-2002/2001			2007/2006			2008/2007			2009/2008			2010/2009		
	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	مجموع
التربية/ عدن	0	0	0	5	3	8	5	11	16	6	9	15	20	28	48	72	86	158
العلوم الإدارية	15	17	32	174	62	236	158	27	185	40	10	50	286	28	314	223	33	256
الحقوق	0	0	0	71	21	92	29	11	40	30	6	36	41	9	50	30	8	38
الطب والعلوم الصحية(صيدلة)	0	0	0	0	0	0	10	4	14	18	8	26	18	20	38	38	21	59
الهندسة	0	0	0	66	15	81	26	1	27	36	5	41	61	17	78	136	33	169
المجموع العام	15	17	32	316	101	417	228	54	282	130	38	168	426	102	528	499	181	680

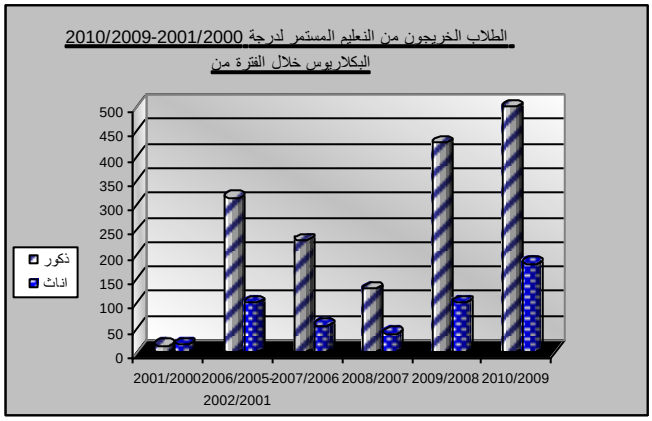

ثانيا: جهود الجامعة لضمان جودة البرامج الأكاديمية:

1.2 المناهج:

عملت جامعة عدن منذ تأسيسها على الاستجابة لمتطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، والتعاطي مع المتطلبات المتصاعدة من التعليم العالي التي أحدثتها الثورة العلمية والتكنولوجية، وذلك من خلال الاهتمام منذ وقت مبكر بتطوير النوعية الأكاديمية لبرامجها، والحرص على تحقيق جودة مخرجاتها. وخطت الجامعة خطوات ملموسة من أجل تحقيق ذلك وأصدرت اللوائح والتشريعات التي تضمن من خلالها تحقيق رؤيتها ورسالتها العلمية وأهدافها في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بدرجة عالية من الكفاءة والاقتدار.

ويرتبط تحقيق الجامعة لمهامها بتطوير نوعية وفاعلية التخطيط للعملية التعليمية وتهيئة الظروف الملائمة لتطويرها المستمر. ويعتبر تخطيط المناهج وتطويرها جوهر التخطيط للعملية التعليمية والتي على نوعيتها تتأثر سلباً أو إيجاباً نوعية مخرجات التعليم الجامعي.

ولذلك حرصت جامعة عدن منذ تأسيسها في سبتمبر 1975 على التطوير المستمر لمناهج مختلف البرامج الأكاديمية في كلياتها ومراكزها العلمية بما يساعد في تطوير النوعية الأكاديمية لهذه البرامج وبما يحقق جودة مخرجاتها.

وكأي جامعة ناشئة واجهت جامعة عدن كثير من الصعوبات، تمثل أهمها في التناقض بين الرغبة والطموح لتحقيق الجودة العالية لبرامجها، وبين محدودية خبرة كادرها القيادي في المستويات الأكاديمية والإدارية المختلفة، وكذا ضعف بنيتها التحتية والشح في إمكانياتها ومواردها المالية في السنوات الأولى لتأسيسها، فضلا عن عدم كفاية ما توفر من لوائح وأنظمة في التحديد الواضح لسياسة الجامعة فيما يتعلق بتنفيذها لأهدافها كما رسمها القانون رقم (26) لعام 1975.

ورغم الجهود الكبيرة التي بذلتها الجامعة بهذا الصدد إلا أن محدودية خبرتنا في مجال التعليم الجامعي وضعف ترسخ تقاليد أكاديمية ثابتة فيه في الماضي القريب، واعتمادنا في أحوال كثيرة على خبرات وتقاليد أكاديمية متنوعة، ساعد في إيجاد أرضية خصبة لتوسيع دائرة الاجتهاد المستند إلى الرؤى الذاتية في كثير من الأحيان، نتج عنه تنوع واختلاف في أساليب وإجراءات القيادة والتنفيذ للعملية التعليمية من كلية لأخرى وفي إطار الكلية ذاتها إذا ما تغيرت قيادتها بأخرى ذات خبرة أكاديمية مختلفة عن سابقتها.

كما لم تتبلور في جامعة عدن في سنوات تأسيسها الأولى أسس موحدة وآليات واضحة لتطوير المناهج، نتيجة للعديد من الأسباب أوضحتها وثيقة المناهج المقدمة للمؤتمر الأول للتعليم العالي المنعقد في ابريل 1981م، والتي من أهمها ضعف دور المجلس الأعلى للتعليم العالي في وزارة التربية والتعليم آنذاك باعتباره الجهة المخولة رسمياً لرسم سياسة التأهيل في التعليم الجامعي، وإقرار خططه وبرامجه التعليمية، فتهيأت نتيجة لذلك استقلالية شبه كاملة لجامعة عدن وكلياتها لتخطيط العملية الأكاديمية، وتميز تخطيط المناهج الدراسية كأحد جوانب تخطيط العملية التعليمية في الجامعة باستقلالية شبه مطلقة للكليات والأقسام العلمية (وثائق المؤتمر الأول للتعليم العالي،1981م).

ورغم ذلك فقد استشعرت جامعة عدن منذ وقت مبكر بأهمية وموقع المناهج في منظومة العمل الأكاديمي في الجامعة، وفي تحقيق وحدة التخطيط والقيادة للعملية التعليمية في مختلف البرامج الدراسية. ولذلك فقد تصدرت المناهج جدول أعمال المؤتمر الأول للتعليم العالي المنعقد في ابريل عام 1981م. وقد تم في ذلك المؤتمر صياغة مشروع جديد لقانون الجامعة، وكذا مجموعة كبيرة من اللوائح والأنظمة المنظمة لمختلف جوانب حياة الجامعة، فضلا عن إعداد مناهج متكاملة لمختلف برامج الجامعة.

واستناداً إلى توصيات المؤتمر الأول للتعليم العالي 1981م، تأسست في جامعة عدن إدارة جديدة ضمن الإدارة العامة للشؤون التعليمية، تُعنى بشئون تطوير المناهج وتقييمها في جامعة عدن. وكأي إدارة حديثة فقد رافق نشاطها لإنجاز المهام المحددة في لائحة تأسيسها عدد من الصعوبات الموضوعية والذاتية، كان من أبرزها عدم وجود لائحة تنظيمية للمناهج، بما يحقق توحيد المنطلقات والأسس والمبادئ التي ينبغي الاستناد إليها في تطوير المناهج وتقييمها في مختلف كليات الجامعة، وكذا عدم وضوح آلية عملها وتداخل مهامها التخطيطية والإشرافية

بمهام الأقسام العلمية، واللجان العلمية التخصصية المسئولة عن إعداد المناهج، فضلا عن عدم توفر الكادر المؤهل في المناهج لتنفيذ مهامها. وقد ساعد هذا الواقع في إيجاد شرخ في علاقة إدارة المناهج بالكليات وأقسامها العلمية، وضعفت إلى حد ما فاعليتها، وضعف الاهتمام بها وتجمد بعد ذلك نشاطها تدريجيا في عام 1988م.

لقد كان من الموضوعية بمكان الوقوف أمام أوضاع الإدارة وتصحيحها، واقتراح السبل والوسائل الكفيلة بتطوير فاعلية عملها وتحقيق أهدافها، لا إلى تجميد وإلغاء دورها وهو ما أحدث فراغاً أكاديمياً وإدارياً تنبه إليه المؤتمر الثاني لجامعة عدن المنعقد في العام 1995م، وأوصى بضرورة تأسيس إدارة عامة للمناهج في جامعة عدن كتأكيد على أهمية دورها في التخطيط والإشراف على العملية التعليمية والمساهمة في تطويرها، وللتعاطي مع المستجدات الجديدة فيما يتعلق بتطوير المناهج وتقييمها فضلا عن تقويم البرامج وتطوير جودتها.

ولتحقيق رؤية الجامعة في تطوير فاعلية برامجها الأكاديمية شهد عام 1995م تأسيس الإدارة العامة للمناهج والتي تم تطويرها في عام 2000م إلى دائرة تقويم وتطوير الأداء الأكاديمي ويقوم بهذا الدور حاليا مركز التطوير الأكاديمي الذي تأسس في ابريل 2009م.

ومن الخطوات المهمة التي أقدمت عليها الجامعة بعد تأسيس الإدارة العامة للمناهج، وفي مسعاها لضمان جودة برامجها الأكاديمية، أصدر مجلس الجامعة في العام 1998 قرارا بتوحيد مناهج كليات التربية في جامعة عدن. واعتُبرت هذه الخطوة بمثابة المنطلق نحو وضع أسس ومبادئ موحدة للمناهج في كليات الجامعة المختلفة.

واستكمالا لقرار مجلس الجامعة أصدر رئيس الجامعة قرارا بتكليف لجنة علمية عليا لتطوير مناهج موحدة لكليات التربية، ترأسها رئيس الجامعة شخصيا، وضمت في عضويتها النائب الأكاديمي لرئيس الجامعة فضلا عن نخبة من أساتذة كليات التربية. وقد ساعد العمل الكبير الذي قامت به اللجنة العليا لتطوير مناهج كليات التربية واللجان العلمية الفرعية المنبثقة عنها لما يقرب من ستة أشهر، وورش العمل التي صاحبت عملية التطوير ، في تراكم الخبرات التربوية لأعضاء هيئة التدريس المشاركين في عملية التطوير ، كما أدى إلى تكوين رأي عام في الجامعة عن جسامة المهام التي ينبغي أن يضطلع بها القائمون على تطوير المناهج، وضرورة الاستفادة من تجربة تطوير مناهج كليات التربية وتعميمها على مختلف كليات الجامعة. وأهم من كل هذا ومن منطلق أن عملية بناء المناهج كما يرى (جلاتهورن، 1987، ص302) هي في حد ذاتها" عملية سياسية، تتطلب بالضرورة الحصول على تأييد ذوي النفوذ حتى تسير العملية بسهولة ويسر" فقد كسبت عملية بناء المناهج كثير من المناصرين، يأتي في المقدمة منهم رئيس الجامعة، وهذا مكسب كبير ساعد في نجاح عملية تطوير مناهج كليات التربية، وعمليات التطوير الأخرى التي تحققت فيما بعد لتطوير النوعية الأكاديمية لبرامج جامعة عدن.

وبالاستفادة من تجربة تطوير مناهج كليات التربية، ومن أجل تعميمها، واستجابة لمتطلبات التطوير النوعي للبرامج الدراسية في مختلف كليات الجامعة تحقق في عام 1999م إصدار أول لائحة لتطوير المناهج في جامعة عدن، أرادت الجامعة من خلالها ضمان وحدة القيادة والتنفيذ للعملية التعليمية فيها. فمن دون أسس ومعايير علمية واضحة تضعف إمكانيات الجهاز الأكاديمي بمستوياته المختلفة في قيادة العملية التعليمية، وينعكس هذا سلباً على نوعيتها، ويتأثر نتيجة له مستوى تأهيل خريجيها وهو ما يمكن أن ينعكس سلباً على سمعة الجامعة ويضعف مكانتها.

وقد حددت اللائحة الأسس العامة لتطوير المناهج والتصديق عليها لكافة البرامج التي تنفذها الكليات والمراكز والمعاهد التابعة للجامعة، ويحصل الطالب بموجبها على الشهادة الجامعية الأولى أو على دبلوم لمدة لا تقل عن عامين بعد الثانوية العامة. كما تم من خلالها أيضا توضيح مكونات المناهج وآلية تطويرها، وتحديد اختصاصات الجهات المختلفة في الجهاز الأكاديمي المشاركة في عملية تخطيط المناهج فيما يتعلق بالإشراف والرقابة على سير العملية التعليمية في الجامعة.

وحددت لائحة المناهج المبادئ والأسس التي ينبغي أن يُستند إليها في تطوير المناهج كالآتي(لائحة المناهج،1999):

1. أن تساهم المناهج في وضع إستراتيجية ثابتة وبعيدة المدى وتطوير تصور شامل للعملية التعليمية.
2. تحديد الأهداف والمحتوى وإستراتيجية التدريس والتقويم بالاستناد إلى مخرجات التعلم والعمل المستقبلي للخريج.

3. مراعاة الارتباط المتبادل بين الأهداف، المحتوى وإستراتيجية التدريس والتقييم.
4. الالتزام المستمر بالأهداف باعتبارها أساس تخطيط المنهج.
5. تخطيط الدراسة من بداية الدراسة وحتى نهايتها ككل لا يتجزأ.
6. تخطيط المحتوى الدراسي كوسيلة لتطوير شخصية الطالب من جميع الجوانب
7. الموازنة بين المتطلبات المختلفة لتطوير شخصية الطالب من جميع الجوانب.
8. مراعاة تنوع أنشطة الطلبة من خلال وحدة التعليم والتربية ووحدة النظرية والتطبيق ووحدة التعليم والتعلم والبحث.
9. مراعاة الوحدة بين التأهيل ومواصلة التأهيل.
10. تحديد العلاقة بين كثافة أنشطة التعلم وإفساح المجال للعمل العلمي المستقل بما يحقق تطوير النشاط الإبداعي لأعضاء هيئة التدريس والطلبة.

ويتم تخطيط المناهج في جامعة عدن في مستويين أحدهما مركزي والآخر لا مركزي. ولذلك تتكون المناهج من وثائق مركزية وهي الخطط الدراسية،وخطط المساقات الدراسية، وتصدر بقرار من رئيس الجامعة بعد مصادقة مجلس الجامعة عليها، وأخرى لا مركزية وهي الوحدات الدراسية (تفاصيل خطط المساقات الدراسية، والتي ينبغي تسليمها للطلبة في بداية كل فصل دراسي)، وتصدر بقرار من عميد الكلية.

وتتكون الخطة الدراسية من العناصر الأساسية الآتية:

1. الأهداف العامة للتخصص.
2. المحتوى العام للتخصص ويشمل على ملخص مكثف لأهم محتويات المساقات الدراسية لمتطلبات الجامعة/ متطلبات الكلية/ والمتطلبات الأساسية للتخصص ومتطلبات التخصص.
3. الإطار التنظيمي للدراسة ويشمل إجمالي عدد سنوات الدراسة والساعات الفصلية والأسبوعية للمساقات الدراسية وتوزيع هذه الساعات على الفعاليات التدريسية المختلفة من محاضرات وسمنارات والتدريب والتطبيق المعملي.
4. ملخص بمحتوى الخطة الدراسية يوضح أسماء وأرقام المساقات الدراسية وحظها الزمني وتوزيعها على الفصول والسنوات الدراسية.

وتتكون خطة المساق الدراسي من العناصر الأساسية الآتية:

1. وصف المساق.
2. أهداف المساق.
3. محتوى المساق.
4. الاتجاهات العامة للتدريس.
5. الاتجاهات العامة للتقييم.
6. المراجع الأساسية والإثرائية للطالب.

واعتبرت الخطط الدراسية وخطط المساقات الدراسية وثائق مركزية من أجل ضمان استقرار واستمرارية الدراسة وتحقيق الثبات الضروري للعملية التعليمية كهدف تربوي واقتصادي، وحتى لا تكون عرضة للتعديل والتغير المستمر غير المنظم، لكون مثل هذا التغيير يمثل أحد عوامل فقدان السيطرة على قيادة العملية التعليمية، فكيف يمكن قيادة وتقويم تطور الطالب أثناء الدراسة إذا كانت المناهج غير ثابتة، وتخضع للتغيير والتعديل المستمر. على أن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال جمودها وعدم مواكبتها للتطورات العلمية. فتساعد الخطة الدراسية في تحقيق الثبات الضروري للعملية التعليمية لمرحلة طويلة نسبيا، ويمكن ممكنا من خلال خطط المساقات الدراسية وفي فترة زمنية قصيرة الاستجابة لضرورات التجديد والتغيير. وبذلك فإن الخطط الدراسية وخطط المساقات الدراسية كمناهج مركزية تخدم بصورة أساسية تحقيق الآتي:

1. وضع أساس ثابت وبعيد المدى للبرامج الأكاديمية.
2. وضع تصور شامل (متكامل) وإلزامي لسير العملية التعليمية من بدايتها وحتى نهايتها.

3. تحديد أهداف الدراسة على أساس طبيعة وخصائص المهنة (مخرجات التعلم المقصودة) التي سيمارسها الخريج.
4. تحقيق الموازنة بين الدراسة النظرية والتطبيقية.

وتخدم الخطط الدراسية والمساقات الدراسية وفقا لهذه المهام وضع إستراتيجية عامة للعملية التعليمية، ولكنها في حد ذاتها لا تخدم بصورة مباشرة قيادة النشاط اليومي لعضو هيئة التدريس في قاعات الدرس، الأمر الذي يستوجب ترجمة هذه الخطط العامة إلى خطط تفصيلية للمساقات الدراسية(الوحدات الدراسية) وفقا لخصوصية الأقسام العلمية وإمكانياتها، وظروف العملية التعليمية في الكلية المعنية. وتعد الأقسام العلمية هي خير من يقوم بهذه المهمة وفقا لضوابط معينة لتجاوز الإشكاليات العديدة الناتجة عن الاستقلالية المطلقة لعضو هيئة التدريس في تحديد تفاصيل مساقه الدراسي ومن أجل المساعدة أيضا في تحقيق المهام الآتية:

1. تمكين قيادات الأقسام العلمية من قيادة العملية التعليمية للبرامج الأكاديمية
2. تقويم مساهمة كل مساق دراسي في تطوير شخصية الطالب.
3. متابعة وتقويم نشاط عضو هيئة التدريس.
4. زيادة فاعلية التنسيق وتحقيق روابط وثقى بين المساقات الدراسية وتعريف عضو هيئة التدريس بمكانة مساقه الدراسي في الإطار العام لعملية التعليم والتعلم.
5. تطوير موقف عضو هيئة التدريس من عمله وتطوير مسئوليته الشخصية تجاه مساقه الدراسي وطلبته وتشجيعه على التخطيط الواعي والمبدع لنشاطه التدريسي.
6. وضع أساس لتقويم العملية التعليمية.

وبتأسيس الإدارة العامة للمناهج كجهة تخطيطية وإشرافية وبحثية (حاليا مركز التطوير الأكاديمي) ووضع النظم والتشريعات المنظمة لعملها توفرت ظروفا ملائمة لتطوير شكل ومضمون المناهج في كليات الجامعة المختلفة، فضلا عن تحديد مسؤوليات الجهاز الأكاديمي بمختلف مستوياته وتفعيل دوره في قيادة ومراقبة سير العملية التعليمية في الكليات وأقسامها العلمية، عدى عن المساعدة التي قدمتها من أجل تحقيق تطوير نوعي للعملية التعليمية في مختلف برامج الجامعة والتي من أهمها ما يأتي:

1. وضع أسس ومعايير علمية موحدة لتطوير المناهج في جامعة عدن، وتوضيح الإجراءات المساعدة في تحويل هذه المناهج إلى وثائق حقيقية للقيادة اليومية للعملية التعليمية للبرامج الدراسية المختلفة.
2. تعزيز وحدة التخطيط والقيادة والتقويم للعملية التعليمية في مختلف البرامج الأكاديمية للجامعة.
3. تحديد اختصاصات ومهام الجهات المختلفة في الجهاز الأكاديمي المركزي والكليات وأقسامها العلمية.
4. مساعدة عمادات الكليات وقيادة الأقسام العلمية في الإشراف والمراقبة وتقويم سير الأنشطة المختلفة للعملية التعليمية في كل برنامج، وإعطاؤهم أساس يمكنهم من مراقبة وتقويم نشاط أعضاء هيئة التدريس.

وعملت كليات الجامعة بالاستناد إلى لائحة المناهج على تطوير مناهجها، وأصبح لديها مناهج مبنية على أسس علمية مواكبة لتطورات البحث التربوي في هذا المجال ومنظمة وموثقة لدى الكليات وأقسامها العلمية، وفي متناول أعضاء هيئة التدريس.

2.2: تقويم التعلم:

حرصت جامعة عدن منذ تأسيسها على تنظيم أساليب وإجراءات تقويم تعلم الطلبة من خلال لائحة النظام الدراسي الموحد، ولائحة الامتحانات، التي يتم تطويرها من وقت إلى آخر للاستجابة لما يستجد من صعوبات قد رافقت تطبيقها، وكذا للاستجابة لمتطلبات تطوير عملية التقييم. ويتم حاليا تقويم تعلم الطالب في جامعة عدن وفقا للائحة تنظيم الامتحانات الصادرة بقرار رئيس الجامعة رقم (261) لعام 1998م.

وقد حددت اللائحة المتطلبات المختلفة لعملية التقويم وإجراءات تنظيم السعي الفصلي للطلبة والامتحانات النهائية. وحاولت الجامعة من خلال هذه اللائحة أن تضمن الاستجابة للمتطلبات والمعايير المتعارف عليها في الجامعات والمتعلقة بتقويم التعلم باعتباره من الجوانب المهمة لتحقيق جودة البرامج الأكاديمية. وفضلا عن إجراءات وضوابط الدورة الامتحانية، وحقوق أطراف العملية الامتحانية، حددت اللائحة أيضا العقوبات المتخذة بحق الطالب وعضو هيئة التدريس في حال مخالفة تنفيذ مواد اللائحة.

وفضلا عن ما سبق استعراضه ساعدت لائحة النظام الدراسي الموحد ولائحة تنظيم الامتحانات في تحقيق الآتي:

1. توحيد أساليب تقويم تعلم الطالب وإجراءاته في مختلف كليات الجامعة.
2. الجمع بين التقويم التكويني والتقويم التجميعي، بحيث يتم التقويم التكويني من خلال الأعمال الفصلية للمساق، والتي ينبغي أن تتكون من: اختبارين في المساق الواحد ويحدد القسم العلمي مواعيد تلك الاختبارات، الدروس المختبرية والاختبارات العملية، الأعمال الصفية الأخرى والبحوث والمشروعات المصغرة، والأعمال الأخرى المختلفة التي يكلف بها الطالب خلال الفصل الدراسي وفقاً لخطة المساق الدراسي. وأما التقويم التجميعي فينبغي أن يتم من خلال امتحانات تحريرية كما يجوز أن تجرى امتحانات بعض المساقات الدراسية شفوياً أو تطبيقيا.
3. تحديد ضوابط ومحددات واضحة فيما يتعلق بالجوانب التنظيمية والإدارية المتعلقة بالعملية الامتحانية، كحرمان الطالب من الجلوس للامتحان النهائي للمساق الدراسي إذا لم يحقق المعدل المطلوب في أعمال الفصل الدراسي، غياب الطالب عن الامتحان النهائي لأي سبب من الأسباب وغيرها من الضوابط التي لا تتيح للقائمين على العملية الامتحانية مجالا للاجتهادات الشخصية والاستثناءات.
4. إجراء الامتحانات بسرية وشفافية من خلال إشراف لجنة الكنترول عليها وحجب اسم الطالب عن المصحح وتصحيحها وفقاً لنظام الأرقام السرية.
5. إعطاء الطالب الحق في التظلم إذا اتخذ في حقه قرار بالحرمان من الامتحان وذلك بما يخالف المواد المنظمة للحرمان في النظام الدراسي الموحد، أو إذا حرم من إكمال الامتحان أو ألغي ملفه بما لا يتعارض مع مواد هذه اللائحة، فضلا عن حقه في التظلم إذا شكك في نتيجة الامتحان وطلب فتح ملفه.

ورغم الايجابيات الكثيرة التي وفرتها لائحة تنظيم الامتحانات كدليل لقيادات الكليات وأقسامها العلمية، وكذا لأعضاء هيئة التدريس والطلبة فضلا عن تحقيق وظائف تقويم تعلم الطلبة، إلا أن تطبيقها في الواقع العملي رافقته بعض السلبيات. ومن هذه السلبيات على سبيل المثال، عدم التعاطي الجيد في بعض البرامج مع التقويم التكويني للطلبة، بحيث يتم تأجيله إلى نهاية الفصل الدراسي وفي مواعيد قريبة من موعد الامتحانات النهائية، وأصبحت مجرد متطلبات لحصول الطالب على الدرجات والتقديرات فحسب، مما يفقد التقويم التكويني لوظائفه الأساسية والتي في المقدمة منها متابعة تقدم مستوى تحصيل الطالب أثناء الفصل الدراسي، وتعريفه بمستواه الحقيقي، وتزويده بالتغذية الراجعة الضرورية، والتعرف على صعوبات الطلبة، وتقديم الدعم والرعاية لمن يستحقها منهم، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتطوير تحصيلهم والحد من تخلفهم الذي قد يؤدي بهم للتسرب.

وفضلا عن ذلك توجد الحاجة أيضا إلى تطوير تقويم تعلم الطالب بحيث يتصف بالشمولية والاستمرارية، وأن يتم تنويع أساليبه في ارتباط بمخرجات التعلم المقصودة التي ينبغي أن يحققها المساق الدراسي والبرنامج. ولذلك توجد الحاجة لتطوير بعض مواد لائحة الامتحانات بما يتلاءم ومتطلبات تقويم البرامج، ومن أجل مساعدتها في وضع نظام بالتقويم المستمر لتعلم الطلبة، والاستفادة من نتائجها في حصول الطلبة وأعضاء هيئة التدريس للتغذية الراجعة.

ولا يعتمد تطوير فاعلية تقويم التعلم على تطوير أو تعديل بعض مواد لائحة الامتحانات بل ينبغي أن يتزامن ذلك مع تطوير كفايات تقويم التعلم لدى أعضاء هيئة التدريس. فمهما كانت نوعية هذه اللوائح، فإنه من المهم أن تتم أساليبه وإجراءاته بمهنية عالية، وأن يتم الأخذ بعين الاعتبار المعارف المتراكمة في البحث التربوي عن تقويم التعلم. ويتطلب تحقيق ذلك امتلاك أعضاء هيئة التدريس لمعارف ومهارات تقويم التعلم وأساليبه وإجراءاته، وبخاصة إلمامهم بعمليات بناء الاختبارات والامتحانات، والإفادة من نتائجها في تطوير فاعلية العملية التعليمية.

3.2: جودة فرص التعلم:

ليس بالمناهج وحدها تضمن المؤسسة التعليمية فاعلية وجودة برامجها. وإنما تتفاعل وتتداخل عوامل كثيرة فيما بينها، ويتحدد على نوعيتها جميعا نوعية البرنامج الدراسي وجودته. ومن هذه المكونات فرص التعلم التي

توفرها هذه البرامج مثل: طرق التعليم والتعلم، مصادر التعلم، متابعة تقدم تحصيل الطلبة أثناء الدراسة والدعم الطلابي. ولذلك لا ترتبط نوعية البرامج سلبا أو إيجابا بنوعية المناهج فحسب، بل قد يكون أيضا لطبيعة ونوعية الممارسات التدريسية التي رافقت تطبيقها علاقة مباشرة بذلك. ويأتي في المقدمة منها نوعية فرص التعلم التي يوفرها البرنامج التي ربما لم يتم توظيفها وفقا لطبيعة مخرجات التعلم ومن أجل تحقيقها.

وسنحاول فيما يأتي إلقاء مزيد من الضوء على واقع فرص التعلم التي توفرها البرامج في جامعة عدن، والجهود المبذولة للارتقاء بها إلى الأفضل.

1.3.2 طرائق التعليم والتعلم:

لا تعتمد نوعية ما يتعلمه الطلبة على نوعية المعارف التي حددها المنهج وأعدها وهيأها لهم عضو هيئة التدريس فحسب، وإنما يعتمد أيضا وبصورة كبيرة على كيف تم تعليمهم تلك المعارف، وما هي الإمكانيات التي تم توفيرها لعضو هيئة التدريس والطالب من أجل تحقيق ذلك. وقد حرص المشرع اليمني في القانون العام للتعليم وقانون الجامعات اليمنية على أهمية الاستخدام المتنوع لاستراتيجيات التدريس وطرق التعليم والتعلم، بما يحقق تحقيق النوعية العالية للتعليم في البلاد. وقد حرصت جامعة عدن على ترجمة تلك النصوص في لائحتها التنظيمية، ولائحة النظام الدراسي وجسدته أيضا لائحة المناهج. ورغم ذلك فإن التشريعات لوحدها غير كافية لتحقيق التطلعات والمقاصد إذا لم يتم تحديد الإجراءات وتوفير الإمكانيات والبيئة التعليمية الملائمة لتحويلها إلى واقع وممارسة حقيقية في قاعات الدراسة.

ومع أنه من الصعوبة بمكان إصدار أحكام مطلقة على واقع التدريس في جامعة عدن، لعدم توفر دراسات ميدانية معمقة عنه، فإن الصورة العامة له لا تختلف كثيرا عن واقع حاله في كثير من الجامعات اليمنية والعربية، والتي تستخدم طرق تدريس تقليدية، وتتسيدها المحاضرة.

إن التدريس بطبيعته فن من الفنون الراقية، إنه نشاط إبداعي وترتبط نوعيته بنوعية ثقافة المدرس ومستواه العلمي، وقدراته ومهاراته التربوية ووعيه بطبيعة مهنة التدريس. وفضلا عن ذلك يرتبط الاستخدام المتنوع لاستراتيجيات وطرق التدريس بنوعية نظام الدراسة، ونوعية بيئة التعليم والتعلم والى أي مدى تسمح بهذا التنويع لطرق التدريس وتوفير الفرص للطالب للدراسة الذاتية والبحث وممارسة العمل العلمي المستقل.

واهتم مخططو المناهج في جامعة عدن بالاستخدام المتنوع لاستراتيجيات وطرق التدريس، وايلاء الاهتمام بصورة خاصة بتطوير الدراسة الذاتية والعمل العلمي المستقل للطلبة، ولكن ظروف كثيرة قد حالت دون ترجمتها إلى واقع ملموس في قاعات الدراسة، تعمل الجامعة حاليا على التغلب عليها، ومن أبرزها مستوى الثقافة التربوية لعضو هيئة التدريس، ضعف تقنيات التعليم الحديثة، عدم ملاءمة كثير من قاعات الدراسة لاستخدام استراتيجيات وطرق تدريس متنوعة، فضلا عن واقع المكتبات وتقنية المعلومات التي تحتاج إلى تطوير جذري، وكل هذه معوقات قد يساعد إعطاء الجامعات اليمنية مزيد من الاستقلال الذاتي لتجاوزها والتغلب عليها.

2.3.2 هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة:

يعد أعضاء هيئة التدريس من أهم مصادر التعلم المتاحة للطلبة. ولذلك فإنه من المهم امتلاكهم للمعرفة والفهم الكامل للمساقات الدراسية التي يقومون بتدريسها، ويمتلكون أيضا المهارات الضرورية والخبرات التي تمكنهم من نقل المعارف والفهم إلى طلبتهم بصورة فاعلة باستخدام مجموعة من طرائق التدريس، ويعرفون جيدا كيفية حصولهم على التغذية الراجعة عن أدائهم.

ولضمان تحقيق ذلك ينبغي أن يكون لدى مؤسسات التعليم العالي اللوائح والنظم، وآليات واضحة ومحددة تضمن من خلالها أن جميع أعضاء هيئة التدريس المشاركين في التدريس مؤهلين للقيام بذلك. وفضلا عن مراعاتها لمعايير اختيارهم وقبولهم ضمن قوام هيئة تدريسها، ينبغي أن تضمن مؤسسات التعليم العالي أيضا من خلال إجراءات التوظيف والتعيين، أن جميع أعضاء هيئة التدريس، وعلى وجه الخصوص هيئة التدريس المستجدة، يمتلكون الحد المقبول من الكفاءة العلمية، وأن توفر لهم الفرص اللازمة لتطوير وتوسيع مهاراتهم التدريسية وضمان نموهم المهني، فضلا عن تحديد المؤشرات والاستعانة بتقويم عملهم التدريسي من مقيمين خارجيين، بما يساعدها في نقل غير القادرين منهم على النمو المهني لممارسة أنشطة أخرى غير التدريس.

ولذلك وفضلا عن الاهتمام بالنوعية الأكاديمية لمناهجها، وتنظيم التشريعات المختلفة لضمان فاعلية المعايير الأخرى للبرامج، اعترفت جامعة عدن منذ وقت مبكر بالدور الأساسي والمهم لعضو هيئة التدريس في العملية التعليمية، باعتباره الحلقة الرئيسة في عملية التطوير وضمان الجودة، ويتوقف على مستوى تأهيله الأكاديمي، وإعداده التربوي وموقفه الشخصي واستعداده لترجمة سياسات الجامعة إلى واقع ملموس في قاعات الدرس نوعية العملية التعليمية وفاعلية مخرجاتها.

واستجابت جامعة عدن لمتطلبات تطوير نوعية العملية التعليمية باعتبارها من المتطلبات الأساسية لضمان جودة برامجها الأكاديمية، وسعت من أجل التطوير النوعي لعضو هيئة التدريس أكاديمياً ومهنياً، ووضعت لوائح منظمة لذلك مثل: لائحة تعيين عضو هيئة التدريس في الجامعة، لائحة الإيفاد الخارجي لمواصلة تأهيله العلمي، ولائحة الترفيع الأكاديمي وغيرها. وتعكس هذه اللوائح قناعة الجامعة وسعيها واهتمامها بخلق عضو هيئة تدريس مبدع وخلاق ومتميز ثقافة وعلما وبحثا، يشعر بانتمائه نحو جامعته ووطنه، ويوظف كل قدراته لتحديث مجتمعه وجامعته، ويتحين جاهدا كل فرصة متاحة لتحقيق الذات.

وفيما يتعلق بمعايير اختيار عضو هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة وقبولهم ضمن قوام هيئة تدريس الجامعة، أصدرت جامعة عدن لائحة خاصة بالتعيين والترقية بقرار رئيس الجامعة رقم (130) لعام 1996م، كتطوير للائحة القديمة، ثم تم تطويرها مرة أخرى بقرار رئيس الجامعة رقم (185) لعام 2000م. وقد حددت اللائحة شروط التعيين وإجراءاته، فضلا عن شروط تثبيت عضو هيئة التدريس في الجامعة.

ومن شروط تعيين عضو الهيئة التدريسية، والتدريسية المساعدة أن يحمل الجنسية اليمنية، وان لا يتجاوز عمر المتقدم للتعيين باللقب العلمي معيد ومدرس مساعد 28 - 30 من العمر على التوالي، فضلا عن حصول المعيد على الشهادة الجامعية الأولى، وحصول المدرس المساعد على الشهادة الجامعية الثانية، وحصول الأستاذ المساعد على الشهادة الجامعية العليا، فضلا عن حصول المتقدمين جميعا بغض النظر عن نوع شهاداتهم على تقدير ممتاز أو جيد جدا. ويخضع جميع المتقدمين لاختبار مفاضلة في مجال التخصص، فضلا عن ثلاثة اختبارات أخرى في اللغتين العربية والانجليزية ومهارات تكنولوجيا الكمبيوتر والمعلومات. وتتم هذه الاختبارات بسرية وشفافية تامة، ويشرف على إجرائها لجنة علمية برئاسة نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية، ويصادق على نتائجها المجلس الأكاديمي، وتقر من مجلس الجامعة.

وتتم جميع التعيينات لفترة تجريبية مدتها سنتان بالنسبة للمعيدين والمدرسين المساعدين، و3 سنوات للأساتذة المساعدين، ولا يتم تثبيت المعّين إلا بقرار من مجلس الجامعة استنادا إلى تقرير تقييمي من القسم العلمي والكلية عن مدى صلاحيته للعمل ضمن الهيئة التدريسية أو المساعدة، فضلا عن اجتيازه لدورة التأهيل التربوي التي تنظمها الجامعة. وتضمن الجامعة من خلال هذه الإجراءات قبول أعضاء هيئة تدريس متميزين في مستواهم الأكاديمي، وتعمل على تطويره بالنسبة للمعيدين والمدرسين المساعدين من خلال مواصلة دراساتهم العليا في الداخل أو الخارج، ومن خلال البحث العلمي والمشاركة في المؤتمرات والندوات الداخلية والخارجية، وكذا إجازة التفرغ العلمي بالنسبة لحملة الألقاب العلمية الأعلى. كما تعمل الجامعة أيضا على الاهتمام بالنمو المهني لمنتسبيها كافة، وتوفر لهم مختلف الفرص لذلك والتي من أهمها دورات التأهيل التربوي التي تنظمها الجامعة بصورة منتظمة.

القوام الإجمالي للهيئة التدريسية ومساعديهم:

أ. بلغ إجمالي أعضاء هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة في الجامعة (1915) عضواً خلال العام الجامعي 2010/2009، بنسبة زيادة تصل إلى ما يقارب (29.6٪) مقارنة بالعام الجامعي (2007/06)، وإلى ما يقارب ضعف ما كان عليه عدد الأعضاء في عام (1991/90) كما سيتبيّن بعد.

ب. أما فيما يتعلق بخصائص أعضاء هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة، فيمكننا إيجازها على النحو التالي:

- **<u>التوزيع التراكمي بحسب التصنيف للكليات على أساس مجموعات متجانسة:</u>**

يمدنا الجدول التالي والشكل البياني المعّبر عنه بصورة عامة (إجمالية) لتوزيع أعضاء هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة في العام الجامعي (2010/2009) مقارنة بالأعوام السابقة وذلك على هيئة مجموعات

لكليات مترابطة ببعضها من زاوية الإطار أو الاتجاه العام للدراسات فيها (كليات التربية، كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية، وكليات العلوم الطبيعية والتطبيقية).

م	مجموعات الكليات	2007/2006		2008/2007		2009/2008		2010/2009	
		العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
1	كليات التربية ❖	586	39.6	640	42.2	821	47	923	48.2
2	كليات الدراسات الإنسانية والاجتماعية	360	24.4	351	23.1	359	20.5	406	21.2
3	كليات العلوم الطبيعية والتطبيقية	532	36.0	527	34.7	568	32.5	586	30.6
	الإجمالي العام	1478	100.0	1518	100.0	1748	100	1915	100

❖ آثرنا وضعها كمجموعة مستقلة بذاتها لأهميتها من حيث الزيادة النسبية في عدد أعضاء هيئة التدريس (الأساسية والمساعدة) وأعداد الطلاب فيها، فضلاً عن تعدد وحداتها بالرغم من أن أقسامها العلمية المتعددة والمتنوعة تتبع – عملياً ومن ناحية التصنيف العام – كل من المجموعة الثانية والمجموعة الثالثة، كما بيّنا من سابق عند توزيع أرقام القيد الطلابي إجمالاً بحسب الكليات والجنس.

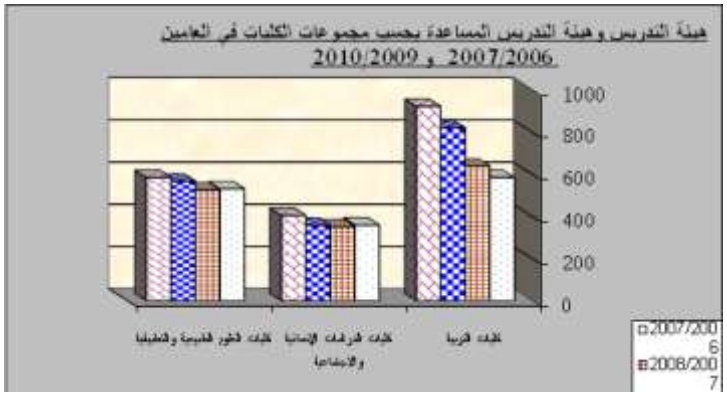

ويتضح من بيانات الجدول التجميعي ما يلي:

- بلغ مجموع أعضاء هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة في كليات التربية المنتشرة في عدد من المحافظات (923) عضواً يشكلون نحو (48.2٪) من الإجمالي العام في عام (2010/2009) بزيادة في الأرقام المطلقة تصل نسبتها إلى نحوٍ (47.5٪) عما كان عليه الحال في عام (2007/2006). وقد بَدَت النسبة الخاصة بكليات التربية مرتفعة نسبياً إذا ما نُظر للأمر من زاوية التوزيع النسبي في إطار المجموعات الثلاث، ويُعزَى ذلك إلى تعددها multiplicity وانتشارها spread في عدد من المحافظات كما ذكرنا آنفاً.
- في كليات الدراسات الإنسانية والاجتماعية بلغ مجموع أعضاء هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة خلال العام الجامعي (2010/2009) (406) عضواً بنسبة تصل إلى (21.2٪) من الإجمالي لنفس العام مقارنة بـ (24.4٪) من العدد الإجمالي لعام (2007/2006).
- في كليات العلوم الطبيعية والتطبيقية وصل مجموع أعضاء هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة خلال العام الجامعي (2010/2009) (586) عضواً يشكلون نحو (30.6٪). وهذه أدنى – كنسبة مئوية – مع ما كان عليه الحال في الأعوام السابقة وحتى نهاية العام الجامعي (2009/2008)، وان كان ثمة فرقاً بيّناً في التوزيع النسبي للأعداد بالمقارنة مع بيان العام (2007/2006) حيث تصل نسبة زيادتها في هذا العام إلى نحو (5.4٪) بالمقارنة مع بيان العام الأخير (2010/2009).

إجمالاً يمكن القول بأن مجموعة كليات التربية قد احتلت المرتبة الأولى من حيث التوزيع النسبي لأعضاء هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة في كل الأعوام موضع المقارنة يليها في الترتيب على التوالي مجموعة

كليات العلوم الطبيعية والتطبيقية ومجموعة كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مع ملاحظة ان نفس هذا الترتيب ظل هو السائد على مر الأعوام الجامعية السابقة.

- **التوزيع بحسب الكليات:**

الجدول (أ) والشكل الإيضاحي الوارد أدناه يقدمان صورة شاملة عن توزيع أعضاء هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة بحسب الكليات للعام الجامعي 2010/2009. وبالتدقيق في بيانات كلا الفئتين يتضح:

- ان التناسب بين كلا الفئتين على مستوى الجامعة ككل (هيئة التدريس: هيئة التدريس المساعدة) يكاد أن يكون متكافئاً balanced وان كان ثمة زيادة عددية طفيفة لصالح هيئة التدريس المساعدة بنسبة (6.4٪)، وهذا يقارب الوضع في عام 2001/2000 حيث كانت الغلبة لصالح نفس الفئة وبتناسب يصل إلى (1.3:1).
- ان التناسب بلغ (2:1) بين كلا الفئتين تقريباً على مستوى مجموعات كليات التربية. والواقع ان هذا التفاوت البيّن إجمالا يعكس حالة التفاوت لصالح الفئة الثانية (هيئة التدريس المساعدة) في جميع كليات التربية باستثناء كلية التربية عدن فقط وما نخشاه هو ان يسير الأمر على غير هدى فيما يتعلق بتخطيط الاحتياجات من الكادر التدريسي وبدون مقارنات مع القوة المتاحة من كل فئة وان بدى لنا الوضع في العام الجامعي 2010/2009م بشكل عام أفضل عما كان عليه الحال في العام الجامعي 2001/2000 حيث كان التناسب يعكس مدى الهوه الكبيرة بين هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة وبمقدار 4.2:1 لكل على التوالي.
- في نطاق مجموعة كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية، ومجموعة كليات العلوم الطبيعية والتطبيقية اختلف وضع التناسب قليلاً ولصالح الفئة الأولى (هيئة التدريس) وبمقدار أو بتناسب مماثل تقريباً almost identical (1:1.6) لكل مجموعة من المجموعتين على التتالي.

جدول (أ) توزيع هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة بحسب الكليات للعام الجامعي 2010/2009م

م	الكليات		هيئة التدريس	هيئة التدريس المساعدة	إجمالي
I	مجموع كليات التربية		320	603	923
	1	كلية التربية/ عدن	147	72	219
	2	كلية التربية/ زنجبار	45	78	123
	3	كلية التربية/ صبر	55	71	126
	4	كلية التربية/ شبوة	32	78	110
	5	كلية التربية/ يافع	6	54	60
	6	كلية التربية/ الضالع	12	51	63
	7	كلية التربية/ ردفان	8	65	73
	8	كلية التربية/ لودر	5	57	62
	9	كلية التربية/ طور الباحة	9	58	67
	10	معهد اللغات	1	19	20
II	مجموع كليات الدراسات الإنسانية والاجتماعية		249	157	406
	1	كلية الاقتصاد	43	13	56
	2	كلية العلوم الإدارية	59	50	109
	3	كلية الحقوق	57	46	103
	4	كلية الآداب	90	48	138
III	مجموع كليات العلوم الطبيعية والتطبيقية		359	227	586
	1	كية ناصر للعلوم الزراعية	52	9	61
	2	كلية الطب والعلوم الصحية	164	82	246
	3	كلية طب الأسنان	15	20	35

م		الكليات	هيئة التدريس	هيئة التدريس المساعدة	إجمالي
	4	كلية الصيدلة	24	14	38
	5	كلية الهندسة	92	51	143
	6	كلية النفط والمعادن	11	43	54
	7	مركز الحاسب الآلي	1	8	9
الإجمالي			928	987	1915

- **التوزيع بحسب الألقاب العلمية:**

من البيانات التفصيلية الواردة في إطار الجدول السابق المبيّن لأعداد أفراد هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة بحسب الكليات في العام الجامعي الحالي (2010/2009) يمكننا الوصول إلى النسبة المئوية لمجموع كل فئة من فئات الألقاب العلمية على حده (أي الوزن النسبي لحملة الألقاب في الجامعة ككل) وذلك كما يلي:

جدول (ب)

م	اللقب العلمي	العدد	الوزن النسبي (٪)
1	أستاذ	81	٪4.2
2	أستاذ مشارك	231	٪12
3	أستاذ مساعد	601	٪31.4
4	مدرس	451	٪23.6
5	معيد	551	٪28.8
الإجمالي		1915	٪100

كما يمكن أن نَصِفَ ما تقدم في الرسم البياني التالي لإجلاء الصورة أكثر حول الأوزان النسبية للألقاب العلمية.

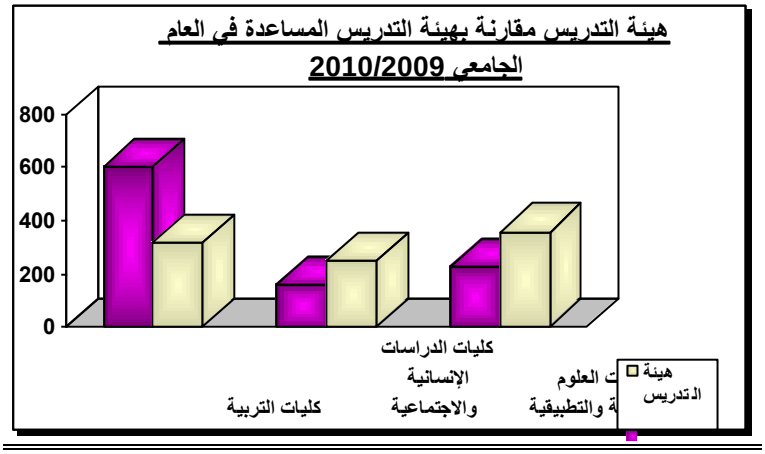

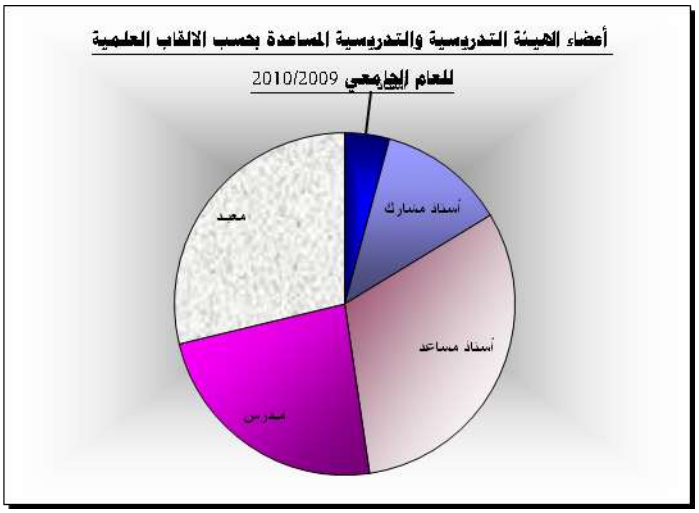

2. تطور أعداد هيئة التدريس ومساعديهم في الأعوام 1991/90-2010/2009

(أ) النمو العددي لهيئة التدريس ومساعديهم:

شهد قوام هيئة التدريس والهيئة التدريسية المساعدة في جامعة عدن على امتداد السنوات التسعة عشر الماضية، وبدءً من العام الأول لإعادة تحقيق الوحدة المباركة، نمواً ملحوظاً من حيث العدد والمستوى العلمي. وتمدنا الجداول الآتي بيانها أدناه والرسومات البيانية بحقيقة ما ذكر هنا في شئ من التفصيل وذلك على فترات فاصلة زمنياً intervals بالنسبة للخطتين الخمسيتين الأولى والثانية وفترات متصلة على امتداد الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الشاملة (2010/09/2006/05م) تسهيلاً لعمليتي القياس والمقارنة.

جدول رقم (ج) يوضح نمو أعداد أعضاء الهيئتين (التدريسية والمساعدة) فترياً خلال الأعوام 1991/90-2010/09م

العام الجامعي	البيـان	إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس والهيئة المساعدة
1991/90	العدد	691
	الرقم القياسي*	100

* راجع ما ذكر سابقاً حول الأرقام القياسية وأهميتها في عملية المقارنات الفترية.

العام الجامعي	البيـان	إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس والهيئة المساعدة
1996/95	العدد	841
	الرقم القياسى	122
2001/00	العدد	1152
	الرقم القياسى	167
2006/05	العدد	1492
	الرقم القياسى	216
2007/06	العدد	1478
	الرقم القياسى	214
2008/07	العدد	1518
	الرقم القياسى	220
2009/08	العدد	1748
09/		

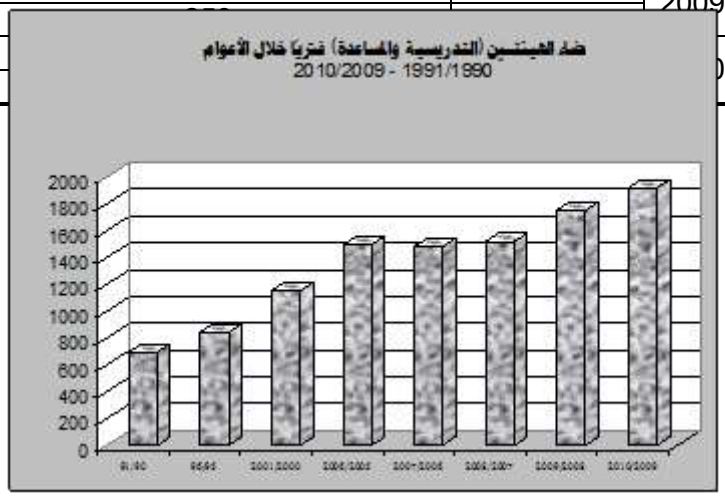

يتضح من بيانات الجدول رقم (ج) أن عدد أعضاء هيئة التدريس والهيئة المساعدة قد بدأ بصورة متواضعة مع بداية عهد الوحدة المباركة، ما لبث إن زاد في العام 96/95م مباشرة من 691 عضواً عام 1991/90م إلى 841 عضواً عام 1996/95م بنسبة زيادة قدرها 22٪. وفي عام 2001/2000م بلغ عددهم 1152 عضواً بنسبة زيادة قدرها 67٪ قياساً بعام 1991/90م، وبنسبة زيادة قدرها 37٪ قياساً بعام 1996/95م. وفي عام 2006/2005م بلغ عددهم 1492 عضواً بنسبة زيادة قدرها 116٪ قياساً بعام 1991/90م وبنسبة زيادة قدرها 77٪ و30٪ قياساً بعامي 96/95 و2001/2000م على التوالي. وفي عام 2007/2006م ازداد العدد الإجمالي إلى ما يزيد عن الضعف بالأرقام المطلقة (1478 عضواً مقارنة بالعدد في العام الجامعي 1991/90) وبنسبة زيادة قدرها 114٪ قياساً بعام 1991/90م. نفس القول ينطبق على العام 2008/07 حيث بلغت نسبة الزيادة نحو 120٪ مقارنة بالعام الأول (1991/90). أما بالنسبة للزيادات الفترية وفقاً للأساس المتحرك (أي الزيادة في كل عام مقارنة بالعام السابق) فتصل بالنسبة لأعوام الخطة الخمسية الثالثة (2006- 2010) إلى (- 0.94٪)، (2.7٪)،(15.2٪)و(9.6٪) قياساً بكل عام من أعوام تلك الخطة على التوالي.

3.3.2 العلاقة بين التعليم والبحث العلمي:

تشكل العلاقة بين التعليم والبحث العلمي إحدى النقاط المرجعية للحكم على سياسات وإجراءات مؤسسات التعليم العالي للارتقاء بنوعية برامجها وضمان جودتها. ولذلك فقد اهتمت الجامعة بتطوير النشاط البحثي لعضو هيئة التدريس، ووفرت كثير من التسهيلات لتحقيق ذلك، إيمانا منها بأن تطوير نوعية العملية التعليمية

يعتمد كثيرا على المستوى الأكاديمي لعضو هيئة التدريس، والى أي مدى يعمل على تطوير ذاته بصورة مستمرة من خلال البحث العلمي. وشهدت لذلك الجامعة منذ عقد التسعينات من القرن الماضي تطوراً ملموساً في مجال البحث العلمي تمثل ذلك في توسيع دائرة النشر العلمي للمجلات العلمية التي تصدرها الجامعة وزيادة عدد البحوث العلمية التي أنجزها أعضاء هيئة التدريس. وتنوعت قنوات البحث العلمي في جامعة عدن بما فيها عقد المؤتمرات والندوات العلمية على مستوى الجامعة والكليات والمراكز التابعة لها. كما انتظم صدور المجلات العلمية المركزية التي تصدرها الجامعة وهي (مجلة اليمن ومجلة جامعة عدن للعلوم الطبيعية والتطبيقية ومجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ومجلة التواصل)، فضلا عن الإصدار المنتظم للمجلات العلمية للكليات والمراكز العلمية إلى 15 مجلة علمية حتى نهاية عام 2009م .

كما ساهم عدد من أعضاء هيئة التدريس في جامعة عدن في المؤتمرات والندوات العلمية التي عُقِدت في الجامعة والجامعات اليمنية والمراكز والمؤسسات البحثية الأخرى حيث قدمت فيها عدد من الأوراق العلمية (راجع ما ذُكر في البيان الدائر حول الندوات والمؤتمرات العلمية وورش العمل التي عُقِدت في رحاب الجامعة خلال عام 2009).

وتوسعت دائرة النشر العلمي في الجامعة من خلال المجلات العلمية من 180 بحثاً في عام 2001 إلى 2532 حتى نهاية عام 2009. وبالمقابل تزداد المكانة العلمية للمجلات التي تصدرها الجامعة على مستوى الداخل والخارج وتتحسن باستمرار إجراءات طباعة المجلات وإخراجها الفني والتقني لتشكل إضافة نوعية في انجازات جامعة عدن خلال الفترة الماضية.

ولقد سعت جامعة عدن إلى تشجيع البحث العلمي من خلال أنشاء جائزة جامعة عدن لتشجيع البحث العلمي التي نظمت دورتها الأولى في العام 2000 وخلال الخطة الخمسية الثانية 2001- 2005 والأعوام اللاحقة لها. وحتى العام الحالي 2010 تم تنظيم عدة دورات للجائزة مُنِحَ فيها عدداً من الباحثين جوائز تشجيعية سواءً للبحوث العلمية المتميزة و/ أو للكتب العلمية المؤلفة في مختلف مجالات العلوم والمعرفة.

جدول رقم (تراجع أرقام الجداول) يوضح المجلات العلمية الصادرة حتى العام 2009م حسب الأعداد والنسخ

المجلة العلمية	بدء الصدور	جهة الإصدار	لغة الإصدار	كيفية الصدور	الأعداد الصادرة حتى العام 2009
المجلة اليمنية للبحوث الزراعية	1981م	كلية الزراعة	العربية	نصف سنوي	29
سبأ	1982م	أقسام التاريخ بالجامعة	العربية	حولية	17
التربية – كلية التربية عدن	1985م	كليات التربية	العربية والانجليزية	نصف سنوي	10
اليمن	1988م	البحوث والدراسات اليمنية	العربية	نصف سنوي	29
العلوم الطبيعية والتطبيقية	1996م	جامعة عدن	العربية والانجليزية	3 مرات بالعام	39
العلوم الاجتماعية والإنسانية	1996م	جامعة عدن	العربية والانجليزية	نصف سنوي	24
التواصل	1996م	نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي	العربية والانجليزية	نصف سنوي	23
القانون	2001م	كلية الحقوق	العربية	سنوي	6
الآداب	2001م	كلية الآداب	العربية والانجليزية	سنوي	6
المجلة اليمنية للبحوث الطبية والصحية	2002م	كلية الطب والعلوم الصحية	العربية والانجليزية	نصف سنوي	7
المهندس اليمنى	2002م	كلية الهندسة	العربية والانجليزية	سنوي	5
الاقتصادي	2004م	كلية الاقتصاد	العربية	سنوي	3
مجلة النوع الاجتماعي	2007م	مركز المرأة للبحوث والتدريب	العربية والانجليزية	سنوي	4
مجلة العلوم الإدارية	2008م	الجمعية العلمية لخريجي ومنتسبي كليتي الاقتصاد والعلوم الإدارية	العربية والانجليزية	نصف سنوي	4

جدول رقم (24) النشر في المجلات العلمية التي تصدرها جامعة عدن خلال الفترة 1989/1990- 2009/2010

الأعوام / حجم النشر	1990/1989م	1991م	1992م	1993م	1994م	1995م	1996م	1997م	1998م	1999م	2000م	2001م	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م	2008م	2010/2009م	الإجمالي
عدد البحوث المنشورة	15	.	17	.	9	8	60	31	44	102	109	180	200	223	225	226	174	218	343	348	2532

أ. المؤتمرات والندوات العلمية:

حظي البحث العلمي باهتمام الجامعة من زاوية اتخاذ الترتيبات والتغطية المالية لعقد الندوات والمؤتمرات العلمية وورش العمل، حيث عُقِدت في جامعة عدن خلال الفترة من 1990- 2009م 191 مائة وواحد وتسعون فعالية علمية تتوزع على النحو الآتي:

جدول رقم (25) يوضح المؤتمرات والندوات وورش العمل وعدد البحوث العلمية حتى العام 2009م

الصفـة	العـدد	الأبحـاث
المؤتمرات العلمية	22	944
النـدوات	72	1270
ورش العمل والدراسية	97	638
الإجمالي	❖ 191	❖2852

❖ الجدول رقم (28) يمدّنا بتفاصيل رقمية لهذا الإجمال ولكل عام من الأعوام الممتدة من 1990/89م وحتى 2010/09م.

ب. المشاركة في المؤتمرات والندوات العلمية المحلية والخارجية:

وعلى صعيد مشاركة أعضاء هيئة التدريس في جامعة عدن في الندوات التي أقيمت بداخل الوطن وخارجه خلال الفترة من 1990م وحتى عام 2010 يتبين أن المشاركات بأبحاث في الندوات والمؤتمرات العلمية وورش العمل التي أقيمت في الداخل قد بلغت خلال الأعوام 1990/89– 2010/09 (1267) مشارك، ويبين الجدول رقم (26) حجم المشاركة في كل عام. كما شارك أعضاء هيئة التدريس في مؤتمرات علمية وندوات وورش عمل في الخارج، حيث بلغ عدد المشاركين (706) خلال نفس الفترة على نحو ما يبيّنه بوضوح الجدول رقم (27) الذي يظهر حجم المشاركة السنوية في تلك الفعاليات العلمية.

جدول رقم (26) مشاركات أعضاء هيئة التدريس في جامعة عدن في الندوات والمؤتمرات العلمية وورش العمل التي أقيمت في داخل الوطن خلال الفترة 1990/1989- 2010/2009م

الأعوام / المشاركات	1990/1989م	1991م	1992م	1993م	1994م	1995م	1996م	1997م	1998م	1999م	2000م	2001م	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م	2008م	2010/2009م	الإجمالي
عدد المشاركين في الندوات والمؤتمرات وورش العمل المحلية داخل اليمن	4	20	27	16	10	53	31	84	86	125	102	232	150	136	39	20	28	25	37	42	1267

جدول رقم (27) مشاركات أعضاء هيئة التدريس في جامعة عدن في الندوات والمؤتمرات العلمية وورش العمل التي أقيمت في خارج اليمن خلال الفترة 1989/1990- 2007/2008

الأعوام / المشاركات	1990/1989م	1991م	1992م	1993م	1994م	1995م	1996م	1997م	1998م	1999م	2000م	2001م	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م	2008م	2010/2009م	الإجمالي
عدد المشاركين في الندوات والمؤتمرات وورش العمل الخارجية	8	11	31	36	5	7	18	24	22	17	37	64	61	55	98	41	71	70	12	18	706

جدول (28) بيان تجميعي بعدد المؤتمرات والندوات وورش العمل وحلقات النقاش والحلقات الدراسية التي عقدت في جامعة عدن خلال الفترة من 1989/1990- 2009/2010 وعدد الأوراق الدراسات العلمية المقدمة اليها

الأعوام / فعاليات العلمية	1990/1989م	1991م	1992م	1993م	1994م	1995م	1996م	1997م	1998م	1999م	2000م	2001م	2002م	2003م	2004م	2005م	2006م	2007م	2008م	2010/2009م	الإجمالي	إجمالي الأوراق والدراسات
المؤتمرات العلمية	0	1	0	0	0	1	2	0	0	0	4	1	2	0	1	2	2	3	1	2	22	944
الندوات العلمية	3	1	3	1	0	1	2	5	2	4	14	2	3	3	5	2	2	4	10	5	72	1270
ورش العمل والحلقات الدراسية	0	0	1	0	2	6	3	9	9	6	0	2	13	8	3	7	5	9	9	5	97	638
الإجمالي	3	2	4	1	2	8	7	14	11	10	18	5	18	11	9	11	9	16	20	12	191	2852

ونتيجة لانتظام عقد المؤتمرات والندوات والمشاركة الفاعلة لأعضاء هيئة التدريس فيها وتوسيع دائرة النشر في الجامعة، تطور معدل النمو السنوي للألقاب العلمية لأعضاء هيئة التدريس خلال الأعوام 1990- 2010 وقد حظي لقب أستاذ مشارك بأعلى متوسط لمعدل النمو خلال الفترة بأكملها (8.1٪)، يليه في الترتيب لقب المعيد(8.8٪) ثمّ لقب الأستاذ (6.9٪) والأستاذ المساعد (3.9٪) فالمدرس الذي حظي بأدنى معدل للنمو (4٪).

وارتبطت هذه المتوسطات بالنمو السنوي لأعداد المنتقلين تدريجياً من الألقاب العلمية الدنيا إلى العليا (الأستاذ المشارك فالأستاذ) على امتداد فترات زمنية محددة، وتعكس مدى نجاح برامج التأهيل لنيل الدرجات العلمية العليا، ونمو البحث العلمي وتوسع مجالاته، وتأكيدا على استمرار النهج الذي سارت عليه الجامعة من حيث التكوين والإعداد الجيدين لحاجات ومتطلبات النهوض بنشاطها الأكاديمي.

4.3.2 التنمية المهنية لعضو هيئة التدريس:

وفضلا عن الاهتمام بالنوعية الأكاديمية لعضو هيئة التدريس، اهتمت جامعة عدن أيضا ومنذ وقت مبكر بتنميته المهنية من خلال تنظيم الدورات وورش العمل لتطوير قدراته ومهاراته التربوية والتدريسية، وتطوير مهاراته لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والوسائط المتعددة وتطوير فاعلية عمله التدريسي. وتم تنظيم أول دورة للتأهيل التربوي لأعضاء هيئة التدريس في كلية الطب جامعة عدن، بمبادرة منها وبدعم وتشجيع قيادة الجامعة. ونتيجة لردود الفعل الإيجابية التي أحدثتها تلك الدورة وبعد تأسيس إدارة عامة للمناهج في جامعة عدن في عام 1995م، والذي من ضمن اختصاصها التأهيل التربوي لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة، تهيأت ظروف ملائمة

لتنظيم دورات للتأهيل التربوي لأعضاء هيئة التدريس بلغ عددها حتى منتصف العام 2009م أربعة وعشرين دورة تدريبية شارك فيها ما يقرب من 1400 عضو هيئة تدريس، وهيئة تدريس مساعدة.

وتتم عملية التدريب من خلال تنظيم دورات نظرية وتطبيقية قصيرة يتم تنفيذها من خلال برنامج تدريبي يبلغ حظه الزمني 60 ساعة، ويتم تنفيذه بمعدل أربع ساعات يوميا، خمسة أيام أسبوعيا لمدة ثلاثة أسابيع متصلة.

وعلى وفق برنامج التأهيل التربوي في جامعة عدن تسعى دورات التأهيل التربوي لأعضاء هيئة التدريس إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تعريف عضو هيئة التدريس بفلسفة التعليم الجامعي والوعي بوظائف الجامعة وأهدافها ودورها في خدمة المجتمع وتطويره.
2. استيعاب عضو هيئة التدريس لكفايات عضو هيئة التدريس الجامعي
3. تعريف عضو هيئة التدريس على الأسس التربوية لتخطيط المناهج الدراسية وبصورة خاصة تصميم خطط المساقات الدراسية.
4. إكساب عضو هيئة التدريس مهارات استخدام طرائق التدريس الحديثة في التعليم الجامعي.
5. إكساب عضو هيئة التدريس مهارات تقويم التعلم والإلمام بوسائله وتقنياته المختلفة.
6. تدريب عضو هيئة التدريس على استخدام التقنيات الحديثة في التعليم الجامعي.
7. تطوير موقف عضو هيئة التدريس تجاه مهنة التعليم الجامعي.

وقد ساعد تنظيم هذه الدورات في تطوير الكفايات التدريسية لأعضاء هيئة التدريس على استخدام طرائق التدريس المختلفة، وتزويدهم بالمهارات اللازمة التي تمكنهم من الموازنة بين الأنشطة المختلفة للتعليم والتعلم، واختيار طرق التدريس المناسبة لاكتساب الطلبة للمعارف، وتطوير مهاراتهم وتحقيق مخرجات التعلم المقصودة، وكيفية اختيار عضو هيئة التدريس لطرق التدريس التي تراعي مستوى تطور الطلبة وإمكانياتهم، وتنوع ميولهم ورغباتهم الفردية، فضلا عن الإسهام الذي قدمته هذه الدورات لتطوير معارفهم ومهاراتهم على استخدام الأساليب الحديثة لتقويم التعلم والحد قدر الإمكان من استخدام الأساليب التقليدية للتقويم القائمة على الحفظ والتلقين.

ورغم ما تحقق فيما يتعلق بتطوير التعليم والتعلم، ينبغي على الجامعة مواصلة جهودها لتطوير نوعيته من خلال الاهتمام بالآتي:

1. مواصلة تطوير المهارات التربوية لأعضاء هيئة التدريس على الاستخدام المتنوع لاستراتيجيات وطرائق التدريس الجامعي، تقويم التعلم واستخدام تقنيات التعليم الحديثة من خلال دورات قصيرة وورش عمل، وتوفير متطلبات تحقيق ذلك.
2. زيادة تأثير تكنولوجيا المعلومات في تعلم الطلبة
3. وضع الآليات المتعلقة بالنمو المهني لعضو هيئة التدريس ومراقبة نوعيته، وتحديد الإجراءات المتعلقة بتطوير نوعية الرعاية التي ينبغي أن تحظى بها هيئة التدريس المستجدة ومساعديهم.
4. توفير التجهيزات الضرورية لأعضاء هيئة التدريس وتحسين ظروف عملهم
5. تحسين مصادر تكنولوجيا المعلومات لأعضاء هيئة التدريس بما فيها الانترنت وشبكة المعلومات المحلية للجامعة (الانترانت)

وتنظم الجامعة فضلا عن دورات التأهيل التربوي لأعضاء هيئة التدريس ورش عمل في تقويم التعلم وتقنيات المعلومات. و الإدارة الأكاديمية وإدارة البحوث وغيرها.

وفيما يأتي ملخص لتلك الورش: حتى عام 2010

التأهيل والتدريب

أولا - دورات التأهيل التربوي:

- تنظيم سبع دورات للتأهيل التربوي لأعضاء هيئة التدريس، أستاذ مساعد وأستاذ مشارك في كليات الهندسة والزراعة و الاقتصاد والحقوق 1995- 1996
- تنظيم 23 دورة حتى أغسطس 2010م لأعضاء هيئة التدريس المستجدة.

ثانيا: ورش العمل

1. الإدارة الأكاديمية وإدارة البحوث العلمية 9 - 12 مارس 2008.
2. إدارة وتطوير الموارد المالية وتحديث البناء المؤسسي. العمداء ونوابهم .15 العمداء ونوابهم - 17 مارس 2008.
3. إدارة وتطوير الموارد المالية وتحديث البناء المؤسسي. الأمين العام ومساعديه ومدراء الشؤون المالية بإدارة الجامعة والكليات . 15 - 17 مارس 2008. (مساء)
4. طرق تدريس المجموعات الكبيرة
5. مهارات تدريس اللغة الانجليزية.
6. تقويم أداء عضو هيئة التدريس أساس ضمان جودة البرامج الأكاديمية للجامعة 3 - 4 فبراير 2009 .
7. التقييم الذاتي للبرامج وضمان جودتها 23 - 25 فبراير 2009.
8. واقع ضمان الجودة للبرامج الأكاديمية في جامعة عدن ومتطلبات تطويره 22 – 23 يونيو 2009.
9. بناء برنامج أكاديمي بمعايير عالمية بالتعاون مع المركز الثقافي البريطاني 7- 8/نوفمبر 2009م .
10. تقويم البرامج الأكاديمية 9- 10/نوفمبر 2009م.
11. التقويم الدوري للبرامج الأكاديمية، فريق ضمان الجودة بالجامعة 8- 10/فبراير 2010م.
12. اللقاء التشاوري حول التقويم الدوري للبرامج الأكاديمية 13 ابريل 2010.
13. التقويم الدوري للبرامج الأكاديمية 1- 2 يونيو 2010
14. التقويم الدوري للبرامج الأكاديمية 9- 10 يونيو 2010
15. التقويم الدوري للبرامج الأكاديمية 14- 15 يونيو 2010
16. التقويم الدوري للبرامج الأكاديمية 22- 23 يونيو 2010

ثالثا - ورش عمل تقنية المعلومات :

1. أساسيات ويندوز والانترنت 00 - 17 /7/ 1999م
2. أساسيات ويندوز والانترنت 5 /7 - 11 /8/ 2003
3. أساسيات ويندوز والانترنت 1- 29/9/ 2003
4. تنظيم 15 ورشة عمل في استخدام الباوربوينت في التدريس مدة كل منها 3 أيام بمعدل 4 ساعات يوميا خلال الأعوام 2010/2008

الألقاب العلمية لأعضاء هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة:

يوضح الجدول رقم (د) التوزيع بحسب الألقاب العلمية لأعضاء هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة، ويعكس بوضوح ما حدث من تطور عددي ونوعي في قوام الهيئتين على حد سواء خلال نفس الفترات الزمنية موضع القياس والتحليل، كما يبين بجلاء ووضوح ما حظيت به جامعة عدن من رعاية واهتمام منذ بدء تحقيق الوحدة المباركة. ولا غرْو في ذلك، فالرعاية والاهتمام شمل فيما شمل كل مجالات النشاط وعناصر المدخلات المختلفة بما فيها هذا العنصر الذي يمثل حجر الزاوية وعليه تتوقف ديناميكية العمل الجامعي ومسار تطوره المستقبلي.

جدول رقم (د) التوزيع بحسب الألقاب العلمية للأعوام 1991/90- 2010/09م

اللقب / العام الدراسي	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	مدرس	معيد	إجمالي
1991/1990	23	53	288	216	111	691
1996/1995	32	54	393	196	166	841
2001/2000	54	83	483	185	347	1152
2006/2005	52	175	614	276	375	1492
2007/2006	47	196	591	286	358	1478
2008/2007	58	231	560	362	307	1518
2009/2008	71	237	586	419	435	1748
2010/2009	81	231	601	451	551	1915
التوزيع النسبي (للعام الأخير فقط)	٪4.2	٪12	٪31.4	٪23.6	٪28.8	٪100
متوسط معدل النمو السنوي (خلال الفترة بأكملها)	٪6.9	٪8.1	٪3.9	٪4	٪8.8	٪5.5

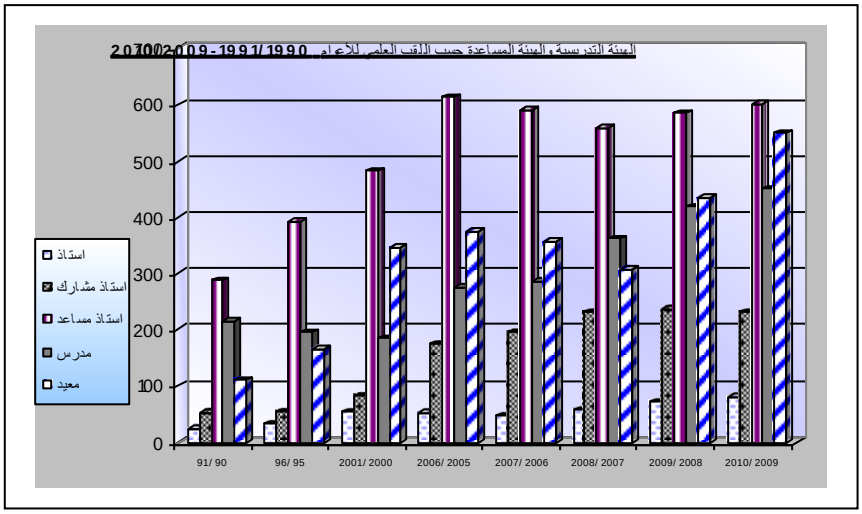

وتمدنا التوزيعات النسبية للبيانات المدرجة في الصف الأخير من نفس الجدول المشار إليه رقم (د) بمتوسط معدل النمو السنوي لكل لقب علمي على حده، ومنها يتضح بأن لقب المعيد يحظى بأعلى متوسط لمعدل النمو السنوي (8.8٪)، يليه في الترتيب لقب الأستاذ المشارك (8.1٪) ثمّ الأستاذ والمدرس اللذان حظيا بنسبة (6.9٪) و(4٪) لكلٍ على التوالي، يليهما لقب الأستاذ المساعد الذي حظي بأدنى معدل (3.9٪). وكل تلك المتوسطات لها دلالاتها وبخاصة عندما يرتبط الأمر بالنمو السنوي لإعداد المنتقلين تدريجياً من الألقاب العلمية الدنيا إلى العليا (الأستاذ المشارك والأستاذ) على امتداد فترات زمنية محددة، وهي تعكس بطبيعتها – من جانب آخر – مدى نجاح برامج التأهيل والبحث العلمي لنيل الدرجات العلمية العليا والسير قدماً نحو استيفاء متطلبات/ شروط الانتقال أو الترقي الأكاديمي بعد انقضاء الفترات الزمنية المقررة (يُلاحظ هنا أن فئة المعيدين تحظى بالترتيب الأول من حيث متوسط معدل النمو السنوي بالمقارنة مع الفئات الأخرى. ولا غرابة في ذلك، وإن كان لافتاً للنظر ، لأن جامعة عدن قد دَرَجتْ، وبخاصة مع مطلع العام الجامعي 1992/91م، على إعداد هؤلاء – إعداداً جيداً بعد أن يتم اختيارهم بعناية ضمن الهيئة المعاونة – لمواصلة البحث والتقدم فيه لنيل درجة الماجستير فالدكتوراه استمراراً للنهج الذي سارت عليه الجامعة منذ البدء و بالذات من حيث التهيئة أو التكوين والإعداد الجيدين لحاجات ومتطلبات النهوض بنشاطها الأكاديمي (بشقية التعليمي والبحثي) مستفيدة في ذلك من التسهيلات والحوافز البحثية والاعتمادات التي ترصدها الدولة سنوياً – بدءً من العام الأول لتحقيق الوحدة المباركة وعلى نحو غير مسبوق من قبل – سداً لاحتياجاتها من الكادر التدريسي المعاون وباتجاهات تخدم التنفيذ الفعّال لبرامج الدراسات العليا في الداخل والخارج على حد سواء).

والجدول التالي (هـ) يمُدنا ببيانات تفصيلية للإجمال الذي تضمنه الجدول السابق حول هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة بحسب الألقاب والكليات للعام الأخير (2010/2009).

جدول (هـ) توزيع هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة في العام 2010/2009م بحسب الكليات والألقاب العلمية

م	الكلية	أستاذ		أ. مشارك		أ. مساعد		مدرس		معيد		إجمالي		
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	المجموع
أ	كليات التربية													
1	التربية/ عدن	16	2	29	3	75	22	22	18	16	16	158	61	219
2	التربية/ زنجبار	2	0	5	0	33	5	29	13	27	9	96	27	123
3	التربية/ صبر	2	0	14	3	30	6	19	13	26	13	91	35	126
4	التربية/ شبوة	0	0	1	0	31	0	26	1	48	3	106	4	110
5	التربية/ يافع	0	0	2	0	4	0	20	1	32	1	58	2	60
6	التربية/ الضالع	0	0	1	0	11	0	23	0	26	2	61	2	63
7	التربية/ ردفان	0	0	2	0	4	2	16	3	43	3	65	8	73
8	التربية/ لودر	0	0	1	0	4	0	27	0	29	1	61	1	62
9	التربية/ طور	0	0	0	0	9	0	23	1	34	0	66	1	67

م	الكليـة	أستاذ		أ. مشارك		أ. مساعد		مدرس		معيد		إجمالي		
		ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	المجموع
	الباحة													
10	معهد اللغات	0	0	0	0	1	0	2	6	4	7	7	13	20
	المجموع	20	2	55	6	202	35	207	56	285	55	769	154	923
II	كليات الدراسات الإنسانية والاجتماعية													
1	الاقتصاد	4	1	14	3	17	4	3	2	7	1	45	11	56
2	العلوم الإدارية	6	0	18	0	27	8	24	10	11	5	86	23	109
3	الحقوق	4	0	10	0	36	7	28	8	7	3	85	18	103
4	الآداب	7	1	21	3	45	13	11	10	14	13	98	40	138
	المجموع	21	2	63	6	125	32	66	30	39	22	314	92	406
III	كليات العلوم الطبيعية والتطبيقية													
1	ناصر للعلوم الزراعية	14	2	19	5	10	2	4	0	4	1	51	10	61
2	الطب والعلوم الصحية	7	1	25	3	90	30	20	31	22	17	164	82	246
3	طب الأسنان	1	2	2	5	4	1	0	1	8	11	15	20	35
4	الصيدلـة	0	0	7	2	5	3	1	1	11	8	24	14	38
5	الهندسة	9	0	33	0	46	4	13	6	22	10	123	20	143
6	النفط والمعادن	0	0	0	0	11	0	14	0	29	0	54	0	54
7	مركز الحاسب الآلي	0	0	0	0	0	1	0	1	5	2	5	4	9
	المجموع	31	5	86	15	166	41	52	40	101	49	436	150	586
	الإجمالي	72	9	204	27	493	108	325	126	425	126	1519	396	1915

من تحليل التوزيع لبيانات هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة بحسب الألقاب العلمية والكليات للعام الجامعي 2010/2009 المدرجة في إطار الجدول أعلاه يتبيّن لنا ما يلي من أمور:

1- الأساتذة: بلغ عددهم في الجامعة (81) أستاذاً، يتوزعون على الكليات التالية بحسب الأهمية: في كلية التربية/ عدن (18) أستاذ وأستاذين في كل فرع من فرعيها في زنجبار وصبر، وفي كليات العلوم الطبيعية والتطبيقية (36) أستاذ، وفي كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية (23) أستاذ، ويصل الوزن النسبي لمجموع الأساتذة (4.2٪) فقط من إجمالي قوام هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة في الجامعة.

2- الأساتذة المشاركون: بلغ عددهم في الجامعة (231) أستاذ مشارك ويشكلون (12٪) من الإجمالي، ويتوزعون على كليات الجامعة كالآتي:

- في كليات العلوم الطبيعية والتطبيقية (101) أستاذ مشارك، وتحتل كلية الهندسة المرتبة الأولى بعدد (33) أستاذ مشارك تليها وبنفس الترتيب كلية الطب والعلوم الصحية وكلية ناصر للعلوم الزراعية وبواقع (28) و (24) أستاذ مشارك في كل منهما على التوالي.
- ويصل العدد في كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية إلى (69) أستاذ مشارك، منهم:(24) في كلية الآداب و(18) في كلية العلوم الإدارية، (17) في الاقتصاد، ويصل العدد إلى (10) في كلية الحقوق.
- في كليات التربية يصل العدد إلى (61) أستاذ مشارك، (32) منهم يعملون في كلية التربية/عدن و(17) في كلية التربية/ صبر والباقي موزعون على كليات التربية في كل من شبوة، زنجبار، يافع والضالع وغيرها بإعداد ضئيلة تتراوح ما بين 1- 2 فقط.

3- الأساتذة المساعدون: ويمثلون أكبر فئة في الجامعة بعدد يصل إلى (601) أو بما يعادل (31.4٪) تقريباً من إجمالي هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة في الجامعة. ويظهر من توزيعهم على الكليات الآتي:

- في كليات العلوم التطبيقية والطبيعية يصل العدد إلى (207) أستاذ مساعد بما يعادل (34.5٪) من الأساتذة المساعدين.
- في كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية يصل العدد إلى (157) أستاذ مساعد، يمثلون (26.1٪) من الأساتذة المساعدين .
- في كليات التربية (237) أستاذ مساعد، يشكلون (39.4٪) من الأساتذة المساعدين. وتستقطب كلية التربية/ عدن وحدها ما يعادل (41٪) منهم تليها كلية التربية/ زنجبار(16.0٪)، وكلية التربية/ صبر (15.2٪)، وكلية التربية/ شبوة وتتوزع النسبة المتممة الباقية (34.7٪) على كليات التربية الأخرى.

4- المدرسون: يصل عددهم في الجامعة إلى (451) مدرس، ويشكلون (23.6٪) من إجمالي هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة في الجامعة. ويتوزعون على الكليات كالآتي:

- كليات التربية: عددهم (263) مدرس بما نسبته (58.3٪) من المدرسين في الجامعة.
- كليات العلوم التطبيقية والطبيعية: عددهم (92) مدرس بما يعادل (20.4٪) من إجمالي المدرسين.
- كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية:عددهم (96) مدرس وبما يعادل (21.3٪) من المدرسين في الجامعة.

5- المعيدون: يشكلون كما ذكرنا من قبل ثاني أكبر فئة في الجامعة بعد الأساتذة المساعدين، حيث بلغ عددهم (551) معيد بنسبة قدرها (28.8٪) من إجمالي قوام هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة، وتتحدد توزيعاتهم على الكليات كالآتي:

- كليات التربية بعدد (340) معيد بنسبة (62.0٪) من المعيدين في الجامعة .
- كليات العلوم الطبيعية والتطبيقية بعدد (150) معيد وبنسبة (27.0٪) .
- كليات العلوم الإنسانية والاجتماعية بعدد (61) معيد وبنسبة (11.0٪).

4.2 : مصادر التعلم المادية :

فضلا عن الاهتمام بعضو هيئة التدريس باعتباره أهم مصادر التعلم، والعمل على تطوير فاعلية طرق التعليم والتعلم والتقييم، حرصت جامعة عدن أيضا على الاهتمام بمصادر التعلم الأخرى كتطوير المكتبات الجامعية وتطوير تقنيات التعليم والقاعدة التقنية والمادية للجامعة.

1.4.2 المكتبات:

تُعدُّ المكتبات من أهم مكونات الحياة الأكاديمية في الجامعات والمؤسسات العلمية.

وتمتلك جامعة عدن مكتبة مركزية ومكتبة في كل كلية ومركز علمي وتدار المكتبات والخدمة المكتبية من قبل الإدارة العامة للمكتبات والنشر على مستوى الجامعة وإدارة المكتبات في كل كلية.

لقد كانت ولا زالت مهمة تطوير مكتبات الجامعة والكليات وقاعاتها والخدمة المكتبية من المهام الصعبة والجسيمة في جامعة عدن. ولكن بدعم القيادة السياسية والحكومة واهتمام رئاسة الجامعة بشئون المكتبات تم إنجاز الكثير من أعمالٍ التطوير للمكتبات والخدمة المكتبية وخاصة منذ نهاية عام 1994م ولا تزال عملية التطوير جارية، وحتماً سوفٍ تستمر في المستقبل، وذلك لأنها تأخذ الطابع الاستمراري من خلال رصد الاعتماد أو الاستثمارات اللازمة سنوياً في إطار الخطط الخمسية المتعاقبة.

ويوضح الجدول التالي إحصائية بعدد الكتب في الإدارة العامة للمكتبات ومكتبات الكليات للأعوام من 1995 حتى 2009.

جدول رقم () عدد الكتب في الإدارة العامة للمكتبات ومكتبات الكليات للأعوام من 1995م حتى 2009م

الرقم	المكتبة	عدد عناوين المراجع والكتب من عام 1995 حتى نهاية 1999		عدد عناوين المراجع والكتب من عام 2000 حتى نهاية 2009		الإجمالي العام	
		عدد العناوين	عدد النسخ	عدد العناوين	عدد النسخ	عدد العناوين	عدد النسخ
1	المركزية	4372	7017	12051	19805	16423	26822
2	التربية/ عدن	-	49030	4754	9739	4754	58769
3	ناصر للعلوم الزراعية	4800	13230	336	675	5136	13905
4	الاقتصاد	-	22000	1192	3686	1192	25686
5	الطب	3211	16053	647	1880	3858	17933
6	الهندسة	2217	15784	804	1484	3021	17268
7	الحقوق	849	8171	1742	3764	2591	11935
8	التربية/زنجبار	1666	8331	3352	5337	5018	13668

الرقم	المكتبة	عدد عناوين المراجع والكتب من عام 1995 حتى نهاية 1999		عدد عناوين المراجع والكتب من عام 2000 حتى نهاية 2009		الإجمالي العام	
		عدد العناوين	عدد النسخ	عدد العناوين	عدد النسخ	عدد العناوين	عدد النسخ
9	التربية/ صبر	7270	11063	2390	4746	9660	15809
10	الآداب	6339	11724	2737	5803	9076	17527
11	التربية/ شبوة	-	8000	1199	4860	1199	12860
12	النفط والمعادن	-	3000	839	1465	839	4465
13	التربية/ يافع	-	1000	1305	2669	1305	3669
14	التربية/ ردفان	-	1000	2742	4727	2742	5727
15	التربية/ الضالع	-	900	2450	4756	2450	5656
16	التربية/ لودر	-	200	2196	4000	2196	4200
17	العلوم الإدارية	-	-	1302	3195	1302	3195
18	التربية/ طور الباحة	-	-	1803	3238	1803	3238

2.4.2 دار جامعة عدن للطباعة والنشر:

سعت جامعة عدن منذ إنشائها إلى جعل الكتاب الجامعي والمرجعي متوفراً لجميع الطلبة في كافة التخصصات. ولذا فقد عملت قيادة جامعة عدن في نهاية الثمانينات على إنشاء مطبعة متواضعة لطباعة متطلبات الجامعة من كتب ودوريات. وكانت البداية متواضعة ومتعثرة ولم تكن هناك هيكلية واضحة للمطبعة، بل كانت المطبعة في ذلك الوقت جزءا من الإدارة العامة للإعلام والمطبوعات. أما التجهيزات الأساسية فقد كانت بسيطة وتم تركيبها في مبنى لم يبن أصلاً لمطبعة وإنما كان أحد مباني كلية الاقتصاد. وعلى الرغم من الصعوبات التي رافقت المرحلة الأولى من تأسيس المطبعة بذلت قيادة المطبعة جهودا كبيرة لتشغيلها لطباعة بعض المطبوعات الجامعية.

وفي النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي. اتخذت قيادة الجامعة قرارات تنظيمية لخلق بيئة مناسبة لتطوير مطبعة الجامعة وتحويلها إلى دار نشر وطباعة جامعية متخصصة. وتعد دار جامعة عدن للطباعة والنشر أول دار نشر جامعية على مستوى الوطن اليمني.

وإلى جانب طباعة الكتب الجامعية والنشرات والمجلات العلمية المتخصصة تقوم دار جامعة عدن للطباعة والنشر بطباعة ونشر كتب ومطبوعات ونشرات لباحثين وكتاب من خارج جامعة عدن، وكذا لصالح مؤسسات المجتمع المدني.

وتوضح الرسوم والجداول الآتية نمو إنتاجية دار جامعة عدن خلال الأعوام 2001- 2009م

جدول رقم (1) إنتاج الدار من المطبوعات في السنوات 2001- 2009م

العام	كتاب عام	كتاب جامعي ومرجعي	مجلة	كتاب ندوة	إجمالي العناوين المطبوعة
2001	33	15	15	10	73
2002	25	34	24	2	85
2003	47	32	30	8	117
2004	40	26	25	4	95
2005	28	17	17	2	64
2006	37	17	20	3	77
2007	33	14	23	6	76
2008	20	13	21	8	62
2009	14	10	20	3	47

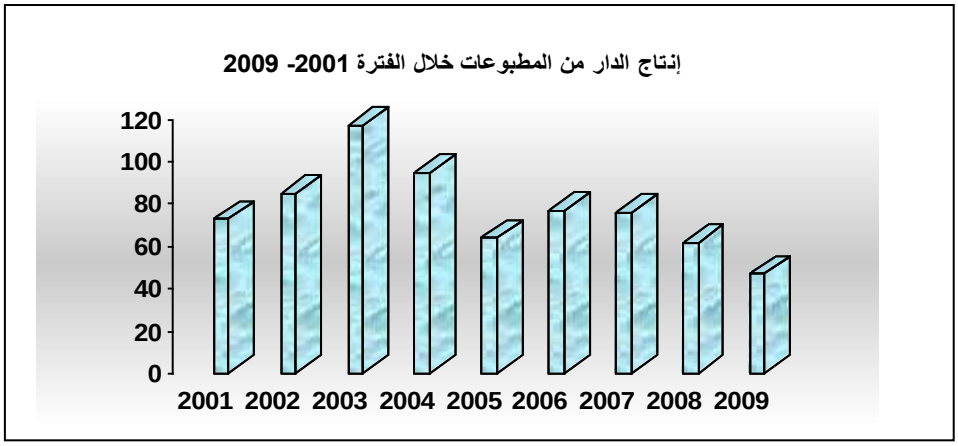

3.4.2 المختبرات وتقنيات المعلومات:

المختبرات:

وفضلا عن الاهتمام بالكتاب والمكتبة عملت جامعة عدن أيضا على إحداث نقلة نوعية كبيرة في بنيتها التحتية من خلال تطوير المختبرات والورش العلمية ومختبرات الكمبيوتر وتقنية المعلومات، وتوفير التجهيزات المتنوعة والتقنيات الحديثة في القاعات الدراسية، بما يحقق تطوير نوعية التعليم والتعلم وتطوير فاعلية مخرجاتها في البرامج كافة. وتعمل الجامعة حاليا لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من الإمكانات والتسهيلات المادية التي من المتوقع أن يوفرها مشروع البنيّة الأساسية لمنظومة الربط الشبكي للحاسب الآلي بين وحدات الجامعة المختلفة وبين هذه الأخيرة مع غيرها من الجامعات اليمنية وغير اليمنية، وهذه جميعها من العوامل الأساسية المساعدة في تحقيق التطوير النوعي للبرامج الأكاديمية.

ومن أهم ما تحقق في مجال تطوير المختبرات وتقنية المعلومات يمكن ذكر الآتي:

1. تأسيس مختبري حاسوب لأعضاء هيئة التدريس في مركز التطوير الأكاديمي لتدريب أعضاء هيئة التدريس على استخدام تكنولوجيا المعلومات في التدريس، وتوفير خدمة الانترنت المجانية لأعضاء هيئة التدريس بهدف مساعدتهم في البحث عن المعرفة وتطوير نموهم المهني. وتعمل الجامعة حاليا على استحداث مختبر حاسوب لأعضاء هيئة التدريس في كل كلية.
2. تزويد الكيات بأجهزة الكمبيوتر وأجهزة العرض المختلفة كالداتا شو وأجهزة العرض الأخرى.

3. إسهام مركز العلوم والتكنولوجيا بفاعلية في المتابعة والتنسيق لإنشاء الأكاديمية اليمنية لتكنولوجيا المعلومات بجامعة عدن.

4. تنفيذ المرحلة الأولى من شبكة جامعة عدن بالتعاون مع جمهورية الصين الصديقة ومن خلال إكمال الأعمال الإنشائية للربط الشبكي لنقاط المعلومات في كليات الجامعة داخل الحرم الجامعي وتوريد الأجهزة و التركيب والتسليم النهائي للأعمال النهائية

5. تنفيذ المرحلة الثانية من شبكة جامعة عدن بالتعاون مع المؤسسة العامة للاتصالات والتي تمثلت في تحقيق الآتي:

- أكمال أعمال التصميم للربط الشبكي بين كل وحدات وكليات الجامعة خارج الحرم الجامعي.
- إيجاد ميزانية التركيب الشبكي
- البدء بالأعمال الإنشائية والتركيب

6. التوسع في إنشاء المعامل والمختبرات وتوفير احتياجاتها من الأجهزة والمعدات،

7. حصر احتياجات الكليات وأقسامها العلمية من أجهزة العرض الرقمية وملحقاتها المستخدمة في قاعات الدراسة والأنشطة العلمية الأخرى، وإعداد وثائقها (جداول المواصفات والكميات).

8. استكمال تسليم شحنة الأجهزة والمعدات والمواد المختبرية لمختبرات الأحياء والكيمياء في كليات الطب والتربية عدن وكليات التربية في المحافظات.

5.2 : المباني وقاعات الدراسة :

وفضلا عن الدور المهم لعضو هيئة التدريس، ونوعية المناهج واستراتيجيات التدريس وتقويم التعلم، يلعب المبنى الجامعي وقاعات الدراسة خصوصا دورا مهما أيضا في تطوير فاعلية التعليم والتعلم، وخصوصا ما يتعلق بتهيئة الظروف المثلى للاستخدام المتنوع لاستراتجيات وطرق التدريس، وزيادة فاعليتها في تحقيق مخرجات التعلم المقصودة.

ويمكن القول بأن جامعة عدن بمؤسساتها التعليمية المختلفة قد مارست مهامها الأكاديمية منذ تأسيسها في عام 1975م في مبان غير ملائمة ولا تنطبق عليها مواصفات المبنى المدرسي،إما لِقِدَمها أو لكونها قد خصصت في الأصل لأغراض أخرى، باستثناء مبنى كلية الطب التي بدأت كغيرها ولكن ما لبثت أن تطورت نوعاً ما في أداء رسالتها مع مطلع العام الأكاديمي 84 / 1985م بعد تشييد المباني المناسبة لها.

وحدث تطور نوعي كبير في المباني الجامعية بعد تحقيق الوحدة المباركة في مايو 1990م، وتهيأت بنتيجتها ظروف أفضل لتطوير فاعلية العملية التعليمية في برامج الجامعة المختلفة. ومن ابرز ملامح هذا التطور هو التوسع في مبانيها وإعادة بناء أو ترميم بعض مبانيها القديمة والشروع في بناء المدينة الجامعية الجديدة في مدينة الشعب.

ومن أبرز ملامح النمو العمراني لجامعة عدن في السنوات الأخيرة يمكن ذكر الآتي:

- إعادة ترميم وبناء مباني كلية التربية صبر التي تحطمت أجزاء كبيرة منها أثناء الحرب، إضافة إلى بناء مباني جديدة لها.
- بناء أربعة مختبرات وقاعات دراسية لكلية الزراعة.
- منح الرئيس علي عبد الله صالح جامعة عدن قطعة أرض بمساحة (400 هكتار) لبناء المدينة الجامعية الجديدة.
- بناء قاعة المحاضرات العامة والمبنى التعليمي لطب الأسنان.
- بناء ملحق إضافي لكلية الاقتصاد والإدارة (العلوم الإدارية حالياً بعد أن تم تجزئة النشاط الأكاديمي إلى كليتين مستقلتين بذاتهما).
- الشروع في بناء المرحلة الأولى من مشروع المدينة الجامعية الجديدة وإنجاز جزء من أعمال هذه المرحلة ومنها:
  - بناء كلية الحقوق عام 1997م وهي من أكبر الصروح العمرانية في م/ عدن.
  - بناء كلية الهندسة عام 2009م كثاني كلية يتم إنشاؤها في الحرم الجامعي.

- مباني جديدة لكليتي الصيدلة والأسنان عام 2009م
- بناء مباني إضافية لكليات التربية
- مباني جديدة لكلية العلوم الإدارية
- بناء أربعة مباني للسكن الطلابي ومبنى للأنشطة الطلابية عام 1998م.
- بناء منشآت للأنشطة الرياضية والثقافية
- بناء دار للضيافة ضمن مشروع السكن الطلابي عام 1998م .
- بدء الأعمال الإنشائية لمبنى كلية الهندسة منتصف العام 2006م كثاني كلية سيتم إنشاؤها في الحرم الجامعي.
- الانتهاء من إعداد تصاميم كلية العلوم التي من المتوقع أن يتم أنشاؤها مع المشروعات الجديدة الأخرى- في الأعوام الأولى من الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الشاملة (2006- 2010).
- الشروع في تنفيذ المرحلة الثالثة من مشروع شبكة خدمات الحرم الجامعي الجديد. (كهرباء، مياه وصرف صحي).
- بناء مباني جديدة لكلية التربية عدن وترميم المباني السابقة بتمويل خارجي وحكومي.

6.2 الخدمات والرعاية الطلابية :

1.6.2 السكن الجامعي:

من المهام الرئيسية لنيابة شؤون الطلاب توفير السكن اللائق والملائم للطلاب بالتنسيق مع الجهات المسؤولة في الجامعة ومتابعة توفير الاحتياجات من لوازم وأثاث وصيانة وتتوزع مباني السكن الطلابي في مواقع قريبة من كليات الجامعة وقد قامت الجامعة بترميم الكثير منها وعلى وجه الخصوص مبنى السكن الطلابي في خورمكسر ومبنى السكن الطلابي في مدينة الشعب والمساكن الطلابية التابعة لبعض الكليات في المحافظات مثل كلية الزراعة والتربية – زنجبار وكلية النفط والمعادن بالإضافة إلى بناء المجمع السكني المتكامل في المدينة الجامعية الجديدة بمدينة الشعب والمجهز بالأثاث وكل وسائل الإقامة المريحة للطالب .

2.6.2 الرعاية الصحية:

توفر الجامعة خدمات الرعاية الصحية لطلابها عن طريق مركز الرعاية الصحية الأولية الواقع في مبنى ما كان يسمى بالمجمع الصحي في خور مكسر الذي يقدم الخدمات العلاجية بالمجان لجميع الطلاب.

تم افتتاح مركز الرعاية الصحية الأولية في جامعة عدن في مطلع العام 2000م بهدف تقديم الخدمات الطبية التشخيصية والعلاجية لطلبة الجامعة وأعضاء الهيئة التدريسية والتدريسية المساعدة وموظفي الجامعة وعائلاتهم ، والمساهمة في تقديم خدمات طبية لأفراد المجتمع. كما يساهم المركز ومن خلال لجان طبية متخصصة بمعاينة الحالات المرضية للطلبة خلال فترات القبول والامتحانات الفصلية.

يعمل بالمركز (36) طبيب عام وموظف بالإضافة إلى (12) طبيب أخصائي في مختلف التخصصات. ويقدم المركز خدماته يوميا من خلال نوبتي عمل صباحية ومسائية باستثناء يوم الجمعة.

3.6.2 الرعاية الاجتماعية:

تقدم نيابة شؤون الطلاب مساعدات مالية شهرية لعدد من الطلاب الفقراء . وتوجد مشاريع لزيادة عدد المستفيدين من المساعدات المالية إضافة إلى دعم أسعار المأكولات والمشروبات بعد تحديد أسعارها مع متعهدي ومستأجري المقاصف الطلابية ومحلات الاستنساخ والتصوير داخل الكليات والسكن الجامعي وتسعى إلى تأسيس صندوق لإقراض الطالب للمساهمة في تمويل جزء من كلفة دراسته الجامعية .

4.6.2 المجالس الطلابية والجمعيات العلمية:

ترعى نيابة شؤون الطلاب المجالس الطلابية في الكليات وتقدم لها مساعدات مالية منتظمة وتلتقي بقيادات المجالس الطلابية وبشكل مستمر لمعالجة بعض المشاكل الدراسية والاجتماعية للطلاب. كما تقدم الدعم والرعاية للجمعيات العلمية التي تقوم بالأنشطة العلمية والثقافية والفنية والزيارات الميدانية العلمية والترفيهية.

5.6.2 الأنشطة الطلابية:

تقوم نيابة شؤون الطلاب بالإعداد للأنشطة الطلابية الثقافية والفنية والاجتماعية والرياضية والمشاركة في الاحتفالات والمناسبات الوطنية والدينية من خلال:

- تنظيم أسبوع الطالب الجامعي سنوياً والذي يتضمن أنشطة ثقافية ورياضية وعلمية وفنية متنوعة يشارك فيها طلاب كليات الجامعة ويختتم هذا الأسبوع بتوزيع الجوائز والشهادات على الكليات والطلاب الفائزين في مختلف الأنشطة الثقافية للأسبوع.
- تنظيم الأنشطة الرياضية كإقامة المباريات الرياضية وإعداد الفرق والمشاركة في بطولات الجامعات اليمنية .
- إسهام الجامعة في إيفاد مجموعة من الطلاب إلى الخارج ضمن برامج تبادل التدريب الصيفي للطلاب بين الجامعات العربية وتحت إشراف المجلس العربي لتدريب الطلاب وفي ذات الوقت تستقبل جامعة عدن مجموعة من الطلاب العرب لأغراض التدريب الصيفي.

7.2 : سياسة وإجراءات ضمان الجودة للبرامج الأكاديمية :

1.7.2 اللوائح والنظم:

يأتي في مقدمة المهام الملحة لتطوير النوعية الأكاديمية لبرامج الجامعة العمل على التطوير المستمر لكفاءة التعليم والتعلم والبحث العلمي، وتحسين البيئة التعليمية وضمان جودة برامجها من خلال وضع السياسات المتعلقة بتقويم الأداء الأكاديمي، وتطوير جودة التعليم وكفاءة الأنشطة الأكاديمية والإدارية في كليات الجامعة، تنمية القدرات المهنية لأعضاء هيئة التدريس، تنمية المهارات الإدارية للقيادات الأكاديمية بالجامعة، فضلا عن نشر ثقافة التطوير والتقويم وضمان الجودة في التعليم الجامعي بصورة عامة.

وتكمن أهمية قيام المؤسسات التعليمية بالعمل على تحديد سياسات واضحة ومعلنة عن طبيعة الإجراءات التي تتبعها لضمان جودة برامجها الأكاديمية في تعريف المؤسسة التعليمية ذاتها بالمدى الذي بلغته في تحقيق أهدافها، وكذا موقع ومكانة برامجها مقارنة بما يجري في الجامعات من حولها، فضلا عن التعرف على موقف ومستوى رضا المستفيدين وأصحاب المصلحة من هذه البرامج. ولذلك يتطلب ضمان الجودة أن تمتلك المؤسسة التعليمية سياسات وإجراءات تضمن من خلالها توطيد ثقتها ببرامجها من ناحية، وتعزيز ثقة أصحاب المصلحة من أن مدخلات برامجها، والعمليات المصاحبة لها ونتائجها تحقق توقعاتهم بالحد المقبول من المتطلبات من ناحية أخرى.

ورغم حداثة مفهوم ضمان الجودة نسبيا في التعليم العالي، وعدم وجود نظام وإدارة في الماضي القريب في جامعة عدن يعنى بشؤون ضمان الجودة وإدارتها، امتلكت الجامعة رؤية واضحة وحرصت منذ تأسيسها على تطوير النوعية العلمية لبرامجها المختلفة. وقد كان لانعقاد المؤتمر الأول للتعليم العالي في ابريل 1981م نقطة البداية في مسعاها لتحقيق ذلك، من خلال تطوير مجموعة كبيرة من اللوائح والنظم المساعدة في تنظيم مختلف جوانب الحياة الجامعية. وتراكم تدريجيا نتيجة للعمل بهذه اللوائح والنظم خبرات أكاديمية وإدارية لدى قيادات الجامعة المتعاقبة في المستويات الإدارية والأكاديمية المختلفة. وتعمل الجامعة باستمرار على مراجعة هذه اللوائح وتطويرها للاستجابة لمتطلبات تحقيق الجودة والتميز.

ومن هذه اللوائح والنظم يمكن ذكر الأتي:

1. لائحة النظام الدراسي لنيل الشهادة الجامعية الأولى.
2. لائحة تطوير المناهج.
3. لائحة تنظيم الامتحانات في جامعة عدن.
4. اللائحة التنظيمية للمشاركات في المؤتمرات والندوات العلمية الخارجية.
5. لائحة التفرغ العلمي.
6. لائحة التعيين و الترقية الأكاديمية بجامعة عدن.
7. لائحة الدراسات العليا والبحث العلمي لعام 1996م وتم تحديثها في العامين 1998م و2009م
8. لائحة الانتساب للدراسة الجامعية الأولى في جامعة عدن.
9. لائحة الانتساب الموجه للدراسات العليا.

10. لائحة المجلات العلمية المحكمة لجامعة عدن.
11. اللائحة التأديبية للطلاب في كليات جامعة عدن.
12. لائحة قواعد الانتخابات عمداء الكليات والمعاهد ومدراء المراكز ونوابهم
13. لائحة المجلات العلمية المحكمة لجامعة عدن
14. لائحة جائزة جامعة عدن لتشجيع البحث العلمي.

2.7.2 تأسيس مركز التطوير الأكاديمي:

من أجل تحقيق رؤية الجامعة ورسالتها وأهدافها في تطوير فاعلية برامجها الأكاديمية وتنفيذا للبرنامج الانتخابي لفخامة الرئيس حفظه الله أنشأة الجامعة مركز التطوير الأكاديمي بموجب قرار رئيس الجامعة رقم (277) لعام 2009، بتاريخ 2009/4/19 الموافق 23 ربيع ثاني 1430 هـ، من أجل تحقيق الأهداف الآتية:

1. اقتراح السياسة العامة لتقويم الأداء وضمان جودة التعليم في كليات الجامعة
2. وضع النظم وبناء المعايير لتقويم جودة التعليم وكفاءة الأنشطة الأكاديمية والإدارية في كليات الجامعة
3. تدريب أعضاء هيئة التدريس على بناء المناهج وتطويرها
4. تنمية القدرات المهنية لأعضاء هيئة التدريس
5. تنمية المهارات الإدارية للقيادات الأكاديمية بالجامعة
6. نشر ثقافة التطوير وضمان الجودة في التعليم الجامعي

وعلى الرغم من حداثة تأسيسه، عمل مركز التطوير الأكاديمي بالاستفادة من الخبرات المتراكمة لجامعة عدن على تنفيذ عدد من المهام خلال عام 2009 / 2010 رغم الشح في الإمكانيات .

ويعمل الجهاز الأكاديمي في الجامعة على وضع الخطط التفصيلية لتنفيذ إستراتيجية تنمية القدرات لجامعة عدن وتحقيق عدد من المهام المتصلة بتطوير فاعلية برامجها وتحقيق جودتها، من خلال تعزيز فاعلية مركز التطوير الأكاديمي كوحدة لتقويم البرامج وضبط جودتها، وتأمين متطلبات تنفيذه لهذه المهام.

3.7.2 نظام تقويم أداء عضو هيئة التدريس

من الخطوة الأساسية والمهمة التي أقدمت عليها جامعة عدن للارتقاء بالنوعية الأكاديمية لبرامجها وضمان جودتها، تطوير نظام لتقويم أداء عضو هيئة التدريس ومساعديهم، وإعداد الاستمارات الخاصة به. ونظمت الجامعة ورشة عمل شارك فيها عمداء الكليات ونوابهم ورؤساء الأقسام العلمية خلال الفترة 3 - 4 فبراير 2009، تم فيها مناقشة مشروع نظام تقويم أداء عضو هيئة التدريس في جامعة عدن.

وناقش مجلس الجامعة اللائحة في دورته لشهر ابريل 2010 وأقرها، وأصدر رئيس الجامعة قرار رقم (736) لعام 2010 ألزم الكليات بتطبيقها بدء من العام الأكاديمي 2010/2011.

ويتوقع بدء العمل به في العام الدراسي 2010/2011م.

4.7.2 تقويم البرامج الأكاديمية:

تلعب التشريعات المختلفة واللوائح المنظمة وتوفير المتطلبات الضرورية دورا مهما وأساسيا في تطوير نوعية البرامج في مؤسسات التعليم العالي، على أن تحقيق ذلك يكون قاصرا إذا لم تحدد هذه المؤسسات الآليات والوسائل لتجميع الأدلة والحصول على التغذية الراجعة المنتظمة من أصحاب المصلحة عن نوعية برامجها، وتحديد السبل الكفيلة بتقويم برامجها ومراجعتها دوريا، وأن تلزم نفسها صراحة بثقافة الجودة، وتعميمها على كافة منتسبيها.

ويعد التقويم الدوري للبرامج ومراجعتها من الأمور المهمة ونقطة انطلاق أساسية للمؤسسة التعليمية، تتعرف من خلاله على جوانب الإيجاب والسلب في برامجها، واستخلاص النتائج المتعلقة بالتطوير ومن أجل ضمان الجودة لهذه البرامج.

ولم تكن هذه المسألة غائبة عن جامعة عدن خلال السنوات الماضية وكانت تعمل بين الحين والآخر على تقويم برامجها، إلا أن ذلك التقويم قد اقتصر في أحوال كثيرة على تقويم المناهج بمفهومها الضيق (محتوى البرامج، أو المساقات الدراسية) ولم يشمل المكونات الأخرى للبرنامج الدراسي. فضلا عن ذلك فإن إجراءات التقويم لا تتم وفقا لمنهجية علمية واضحة، من حيث تنويع مصادر المعلومات والحصول على التغذية الراجعة عن طبيعة وفاعلية

برامجها من الجهات ذات العلاقة المستفيدين من هذه البرامج، وإلى أي مدى تحققت توقعاتهم منها. ويترجم التقويم في الغالب الرؤى الذاتية لأعضاء هيئة التدريس، ومدى رضاهم عن واقع مناهج البرنامج، ويتم بعد ذلك تطويرها من خلال تعديل بعض المساقات الدراسية أو حذف بعضها وإضافة أخرى بدلا عنها في الخطة الدراسية. ومع أن تقويم أعضاء هيئة التدريس لمناهج برامجهم الدراسية يعكس رغبة في التطوير لديهم، إلا أنه يضل قاصرا إذا لم يساعد في تعريفهم على مدى جدوى البرنامج ذاته والحاجة إليه، وأنه لا يمثل إهدارا للإمكانات المادية والبشرية، فضلا عن التعرف على فاعليته في تحقيق مخرجات التعلم المقصودة منه من ناحية أخرى. ولذلك توجد حاجة لتقويم شامل للبرنامج الدراسي يتحقق من خلاله التعرف على فاعلية مدخلاته وعملياته ومخرجاته من ناحية، وكذا الحاجة لمعرفة إلى أي مدى يستجيب البرنامج لمتطلبات سوق العمل من ناحية أخرى.

ويتحقق التقويم الشامل للبرامج من خلال تقويم المناهج، وفعالية التدريس والتقييم، نوعية مصادر التعلم المتاحة وكلفتها، تقدم الطلبة ومعدلات النجاح، فضلا عن التعرف على مدى الالتزام بمؤشرات الأداء الرئيسية للمؤسسة التعليمية ذاتها.

وينبغي أن يشارك في عملية التقويم الطلبة والخريجون والمؤسسات المستوعبة لهم، لما لذلك من أهمية في الحصول على التغذية الراجعة عن برامجها. وبصورة أساسية تحتاج المؤسسة التعليمية لمعرفة مدى ارتباط برامجها باحتياجات سوق العمل وحدوده بالنسبة للخريجين، مدى رضا الخريجين عن مستواهم ونوع الوظائف التي يشغلونها، رضا المؤسسات والهيئات عن مستوى هؤلاء الخريجين، وغيرها من المعلومات الضرورية ذات العلاقة بضمان المؤسسة التعليمية لجودة برامجها.

ولذلك فإن الجهود التي بذلتها جامعة عدن والخطوات التي أقدمت عليها، والانجازات التي حققتها باتجاه تطوير نوعية برامجها، بحاجة إلى استكمالها من خلال تطوير نظام للتقويم الدوري والمراجعة المنتظمة لبرامجها ومراقبة جودتها، وأن يكون لديها نظام خاص لجمع المعلومات ذات الصلة بالإدارة الفعالة لبرامجها الدراسية وغيرها من الأنشطة، وتحليل هذه المعلومات والإفادة من نتائجها في تطوير هذه البرامج.

وقد بدأت جامعة عدن ببعض الخطوات باتجاه تطوير سياساتها فيما يتعلق بضمان جودة برامجها، وتحديد القواعد والأسس وتوضيح الآليات لإدارة الجودة. وقد كان لتأسيس مركز التطوير الأكاديمي خطوة مهمة من أجل إدارة نظام للجودة في الجامعة.

ومن ضمن الجهود التي بدأتها الجامعة في هذا الاتجاه البدء بالتقويم الذاتي والمراجعة الخارجية لبرامجها. حيث شاركت الجامعة في مشروع تقويم البرامج الأكاديمية في الجامعات العربية والذي تم تأسيسه وتمويله من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP/المكتب الإقليمي للدول العربية RBAS، والذي تم إطلاقه في 2002/2/1، حيث تم تقويم ثلاثة برامج في جامعة عدن هما برنامج إدارة أعمال بكلية العلوم الإدارية في 2004، وبرنامج إعداد معلم رياضيات - فيزياء بكلية التربية عدن في ابريل 2006م، فضلا عن تقويم برنامج الميكانيكا في كلية الهندسة في عام 2008م. وقد قام بعملية التقويم والمراجعة مراجعون أكاديميون من وكالة ضبط الجودة في المملكة المتحدة UK- QAA.

وقد ساعدت عملية التقويم لهذه البرامج والأنشطة المصاحبة لها في اكتساب الخبرات المتعلقة بالتقويم الذاتي والمراجعة الأكاديمية لبرامج الجامعة، وتهيأت نتيجة لذلك إمكانية الإعداد لعملية التقويم الذاتي والمراجعة الأكاديمية لبرامج الجامعة كافة والاستعداد للاعتماد الأكاديمي.

كما عملت كلية الاقتصاد على تقويم برامجها وتم في ضوء نتائج التقويم إحداث تغيير جوهري في هذه البرامج فضلا عن استحداث برامج جديدة تلبية لخطط التنمية وحاجة سوق العمل. وعملت الكلية وفقا لنتائج التقويم على استحداث برامج جديدة في مجال الاقتصاد هي:

1. اقتصاد التنمية
2. علوم مالية ومصرفية
3. اقتصاد أعمال
4. اقتصاد دولي

5. اقتصاد سياحي وفندقي

وفي نفس الاتجاه عملت الجامعة على تقويم الوضع الحالي لكلية الطب والعلوم الصحية من خلال لجنة علمية تم تشكيلها لهذا الغرض. وفي ضوء نتائج التقويم أقر مجلس الجامعة تأسيس كليتين جديدتين هما كلية طب الأسنان وكلية الصيدلة.

ومواصلة لهذه الجهود نظمت الجامعة ورشة عمل عن واقع ضمان الجودة للبرامج الأكاديمية في جامعة عدن ومتطلبات تطويره وذلك خلال الفترة 22 – 23 يونيو 2009 م شارك فيها عمداء الكليات ونوابهم ورؤساء الأقسام العلمية، وناقشت الورشة من خلال ثلاث لجان عمل رئيسية دراسة تقييمية عن واقع ضمان الجودة للبرامج الأكاديمية في كليات جامعة عدن، وتم وفقا لنتائج الورشة إعداد خطة عمل للتقويم واقع ضمان الجودة للبرامج الأكاديمية في جامعة عدن وتم من أجل تحقيق ذلك تقويم برامج جامعة عدن خلال الفترة فبراير أغسطس 2010م وستقدم نتائج هذا التقويم إلى المؤتمر الرابع لجامعة عدن المقرر عقده خلال الفترة 11- 13 أكتوبر 2010م.

ومن أجل نجاح عملية تقويم البرامج الأكاديمية عملت الجامعة على تنفيذ عدد من الخطوات المهمة نوجز أهمها في الآتي:

1. إصدار رئيس الجامعة استنادا إلى مصادقة مجلس الجامعة القرارات المتعلقة بتشكيل فرق تقويم البرامج وحدد مهامها وآلية عملها وأكدت القرارات على أن يتولى كل فريق تنفيذ المهام المتصلة بعملية تقويم البرامج التي منها الآتية:

أ. تنفيذ عملية التقويم **لل**برنامج **الأكاديمي في الكلية** وفقا لدليل تقويم البرامج في الجامعة والالتزام بسياسة الجامعة فيما يتعلق بمتطلبات تقويم البرامج والآليات المتبعة للمصادقة عليها.

ب. وضع خطة عمل لتقويم البرنامج، وجدول زمني بمواعيد انجازها.

ج. تحديد المصادر المناسبة لجمع المعلومات الخاصة بتقويم البرنامج؛ (الطلبة، الخريجون، أعضاء هيئة التدريس، المسؤولون في القطاعات الحكومية والخاصة، أرباب العمل وغيرها).

د. اختيار الأدوات المناسبة لجمع المعلومات عن البرنامج.

ه. تحليل المعلومات المجمعة عن البرنامج.

و. كتابة تقرير التقويم بما يساعد في توضيح مواطن القوة والضعف والفرص المتاحة في البرنامج، والتهديدات التي يمكن أن تؤثر في استمراره.

ز. اقتراح الخطط والتصورات المستقبلية لتطوير البرنامج.

وحددت قرارات رئيس الجامعة تقويم البرنامج الأكاديمي وفقا للآلية الآتية:

- يتولى فريق تقويم البرنامج قيادة مختلف أنشطة تقويم البرنامج وتهيئة الظروف الملائمة واتخاذ كافة التدابير التنظيمية المساعدة في تنفيذ عملية التقويم، فضلا عن مسؤولية المتابعة والإشراف والتأكد من أن جميع أنشطة تقويمه تتم بشكل مرض.
- يضع فريق التقويم الخطوات الإجرائية لتنفيذ خطة تقويم البرنامج وتوزيع المسؤوليات على أعضائه لتنفيذها.
- تشكيل اللجان الفرعية وتحديد مهامها ومواعيد انجازها لتلك المهام.
- يعقد فريق التقويم اجتماعات منتظمة لمتابعة مستوى تنفيذ اللجان الفرعية والأفراد لأنشطة تقويم البرنامج ورفع تقارير منتظمة عنها إلى عميد الكلية.
- تقدم اللجان العلمية الفرعية نتائج عملها إلى رئيس فريق تقويم البرنامج وفقا لخطة عمل تقويم البرنامج، والجدول الزمني بمواعيد انجازها.
- يعمل رئيس فريق التقويم على إعداد مسودة تقرير تقويم البرنامج ومناقشته مع أعضاء فريق التقويم، والعمل على تعديله أو تطويره إذا اقتضى الأمر.

- تناقش المسودة النهائية لتقرير التقويم مع أعضاء هيئة التدريس في الأقسام العلمية ذات العلاقة من خلال اجتماعات أو ورش عمل تعقد لهذا الغرض ورفعه بصورته النهائية، مرفق به استمارة المعلومات الأساسية عن البرنامج ووثيقة مواصفات البرنامج إلى لجنة المناهج بالكلية.
- تناقش لجنة المناهج في الكلية المسودة النهائية لتقرير التقويم وترفع توصياتها بذلك إلى مجلس الكلية للتصديق عليها.
- يناقش مجلس الكلية التقرير النهائي عن تقويم البرنامج والمصادقة عليه.
- يقوم عميد الكلية بعد تصديق مجلس الكلية برفع تقرير تقويم البرنامج مرفق به استمارة المعلومات الأساسية عن البرنامج ووثيقة مواصفات البرنامج إلى نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية رئيس اللجنة العليا للمناهج.
- يدرس مركز التطوير الأكاديمي تقرير تقويم البرنامج والوثائق الملحقة به وتقديم التوصيات حولها إلى نائب رئيس الجامعة للشؤون الأكاديمية لمناقشتها في اللجنة العليا للمناهج بالجامعة.
- تناقش اللجنة العليا للمناهج تقرير تقويم البرنامج وتوصيات مركز التطوير الأكاديمي حولها وتقدم توصياتها بشأنه إلى مجلس الجامعة.
- يصدر رئيس الجامعة القرارات المتعلقة بتنفيذ التوصيات والمقترحات المستخلصة من تقويم البرنامج بعد تصديق مجلس الجامعة عليها.

2. إعداد دليل التقويم الدوري للبرامج الأكاديمية في جامعة عدن كأول دليل لتقويم البرامج على مستوى الجامعات اليمنية، هدفت الجامعة من خلاله إلى تقديم المساعدة والعون لأعضاء هيئة التدريس في تنفيذ عملية تقويم البرامج الأكاديمية في الكليات، وتوفير أرضية مناسبة لهم لاستخلاص النتائج ومساعدتهم في وضع الخطط للتطوير المستمر لجودة البرامج الأكاديمية.

3. تنفيذ عملية تقويم البرامج الأكاديمية لكليات جامعة عدن خلال الفترة من يناير وحتى يوليو 2010م.

وقد هدفت عملية تقويم البرامج الأكاديمية في كليات جامعة عدن إلى التعرف على مستوى انسجام برامج الجامعة مع إستراتيجية التعليم العالي وتلبية متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية وخصوصا الآتي:

ي. انسجام البرامج مع رسالة الجامعة وأهدافها ومدى مواءمتها لاحتياجات المجتمع وسوق العمل؛

ك. أهمية البرامج وفعاليتها بالنسبة لسوق العمل

ل. نجاح البرامج في إعداد خريجين بكفاءة علمية عالية من خلال تزويدهم بالمعارف العلمية والمهارات التخصصية التي تمكنهم من ممارسة عملهم المهني بفاعلية وتنمية شخصياتهم وإعدادهم للتعلم مدى الحياة؛

م. مواكبة البرامج لأفضل الممارسات التربوية الراهنة فيما يتعلق بنوعية التعليم والتعلم في التعليم العالي، وتلبي معايير الجودة مقارنة بالجامعات الأخرى على المستوى الإقليمي والعالمي.

ن. حداثة محتوى مناهج البرامج وتجانسها وتكاملها، فضلا عن توازنها من حيث تلبيتها لمتطلبات الجامعة والكلية، المتطلبات الأساسية للتخصص ومتطلبات التخصص، ومدى مواكبتها للتطورات في العلوم والتكنولوجيا واحتياجات التطور المهني؛

س. الخبرات الوظيفية وفرص العمل التي توفرها البرامج للخريجين.

ع. توفر الموارد التي تساعد في تحقيق جودة عالية للبرامج؛ والى أي مدى يتم استغلالها في تطوير النوعية الأكاديمية لهذه البرامج وضمان جودتها.

ف. كفاءة البرامج؛ من حيث توفر المصادر واستخدامها بكفاءة، (الكلفة المالية للبرامج).

ص. جدوى البرامج واستمرارها.

4. تنظيم عدد من ورش العمل لضمان نجاح عملية تقويم البرامج وذلك على النحو الآتي:

أ. تنظيم ورشة عمل لفريق ضمان الجودة بالجامعة عن تقويم البرامج الأكاديمية وضمان جودتها خلال الفترة 8- 10/فبراير 2010م.

ب. تنظيم اللقاء التشاوري حول التقويم الدوري للبرامج الأكاديمية بمشاركة رئيس الجامعة ونوابه، عمداء الكليات ونوابهم ورؤساء الأقسام العلمية فضلا عن رؤساء فرق التقويم الدوري للبرامج في كليات الجامعة 13 ابريل 2010.

ج. تنظيم ورشة عمل التقويم الدوري للبرامج الأكاديمية بمشاركة فرق تقويم البرامج في كليات الطب والعلوم الصحية، الصيدلة، وطب الأسنان خلال الفترة 1- 2 يونيو 2010

د. ورشة عمل التقويم الدوري للبرامج الأكاديمية لفرق تقويم البرامج في كليتي الهندسة والزراعة خلال الفترة 9- 10 يونيو 2010

ه. ورشة عمل التقويم الدوري للبرامج الأكاديمية بمشاركة فرق تقويم البرامج في كليات الآداب و العلوم الإدارية والحقوق خلال الفترة 14- 15 يونيو 2010

و. ورشة عمل التقويم الدوري للبرامج الأكاديمية بمشاركة فرق تقويم البرامج في كليات التربية عدن، النفط والمعادن والاقتصاد خلال الفترة 22- 23 يونيو 2010

ورغم أنها المرة الأولى التي يتم فيها تقويم برامج الجامعة بطريقة منهجية وبالاستناد إلى معايير الجودة العالمية إلا أن حماس أعضاء هيئة التدريس المسؤولين عن عملية التقويم والدعم اللامحدود الذي قدمه لهم عمداء الكليات قد ذلل كل الصعاب واستطاعوا في فترة قياسية انجاز عملية التقويم باقتدار وسوف تعرض تقارير تقويم البرامج في المؤتمر العلمي الرابع للجامعة المنعقد خلال الفترة 11- 13 أكتوبر لمناقشتها وتبادل الخبرات واكتساب المعارف والمهارات التي تساعد فرق تقويم البرامج من تطوير وتحسين تقارير التقويم والتي سيتم مناقشتها مرة أخرى في الأطر الأكاديمية المختلفة في الجامعة كما يوضحها دليل التقويم الدوري للبرامج الأكاديمية في جامعة عدن.

ثالثا: تطور حجم الإنفاق التشغيلي والاستثماري:

تأسست جامعة عدن في سبتمبر 1975م من ثلاث كليات هي كلية التربية - عدن وكلية ناصر للعلوم الزراعية وكلية الاقتصاد والإدارة. وتأسست أول كلية جامعية في ديسمبر 1970م أي قبل الإعلان عن تأسيس الجامعة بحوالي خمس سنوات (التربية/ عدن). وشهدت الجامعة نمواً في النوع والكم منذ التأسيس وحتى عام 2005م (عام الذكرى الثلاثين لتأسيسها).

هذا وقد تميزت السنوات التسعة عشر الأخيرة من عمر جامعة عدن بالنمو والتطور الأكثر وضوحاً وبروزاً بالمقارنة مع ما قبلها. وتلك السنوات هي عمر الوطن الموّحد ودولته الموحدة (الجمهورية اليمنية) التي ولدت في الثاني والعشرين من مايو 1990، وألقت بتأثيراتها الايجابية على عموم الوطن ومؤسساته الخاصة والعامة ومنها جامعة عدن. ويمكننا القول – بدون التضحية بالدقة في المعنى – إن العشر السنوات، من العام 1995 وحتى العام 2005، تعتبر الأكثر تأثيراً – وبصورة ايجابية – على مسيرة الوطن بكل قطاعاته وهيئاته ومؤسساته، وفي إطارها جامعة عدن. ولاغرو في ذلك إذ أنها سنوات تثبيت الوحدة واستقرار الوطن وإنمائه عبر برامج التطوير والإصلاح الاقتصادي والإداري والمالي المصحوبة بترسيخ التجربة الديمقراطية بمؤسساتها المختلفة.

إن التطور الذي شهدته جامعة عدن في سنوات الوحدة المباركة بشكل عام كبير جداً ومتنوع. ومن بين العوامل التي ساهمت في تحقيق هذا التطور.

1. الرعاية الخاصة التي حظيت به الجامعة من لدُن فخامة الرئيس القائد علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية ودعمه الدائم لكل برامج تحديثها وتطويرها في مختلف الجوانب، فضلاً عن القرارات التي اتخذها ومن بينها قرار منح الجامعة قطعة أرض بمساحة (400) هكتار في مدينة الشعب لبناء المدينة الجامعية الجديدة، وإشرافه ومتابعته المستمرة لمستوى تنفيذ برنامج تطورها الأكاديمي وبرامجها الطموحة لتشييد مختلف مكونات تلك المدينة.

2. اهتمام الحكومة بتطوير جامعة عدن من خلال منحها موازنة سنوية تنمو باضطراد تلبيةً لاحتياجاتها المتنوعة والتي تمكنت الجامعة من خلالها – وعبر الإنفاق الجاري الاستثماري كما سنبيَّن فيما بعد- من تحقيق التطور المنشود تدريجياً في حياتها الأكاديمية والنمو المستهدف لأصولها الثابتة وبنيتها التحتية. وإلى

جانب الموازنة وفرت الحكومة ممثلة بوزارة التخطيط والتنمية الكثير من الأموال من مصادر الدعم الخارجية لتحديث مختبرات وورش الجامعة.

3. تراكم الخبرة في مجال الإدارة الجامعية وتوسع علاقة الجامعة بالمؤسسات المحلية العامة والخاصة وكذا علاقتها بالمؤسسات والمنظمات والجامعات العربية والأجنبية (وإن كانت علاقتها الثنائية بالجامعات الوطنية لم ترقِ إلى المستوى المنشود كما نوّهنا من قبْل، مع انه كان حرياً بها وبغيرها من الجامعات الوطنية ان تضع مثل تلكَ العلاقات في مركز الصدارة من برامجها المتعددة والمتنوعة لآثارها الإيجابية على المدى القريب والبعيد.

وقد ساهمت هذه العوامل وغيرها من العوامل المرتبطة بالوحدة وميلاد الجمهورية اليمنية في تحقيق التطور الكبير وتنفيذ الجامعة لوظائفها الثلاث الأساسية: التدريس، البحث العلمي وخدمة المجتمع على نحو ما ستوضحه هذه الوثيقة بإيجاز – كحقائق وأرقام – في الجداول الآتية.

يُبيّن الجدول أدناه حجم التطور الذي شهدته جامعة عدن خلال الفترة من عام1990 وحتى عام 2009 وعلى وجه الخصوص في السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات السابقة، حيث يلاحظ بأن ثمة تصاعداً في الإنفاق التشغيلي من عام إلى أخر، وهو ما أثر إيجاباً على اضطراد النمو في عدد هيئة التدريس والهيئة التدريسية المساعدة والموظفين وازدياد مرتباتهم نسبياً، جنباً إلى جنب مع نمو المخصصات المالية لنفقات التشغيل بشكل عام وعلى وجه الخصوص في بنود مختلفة من مثل الكتب والمطبوعات والتدريب الداخلي والخارجي وكذا التصاعد اللافت للنظر كرقم وكواقع فعلي للإنفاق الاستثماري من الموازنة العامة ومن الموارد الذاتية وعلى وجه التحديد اعتباراً من العام المالي 1995م.

جدول رقم (21)

تطور حجم ونمط الإنفاق على التعليم في جامعة عدن ومتوسط معدلات النمو السنوية *❖❖❖ خلال الفترة الممتدة من عام 1990م وحتى العام 2010م

(مبوبه إجمالاً وعلى أساس فترات متقطعة)

(بالألف ريال)

الأعوام (90-2005 فترات خمسية) (1)	النفقات الجارية[1] (2)	النفقات الاستثمارية والرأسمالية[2] (3)	النفقات الإجمالية (4)	متوسط معدل النمو السنوي فترياً(للنفقات الإجمالية فقط) (5)
1990م	[23](%99) 123.951	(%1) 1.276	(%100)125.227	%37.3
1995م	(%86) 527.783	(%14) 82.489	(%100)610.272	%30.3
2000م	(%73)1.666.962	(%27) 624.519	(%100)2.291.481	%15.5
2005م	(%77)3.563.194	(%23)1.032.804	(%100) 4.595.998	
2006م	(%77) 4.681.729	(%23) 1.395.936	(%100) 6.077.665	–
2007م	(%78.0) 4.688.272	(%22.0) 1.315.208	(%100) 6.003.480	%16.3
2008م	[4](%76.7) 6.309.464	[5](%23.3) 1.920.050	(%100) 8.229.514	–
2009م	(%80.4) 6.757.581	(%19.6) 1.652.032	(%100) 8.409.613	
2010م (تقديري)	(%73.0) 6.774.036	(%27.0) 2.519.657	(%100) 9.293.693	

* ❖❖❖ (average annual growth rate) وهو مقياس يعبر عن متوسط النسبة المئوية average percentage التي بموجبها ينمو أحد المتغيرات في كل عام على امتداد فترة زمنية محددة (كتلك التي وُضِعَت هنا للفترة مابين 1990- 2010م و/ أو لفترات خمسية متعاقبة بموجب الجداول التي تناولت من سابق عدد من العناصر أو المتغيرات التربوية).

[1] وتضم المرتبات الأساسية وما في حكمها ، النفقات السلعية والخدمية ، نفقات الصيانة، والتحويلات التجارية

[2] وتضم حيازة الأثاث ومعدات المكاتب والمركبات ووسائل النقل والمعدات ، نفقات دراسات الجدوى وأعداد التصاميم، نفقات التجديد والتحسين، وأعمال البناء والتشييد.

[3] البيانات الرقمية الموضوعة بين القوسين تشير إلى النسبة المئوية للمجموع الكلي.

[4] بما فيها النفقات المغطاة من الموارد الذاتية للجامعة.

[5] بعد إضافة التمويل من المصدر الخارجي (البنك الإسلامي للتنمية) لصالح مشروع كلية الهندسة.

(–) لم تحسب لأن الفارق سنة واحدة فقط.

الأعوام (1990-2005) فترات خمسية) (1)	النفقات الجارية[1] (2)	النفقات الاستثمارية والرأسمالية[2] (3)	النفقات الإجمالية (4)	متوسط معدل النمو السنوي فترياً(للنفقات الإجمالية فقط) (5)
(2009-1990) متوسط معدل النمو السنوي للفترة بأكملها	%24.4	% 50.2 (**)	% 26.2 (**)	
		% 23.0 (**)	% 16.3 (**)	

يوضح الجدول أعلاه الأجزاء التي يتألف منها الإنفاق المؤسسي لجامعة عدن ومستوى التفاوت فيما بينها فترياً منذ بداية الوحدة المباركة وعلى امتداد أعوام الخطتين الخمسيتين الأولى والثانية (1996 – 2005)، وفترة أعوام الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الشاملة.

ومن الملاحظات التي يمكن الاستدلال عليها من بيانات الجدول المشار إليه أن البداية كانت متواضعة للغاية، ولكن مع مرور الأعوام الخمسة الأولى بدأ مستوى تفاوت الإنفاق الجامعي يظهر باتجاه متصاعد بأرقامه المطلقة الإجمالية (العمود الرابع) منذ بداية الخطة الخمسية الأولى وحتى بداية الخطة الثانية (وكذا حتى نهاية هذه الأخيرة)، حيث ارتفع من (610.272.000) ريال في عام 1995م إلى (2.291.481.000 ريال) ثم إلى (4.595.998.000 ريال) في العام الأخير من الخطة الخمسية الثانية (2005م) أي بمتوسط معدل نمو سنوي فترياً يصل إلى 37.3٪، 30.3٪ و15.5٪ لكل فترة من الفترات الخمسية الثلاث على التوالي، مع تحقيق زيادة بمتوسط أعلى قليلاً خلال الفترة الرابعة التي تضم الأعوام الأربعة الأولى فقط من الخطة الخمسية الثالثة للتنمية (2006- 2009) وبمعدل متوسط يصل إلى نحو 16.3٪ (العمود الخامس وأسفل العمود الرابع). وفيما يتعلق بالنفقات الإجمالية فقد لوحظ بأن هذا المتوسط يصل إلى نحو 26.2٪ على امتداد الفترة بأكملها (تسعة عشرة عاماً) وذلك على نحو ما يُبيّنه بجلاء الجزء الأسفل من نفس الجدول المشار إليه.

ومن خلال هذا الاستعراض الموجز حول حجم ونمط الإنفاق على التعليم في جامعة عدن، نلاحظ – من مدلولات الإنفاق بشقيه – أن زيادة كل من الإنفاق الجاري و الاستثماري وبمثل تلك المتوسطات الفترية قد استلزمتها السياسات التي انتهجتها الدولة في مجالٍ التعليم العالي منذ البدء، وبالذات ما يتعلق منها بتوسيع قاعدة الاستيعاب للطلاب في مختلف الكليات تنويعاً للفرص التعليمية وتمشياً مع اتجاهات الزيادة في الطلب الاجتماعي على التعليم العالي. وبدون مبالغة إذا ما قلنا بأن هذا يدخل في عداد التطبيق الخلاق للبرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية. وقد أسهمت كل تلك العوامل مع غيرها – ولا تزال – في زيادة حجم المخصصات المرصودة لصالح جامعة عدن على نحو ما تبيّنه بجلاء بيانات الجداول الواردة في المتن، وهي تعكس ما ترتبٍ على ما ذُكِرَ من إنفاق مالي على مجالات الخدمات المختلفة والتشغيل الإداري والأكاديمي بالجامعة، فضلاً عن الزيادات الملحوظة – التي تحققت بنسب متفاوتة – في أعداد الهيئات التدريسية الأساسية والمساعدة حفاظاً على جانبي الكم والنوع في حقل التعليم العالي،. (فضلاً راجع الجداول التي توضح ذلك في المرفقات والتي تعكس النمو والتطور الذي شهدته الجامعة في أعداد الطلاب والهيئات التدريسية والمساعدة على حد سواء كما جسدها – بشكل ملموس وبتعبير مالي – الإنفاق العام في اتجاهه الأول (أي الجاري). أما الاتجاه الثاني (الاستثماري والرأسمالي) فقد أقترن منذ بدء عهد الوحدة بتأسيس وإعداد مختلف مكونات البنية التحتية إلى جانب إحداث التوسعات والتحسينات في المرافق القائمة والمباني والمنشآت – التي آلت ملكيتها للجامعة بقرارات إصدارها فخامة رئيس الجمهورية إدراكاً منه بأهمية العامل المعرفي والتكنولوجي وتقديم الدعم المتواصل للجامعة – بتوفيره السبل اللازمة لتحقيق ذلك – في الاتجاه المؤدي إلى توفير المناخ الملائم للتشغيل الأكاديمي الفعّال وتنفيذ السياسات التي وَجَهْ بتطبيقها باتجاهات تخدم في الأساس العامل الديمقراطي المتمثل في اتساع آفاق مبدأ تكافؤ الفرص في حقل التعليم العالي. وكل البيانات الواردة في المتن تعكس ما شهدته الجامعة من تطور ملحوظ على مَرْ الأعوام في ميدان البناء والتشييد منذ بدء تحقيق الوحدة المباركة (لاحظ إن تزايد الإنفاق الاستثماري والرأسمالي وبمثل تلك المعدلات المرتفعة قد ساعد على تطوير الأداء وزيادة عدد المؤسسات التعليمية

(* *)(عن الفترة بأكملها).

(**) (عن فترة الأعوام الأربعة الأخيرة فقط 2005-2009)، (لم تنته الخطة الخمسية الثالثة للتنمية 2006-2010 ولذا لم يتم احتساب المتوسط دفعة واحدة عن فترة أعوامها الخمسة لعدم واقعية إضافة ما يخص العام الأخير - الذي لا نعلم ما سيَحْفَل به من نتائج فعلية - ضمن هذا التحليل).

والمرافق التابعة للجامعة في إطار محافظة عدن وأربع محافظات أخرى – وهي لحج، أبين، شبوة، الضالع – الأمر الذي ساعد كثيراً على تمكينها من استيعاب أعداد أكبر من الطلاب وتطبيق السياسات التي وضعتها الدولة في هذا الصدد بتوجيه من فخامة رئيس الجمهورية كما ذكرنا من قَبْل).(*)

تحليل إضافي للمخصصات الجارية والاستثمارية المعتمدة للجامعة خلال أعوام الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية:

بيانات الجدول التالي رقم (22) مبوبة تبويباً خاصاً بهدف إجراء التحليل على مقدار ونُسَبْ الزيادات التي طرأت في كل عام من أعوام الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الشاملة في المخصصات المعتمدة ولكل من النشاط الجاري والاستثماري:

جدول رقم (22)

حجم المخصصات الجارية والاستثمارية المعتمدة للجامعة خلال أعوام الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (2006- 2010)

وتقديراتها لعام 2010م (بيان إجمالي)

السنة	المخصصات المعتمدة للجامعة بميزانية الدولة (مليون ريال)		مقدار الزيادة السنوية في المخصصات المعتمد بالمليون ريال لكل من:		النسبة المئوية للزيادة السنوية في:	
	للنشاط الجاري	للنشاط (الإنفاق) الاستثماري	النشاط الجاري	النشاط (الإنفاق) الاستثماري	الإنفاق الجاري	الإنفاق الاستثماري
	(1)		(2)		(3)	
2006	4.681.729	1.395.936	-	-	-	-
2007	4.688.272	1.315.208	6.543	555.111	٪0.140	(٪6.0 -)
2008	6.309.464	1.920.050	1.621.192	(117.164)-	٪34.600	(%46)
2009	6.757.581	1.652.032	448.117	(113.596)-	٪07.100	(%14.0-)
2010 (تقديري)	6.774.036	2.519.657	16.455	880.703	٪0.243	٪54

المصدر: الجداول التفصيلية المرفقة المتعلقة بالإنفاق الجاري والاستثماري.*

يتبيّن من الجدول السابق ان هناك زيادة ملحوظة في المخصصات المعتمدة للنشاط الجاري في الجامعة بموازنة الدولة لعام 2008م (العام الثالث) حيث تزايدت هذه المخصصات بشكل ملموس من (4.682 مليار ريال) عام 2006م إلى (6.309 مليار) عام 2008م، ثم تزايدت في السنتين التاليتين بنسبتين ضئيلتين تتراوح ما بين (0.243٪ ، 07.100٪) حيث بلغت – تقديراً – (6.774 مليار ريال) عام 2010م على ضوء الاتجاه العام السائد.

الصورة مختلفة تماماً فيما يتعلق بالمخصصات المعتمدة للنشاط (الإنفاق) الاستثماري حيث الانخفاض كان ملحوظاً في العام الثاني (2007م) من (1.396 مليار ريال) عام 2006م إلى ما يقارب (1.315 مليار ريال) عام 2007م، أي بنسبة خفض تصل إلى - 6.0٪، ثم اتجهت إلى الزيادة في السنة التالية 2008م بنسبة تصل إلى نحو (46.0٪)، وهذه تعزى إلى المخصص المعتمد من المصدر الحكومي (مساهمة الدولة) في تمويل ثاني أهم المشروعات الإستراتيجية التي شهدتها الجامعة (مشروع بناء كلية الهندسة) كما شهد العام ما قبل الأخير (أي 2007م) انخفاضاً وصل إلى حد ضِعْف الانخفاض الذي طرأ في العام الثاني من أعوام الخطة (- 14.0٪). أما فيما يتعلق بالمخصص المقترح لعام 2010م وهو تقديري ولكنه متكئ هنا على أرقام وحقائق تعكس الالتزامات المستحقة الدفع لشركات المقاولة مقابل تنفيذها للمشروعات الجامعية التي ستظل في طور

(*) تبيَّن الجداول التي يضمها الملحق (1) – وهي عديدة ومتنوعة – تطور حركة الطلاب وأعضاء هيئة التدريس وهيئة التدريس المساعدة بالجامعة ومعدلات نموهم خلال الفترة بأكملها (وتعكس البيانات هنا مدى تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي وما انتهجته الدولة من سياسات لإتاحة الفرصة لكل راغب فيه وقادر عليه. وحتى لا تحدث تأثيرات سلبية على نوعية الخريجين – على المدى القريب والبعيد – فإن الضرورات العلمية والعملية تحتم ترشيد سياسات القبول بحيث توازن بين التخصصات المختلفة وبين العرض من الخريجين والطلب عليهم في ضوء الخطط الخمسية المتعاقبة للتنمية الشاملة على ضوء ما ذكرناه حول هذا الجانب على الصفحات الأولى من هذه الوثيقة).

* راجع الملحق (1) الدائر حول البيانات الخاصة بحجم المخصصات الجارية مع بيان تفصيلي بالمشروعات المدرجة في إطار البرامج الاستثمارية المعتمدة للجامعة للأعوام (2006-2010).

التنفيذ وحتى الاستكمال مع منتصف ونهاية العام ذاته، وكذا الالتزامات التي ظلت معلقة حتى الآن بالرغم من انتهاء الأعمال التنفيذية للمشروعات في الأعوام المنقضية elapsed years وتسليمها تسليماً ابتدائياً و / أو نهائياً على امتداد الفترة، فضلاً عن توقع البدء في تنفيذ مشروع المستشفى الجامعي مع منتصف نفس العام (2010م) بعد حسم القضايا العالقة بشأنه مع وزارة الصحة والسكان وما يتطلب الأمر من رصد للاعتمادات اللازمة لذلك بصورة مبدئية.

الملاحظ ان جزءً كبيراً من تلك الزيادات السنوية – على ضآلتها بالنسبة للمخصص المعتمد للنشاط الجاري – يستهلكه التزايد السنوي في أعداد الطلاب (وإن قلّت في عام 2009م عما كان عليه الحال في العامين السابقين) وأفراد الهيئة التدريسية والهيئة التدريسية المساعدة على حد سواء والكوادر الإدارية والفنية على نحو ما سيتبيّن لنا في الجزء الخاص بتطور النفقات الجارية تبعاً لعناصرها الرئيسية، أضف إلى ان هذا التحليل البسيط لم يأخذ في الاعتبار تأثير التضخم على البطء الشديد في نمو الإنفاق الحقيقي (بشكلية الجاري والاستثماري) من خلال ما يُعبر عنه بتآكل موازنة الجامعة في كل عام. فما نلاحظ من وجود زيادة ظاهرية في حركة الإنفاق على التعليم الجامعي (بالأسعار الجارية) هي في حقيقة الأمر زيادة متوسطة بل ربما تمثل انخفاضاً فعلياً في بعض الحالات عند إعادة احتساب الأرقام المعبرة عن شقي الإنفاق (الجاري الاستثماري) بالأسعار الحقيقية. (وهو ما سنتناوله في وقت لاحق بعد دراسة مدى تأثير التضخم والوصول إلى المخفض السنوي للأسعار ومن ثم الرصد مجدداً للمخصصات المالية المعتمدة سنوياً بالأسعار الثابتة بدلاً من الجارية على اعتبار أن هذه الأخيرة لا تعكس الوضع تماماً).

بيان بتطور النفقات الفعلية مبوباً تبعاً لعناصر الإنفاق الجاري الرئيسية وأوزانها النسبية للأعوام (2006-2009) وتقديراتها للعام (2010) ونصيب الطالب منها:

يتبيّن من الجدول التالي بأن ثمة زيادات ملحوظة في النفقات الفعلية المعتمدة بالأرقام المطلقة قرين الأبواب الثلاثة المكوّنة للإنفاق الجاري بموازنة الجامعة وان تذبذبت قيّمتها وأوزانها النسبية بين الزيادة والنقصان من عام لآخر على امتداد فترة الخطة الثالثة بأكملها:

الجدول رقم (23): تطور الإنفاق الجاري بحسب العناصر الرئيسية وأوزانها النسبية

السنة	النفقات الجارية على مستوى الأبواب الرئيسية المختلفة						الإجمالي		المقيدون إجمالاً من الطلاب في كل عام جامعي (*)	متوسط المخصصات المالية للطالب سنوياً من النفقات الجارية (**)
	أجور وتفويضات العاملين		نفقات على السلع والخدمات والممتلكات		الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية					
	(1)		(2)		(3)					
	بالألف ريال)	الوزن النسبي	بالألف ريال)	الوزن النسبي	بالألف ريال)	الوزن النسبي	بالألف ريال)	الوزن النسبي	طالب)	ريال)
2006	3,732,437	79.70%	608,911	13.00%	340,381	7.30%	4,681,729	100%	22,461	208,438
2007	3,363,489	71.70%	757,598	16.20%	567,185	12.10%	4,688,272	100%	23,320	210,041
2008	4,915,462	78.00%	833,611	13.20%	560,391	8.80%	6,309,464	100%	23,362	270,074
2009	5,209,865	77.20%	861,937	12.70%	685,779	10.10%	6,757,581	100%	22,841	295,853
2010 تقديري)	5,479,995	81.00%	668,971	9.80%	625,070	9.20%	6,774,036	100%	32,575	207,952

(*) في إطار الدراسات النظامية Regular studies وللدرجة الجامعية الأولى فقط.

(**) وهو ما يُعَبر عن تكلفة الوحدة أو كلفة الطالب الواحد من النفقات الجارية Unit cost per student.

وبغض النظر عن مثل ذلك التباين الغير منتظم irregular variation في حجم النفقات الجارية الفعلية على مستوى أبوابها الرئيسية المختلفة وبأوزانها النسبية المتفاوتة، نجد الجدول السابق يُبيّن أن النفقات (المخصصات) الفعلية الإجمالية تتجه نحو الزيادة من عام لآخر كما يتضح من عمود الإجمالي من نفس الجدول، وقد أسفر عن تلك الزيادة في المخصصات المالية التي اعتمدتها الدولة لجامعة عدن زيادة متوسط هذه المخصصات للطالب الواحد في كل عام تلو الأخر بدءً من العام الجامعي 2007/2006 وحتى العام

2009/2008 حيث بلغت الزيادة المطلقة في تلك المخصصات (تكلفة الطالب) مرة ونصف تقريباً مقارنة بالعام 2006م عام الأساس علماً بأنه خلال نفس الفترة، لم يتعد فيها متوسط الزيادة السنوية للطلاب average annual growth rate نسبة (0.42) في المائة فقط. وهو الأمر الذي يدفع إلى تقدير الزيادة في رقم القيد الإجمالي للطلاب في العام الأخير (2010) total enrollment بنسبة (42.6٪)، مما يحتم – بالنتيجة - زيادة طاقة القبول Admission Capacity إلى مختلف الكليات الجامعية بنفس تلك النسبة، ليقارب بذلك متوسط المخصصات في المالية للطالب من النفقات الجارية مع ما كان سائداً في العام الأول من الخطة الخمسية الثالثة للتنمية (2006- 2010) بحكم العلاقة العكسية adverse relationship بين كلا المتغيرين (لاحظ أن الزيادات التي طرأت في متوسط المخصصات لكل طالب وعلى النحو السابق بيانه (العمود الأخير) إنما هي زيادة ظاهرية ، شأنها شأن كل المخصصات المعتمدة في الموازنات السنوية – كما المحنا من قبل - وذلك لأنها مدوّنة هنا بالأسعار الجارية وليست الثابتة لعدم توفر البيانات الإحصائية المالية المتعلقة بالمُخَفضَ السنوي للأسعار).

وإذا كان المُشَاهَدْ ظاهرياً بأن ثمة ارتفاعاً في تكلفة الطالب من النفقات الجارية بجامعة عدن، فإن مثل هذه التكلفة تعتبر متواضعة للغاية إذا ما قورنت مع ما ينفق على الطالب بمرحلة التعليم الجامعي على المستوى العربي والدولي وهي مرتفعة في مثل هذه المرحلة الدراسية الهامة بسبب طبيعتها وزيادة الإمكانات التي تتطلبها، والبيان التالي يوضح كلفة الطالب الجامعي من النفقات الجارية لعام 90/89م في عدد من الدول العربية والأجنبية لتسهيل عملية المقارنة وإن كان ثمة اختلافا في السنة الموضوعة لإجرائها (أي المقارنة):

الدولة	كلفة الطالب الجامعي
مصر	485.1 دولار
الجزائر	3298.0 دولار
المغرب	1441.5 دولار
تونس	2192.5 دولار
الأردن	2179.8 دولار
الولايات المتحدة	11183.0 دولار
كندا	7227.6 دولار
اليابان	12102.3 دولار

المصدر: community college journal of research and practice, vol.20,No.6, NOV-Dec.1996.pp575-84.

يتضح من بيانات الجدول أن كُلفة الطالب بجامعة عدن أدنى بكثير من تلك الموضوعة على المستوى الجمعي في كل دولة من الدول العربية والأجنبية المدرجة في إطار نفس الجدول، فقد أضْحَت من الضآلة بحيث لم تعد صالحة أو غير قابلة للمقارنة على الإطلاق مع ما تم استخلاصه على المستويين العربي والدولي، وكم كان مجدياً إجراء المقارنة على مستوى جامعاتنا اليمنية للتحقق من أوجه التباين فيما بينها في هذا الصدد والعوامل المؤدية إليها أو المسببة لها لولا عدم توفر البيانات الكامل عنها (تصل تكلفة الطالب بجامعة عدن إلى حوالي ضعف مثيلاتها من الجامعات المصرية، ولكنها تزيد في نظيراتها العربية الأخرى في كل من الجزائر، المغرب، تونس – بالمقارنة مع جامعة عدن – بحوالي 3 مرات، مرة ونصف، مرتين في كل على التوالي، هذا إذا اعتمدنا 200 ريال مقابل الدولار الواحد سعراً ثابتاً للصرف – أو التبادل في السوق الموازنة!؟).

ونعود مجدداً إلى الجدول المبيّن لتطور إجمالي النفقات الجارية الفعلية على التعليم بجامعة عدن وعلاقة ذلك بالتطور الذي حدث في متوسط معدل نمو تسجيل الطلاب (المقيدون إجمالاً في كل عام من أعوام الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الشاملة). فقد زاد الإنفاق الحكومي من حوالي 4.682 مليار ريال عام 2006م إلى 6.774 مليار ريال في عام 2010م (بالأسعار الجارية). أي أن معدل الإنفاق العام على التعليم بجامعة عدن قد زاد وفقاً لمتوسط معدل النمو السنوي بنسبة (7.7٪) في كل عام وعلى امتداد فترة الأعوام الخمسية، في الوقت

الذي زاد فيه عدد الطلاب المسجلين (المقيدين إجمالاً) من 22.461 طالب عام 2006م إلى 32.575 طالباً عام 2010م (وإن تضمن هذا الرقم الأخير على أرقام تقديرية بالمقبولين والمتخرجين والتدفق الطلابي من مستوى لأخرٍ في كل عام من الأعوام الدراسية الجامعية). وهذا يشير إلى أن متوسط معدل النمو السنوي للطلاب مطابق تماماً لمتوسط معدل نمو الإنفاق العام (7.7٪)، مما يعني ظاهرياً أن نصيب كل طالب من النفقات الجارية (وبالأسعار الجارية) لم يزد شيئاً في ختام الفترة بل تطابق تطابقاً تاماً مع ما أُحتسب لأولها – بعد اقتراح زيادة طاقة القبول بنسبة 42.6٪ على النحو المشار إليه آنفاً – وذلك كما يظهر من العلاقة بين كلا المتوسطين

$$\left(\frac{\text{متوسط معدل النمو السنوي في الإنفاق العام}}{\text{متوسط معدل النمو السنوي في أعداد الطلاب}} \text{ أو } \frac{7.7}{7.7} = 1\right)$$

الإنفاق على البحث العلمي:

من المهم، في سياق الإشارة إلى الموارد المتاحة للجامعة، أن نتحقق من حجم الاعتماد المخصص لنشاط البحث العلمي على اعتبار أن هذا النشاط هو ما ينبغي إن تتميز به الجامعة تمشياً مع رسالتها السامية وباعتباره الجزء الخلاق والمبدع في العمل الجامعي المتمم للنشاط التعليمي وخدمة المجتمع. ومن المؤسف القول بأنه لا توجد لدينا الإحصائية الدقيقة والشاملة لنتاج أعضاء الهيئة التدريسية بحيث يمكن الاعتداد بها لتبيان نسبة ما يمثله نشاط البحث العلمي من قدر أو مرتبة magnitude من جملة أعبائهم الوظيفية التدريسية Teaching load ولكن يمكن القول عامة بأن هذا النشاط المتميز (البحث العلمي)لم يصل بعد إلى النسبة المرغوبة التي ينبغي أن تكون عليه من جملة أعباء أعضاء هيئة التدريس الجامعي، فهو كنشاط ووظيفة هامة من وظائف الجامعة لم يحظ بعد بالمنزلة الأعلى نسبياً من حيث الأولوية top priority بالرغم من أن قانون تنظيم الجامعات اليمنية ينص على أهمية البحث العلمي باعتباره من الوظائف الهامة لهذه الجامعات، فضلاً عن أن معالي ووزير التعليم العالي والبحث العلمي لا ينفك يثير مثل هذا الأمر الحيوي من فترة لأخرى لإدراكه بالدور الحاسم crucial role الذي يلعبه البحث العلمي – وما يحدثه من تطورات في كافة المجالات بما فيها التطورات العلمية أو التكنولوجية – في تحقيق المعدلات المستهدفة من النمو الاقتصادي باتجاهات تصب في تطوير مجتمعنا اليمني وتنميته بشكل عام.

ولسنا هنا في معرض الإشارة إلى المؤشرات الهامة التي تُتَخَذ – على المستوى الكلي أو الجمعي national-wide or aggregate level – للدلالة على مدى الاهتمام بالبحث العلمي (من مثل حجم الإنفاق على هذا النشاط ونسبته إلى الدخل القومي)، وحسبنا ان نشير هنا إلى ضعف حجم الإنفاق على هذا النوع من النشاط لعدم كفاية – أو بالأصح لمحدودية – المخصصات المالية المعتمدة بالموازنات السنوية للجامعة ولا يخفي ما لهذا الأمر من نتائج ألقت بضلالها سلباً على سير التنفيذ للبرامج المعتمدة والإمكانات المقترحة واللازمة للنهوض بالبحث العلمي في شتى المجالات. وإليك فيما يلي أدناه بياناً موجزاً بحجم الاعتمادات المخصصة الفعلية الموضوعة قرين "نفقات البحوث والتطوير بالموازنة الجارية لجامعة عدن على امتداد فترة الخطة الخمسية الثالثة للتنمية (2006- 2010) ونسبتها إلى ما خُصص وأُنفق فعلاً في إطار الباب الثاني وإلى الإجمالي العام للاستخدامات (النفقات الجارية) لنتحقق بذلك – وبتعبير الأموال المخصصة in terms of money - allotted إلى أي مدى بلغ ضَعْف الاهتمام بالبحث العلمي❖:

بيان الأعوام	2006		2007		2008		2009		2010 (تقديري)
	الاعتمادات المخصصة	النفقات الفعلية	الاعتمادات المخصصة	النفقات الفعلية	الاعتمادات المخصصة	النفقات الفعلية	الاعتمادات المخصصة	النفقات الفعلية	
- نفقات البحوث والتطوير	-	-	3.000	-	3.000	429	3.000	-	2.500
- الإجمالي العام للاستخداما ت (النفقات) الفعلية بالموازنة الجارية.	5.116.521	4.681.729	6.920.400	4.688.272	10.213.347	6.309.464	6.757.851	-	-
٪ نفقات البحوث والتطوير	-	-	٪0.043	-	٪0.029	٪0.001	٪0.044	-	-

❖ المصدر: البيانات التفصيلية المقارنة للاعتمادات والنفقات الفعلية (الجارية) – الملحق (1).

رابعا: الخطة المقترحة لتطوير القدرة المؤسسية لجامعة عدن لضمان جودة برامجها للأعوام 2011 - 2016م